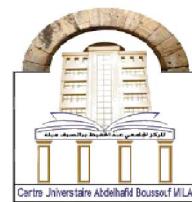


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المراجع : 2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبة

التصس: مالية المؤسسة

مذكرة بعنوان:

استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة الكهرباء و الغاز - ميلة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

" تخصص " مالية المؤسسة "

إشراف:

تريش حسينة

إعداد الطلبة:

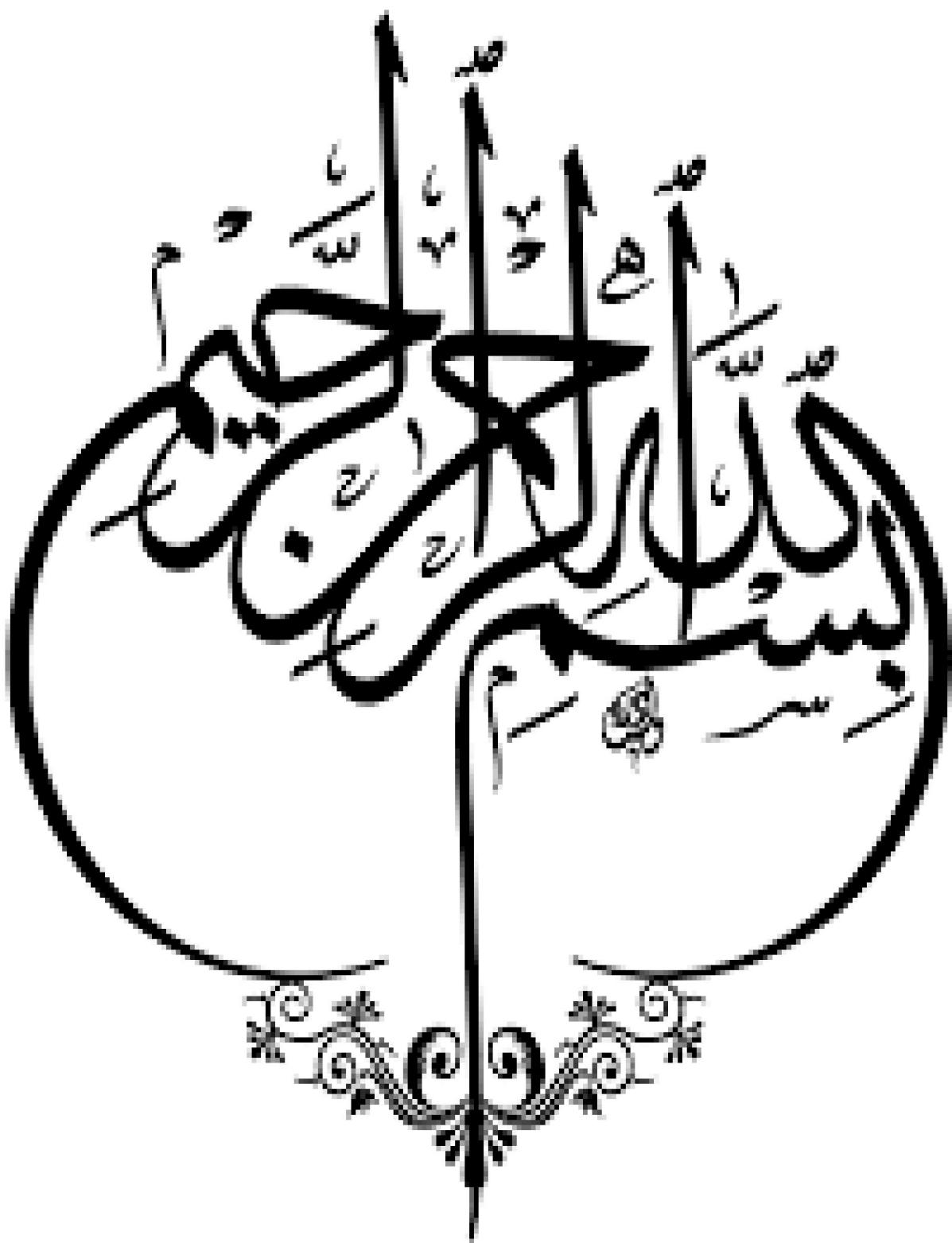
- بن مسعود ليندة

- حملا ابتسام

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	عزي فريال منال
مشرفًا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	تريش حسينة
مناقشًا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	داي ويسام

السنة الجامعية 2019/2020



شکر و معرفان

بعد أن منَّ الله علينا بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه عزًّ وجلًّا وأولاً وآخراً جميع ألوان الحمد والشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقاً إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه وكرمه، و انطلاقاً من قوله صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة تريش حسينة لإشرافها على هذه المذكرة و على جهدها الذي بذلته معنا، و نصائحها القيمة التي مهدت لنا الطريق لإنعام هذه الدراسة، و نتوجه بالشكر الجليل لأعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على قبول مناقشة موضوع المذكرة، كما نتوجه في هذا المقام بالامتنان لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي و الذين لم يخلوا في تقديم يد العون لنا خاصة.

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا و ساهم في هذا العمل وأخص بالقول السيد المحاسب مصطفاوي محمد أمين الذي قدم لنا بكل مصداقية معلومات قيمة ساهمت في إتمام هذا العمل.

شکر و تجمیع

الحمد لله

إلى والدائي الأعزاء اللذان لا يمكن لأي تحرير أن يضاهي مدى حبهما الذي لم يتوقفوا عن ملئيه به، وأخن بالذكر والدي رحمة الله وأسكنه فسيح جنانه بذ لقرار ذكراء مصدر قوتي.

إلى إخوتي محمد، أسامة، وفيق ووفاء منبع سعادتي وابتسامتي.

إلى خالتى سامية بشكل خاص التي كانت و لقرار يندس في كل مرحلة من حياتي.

إلى ابني خالى ألاء و إسلام الغاليين على قلبي.

إلى جدي و جدتي المقربين مع خالى الامتنان و التقدير لهما.

إلى كل أفراد عائلتى بن مسعود و شبطول كل باسمه.

إلى من سرنا سويا لنهاق الطريق نحو النجاح زميلاتي ورفيقاته دربي ابتسامه شبيلة، أسماء و نورهان.

إلى صديقاتي من المقربات و قرينته محمد أجمل لمظاهر السعادة و المرح التي يقينه و تبقى محفورة في الذاكرة دنيا، أميرة، هدى، نهى.

إلى كل من وسعتم ذاكرتى و لو تسعونه ذكري و كل من ساندني و لو بكلمة

طيبة

أهدي هذا العمل المتواضع الذي يمثل حصيلة دراستي و ثمرة جهدي.

المقدمة

الحمد لله

إلى والدائي الغاليان محفظهما الله وبارك في عمرهما

إلى إخواتي وأخواتي

إلى رفيقاته الدربه صديقاتي

إلى كل من علمني حرفا ولقني علمانا نافعا

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريبه أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

البسملة

الْفَهْرِس

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء شكر وعرفان
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الجداول
VII	فهرس الملاحق
VIII	قائمة الاختصارات
IX	ملخص البحث
أ - و	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار العام لتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
12	المطلب الثاني: أهمية أهداف و مقومات التحليل المالي
14	المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي
18	المبحث الثاني: الضوابط الأساسية لتحليل المالي والقوائم المالية المستخدمة
18	المطلب الأول: وظائف التحليل المالي ومصادرها
22	المطلب الثاني: معايير التحليل المالي
25	المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
34	المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية
34	المطلب الأول: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة
39	المطلب الثاني: التحليل الوظيفي ودوره في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة
57	المطلب الثالث: تحليل حسابات جدول النتائج
60	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة
62	تمهيد
63	المبحث الاول: التنبؤ بالفشل المالي
63	المطلب الاول: عرض عام حول الفشل المالي
65	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التنبؤ بالفشل المالي
67	المطلب الثالث: اهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي
71	المبحث الثاني الادوات الحديثة للتحليل المالي العملي
71	المطلب الاول: الاساليب الرياضية والاحصائية
77	المطلب الثاني: نسب السوق
82	المطلب الثالث التدفقات النقدية
90	المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للتحليل المالي النوعي
90	المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي النوعي الحديث
92	المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي النوعي الحديث
92	المطلب الثالث: معايير التحليل المالي النوعي الحديث
95	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
98	تمهيد
99	المبحث الاول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
99	المطلب الاول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز
103	المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء والغاز - ميلة -
103	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز - ميلة -
118	المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في تقييم الوضع المالي في مؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
118	المطلب الاول: التنبؤ بواسطة النسب المالية

122	المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التحليل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز
127	المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج للمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
130	المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) بواسطة الاتجاهات الحديثة.
130	المطلب الاول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي
132	المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)
135	المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة).
139	خاتمة الفصل
142	الخاتمة
148	قائمة المراجع
156	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
19	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	01
51	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية	02
52	أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية	03
53	أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه	04
54	أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال	05
54	أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة	06
55	أثر المقص لحالي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم	07
104	الهيكل التنظيمي لمديرية الكهرباء و الغاز(وحدة ميلة)	08
114	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	09

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
38-37	نسب النشاط ومعدلات الدوران	01
42-41	الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	02
43-42	الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي	03
44	الميزانية المالية الوظيفة	04
45-44	الميزانية الوظيفية المختصرة	05
69	النسب المالية المكونة لنموذج Kida	06
70	ملخص لدراسة "Beaver" من أجل وضع نموذج تنبؤي للفشل المالي	07
78	تفسير القيمة السوقية إلى العائد	08
79	تفسير القيمة السوقية إلى العائد مع النمو	09
118	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	10
119	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	11
120	نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	12
121	رقم الأعمال للسنوات : 2018-2019:	13
121	نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	14
122	نسب التمويل لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	15
123	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019	16
124	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أعلى الميزانية لسنة 2019	17
124	حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية لسنة 2019	18
125	حساب الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019	19
126	الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019	20
127	نسب التغير في النتيجة الصافية لسونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2019-2018)	21

128	المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	22
129	المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	23
133	المبيعات المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)	24
133	المبيعات المقدرة لسنوي (2020-2021)	25
134	الأرباح المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)	26
135	الأرباح المقدرة لسنوي (2020-2021)	27
136	مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)	28
136	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	29
137	يوضح نسبة التدفق النقدي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	30
137	يوضح مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	31
138	يوضح مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	32
139	مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)	33

فهرس الملاحق

رقم الملحق	بيان الملحق	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز - ميلة	156
02	الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة	157
03	الميزانية المالية	158
04	جدول حسابات النتائج	160
05	جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة)	161

قائمة الاختصارات

بيان الاختصار	المصطلح
Emplois stables	Es
Emplois d'exploitation	Eex
Emplois hors exploitation	Ehex
Emplois de tresorie	Et
Ressources durables	Rd
Resource d'exploitation	Rex
Resource hors exploitation	Rhex
Ressources de tresorie	Rt
Le fonds de roulement net global	FRng
Le besoin en fonds de roulement	BFRg
La tresorie nette	Tn

الملخص :

تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة من خلال استخدام أدوات التحليل المالي من أجل إتخاذ القرار المناسب بشأن وضع المؤسسة، وقد توصل المحللون إلى وضع أدوات حديثة تمكّنهم من فحص السياسة المالية لأي مؤسسة بنظرة مستقبلية، التي تعد الأكثر أهمية بكونها تعكس نقاط القوة والضعف لأداء المؤسسة.

معتمدين على المنهج الوصفي الموافق للجانب النظري ومنهج التحليل في دراسة حالة، وقد طبقت هذه الدراسة على مؤسسة اقتصادية تتمثل في سونلغاز (وحدة ميلة) حيث تم إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي على التقارير المالية المقدمة وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بأدوات التحليل المالي لتتبّؤ بالوضع المالي و الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها و تقديم الحلول، لأن اقتصر المؤسسة على إعداد القوائم المالية لا يخدم مصالحها.

الكلمات المفتاحية: نسب المالية، نماذج التنبؤ بالفشل، التحليل النوعي، القوائم المالية.

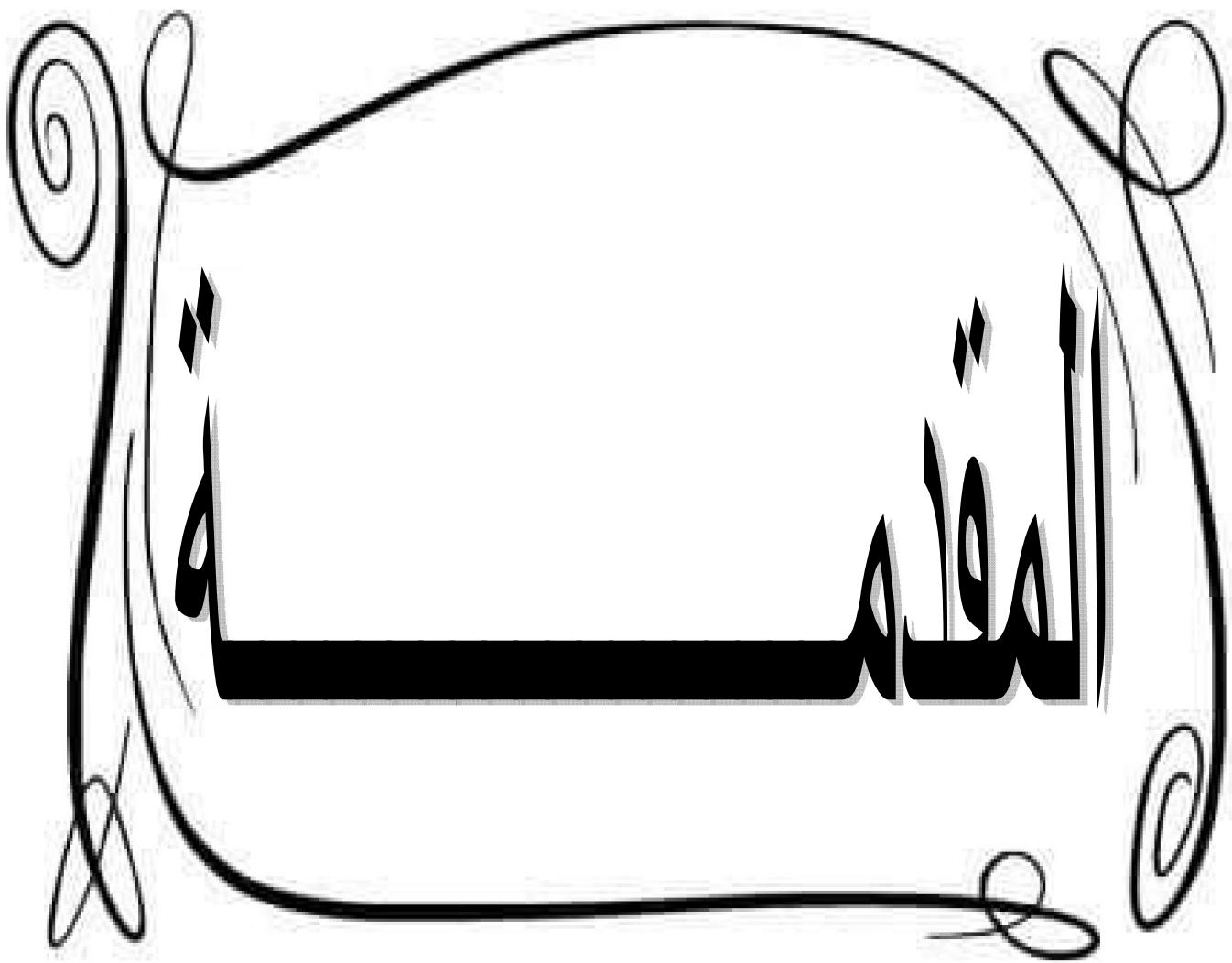
Summary

The study aims to highlight the importance of forecasting the financial position of the institution through the use of financial analysis tools in order to unite the appropriate decision regarding the status of the institution. Analysts have developed modern tools that enable them to examine the financial policy of any institution with a future look, which is the most important as it reflects strengths Weaknesses in corporate performance.

Depending on the descriptive approach corresponding to the theoretical aspect and the method of analysis in a case study, This study was applied to an economic institution represented in Sonelgaz (Mila unit), where various financial analysis tools were dropped on the presented financial reports.

The study concluded the need to pay attention to financial analysis tools to predict the financial situation and reveal the most important financial imbalances that they suffer from and provide solutions Because limiting the institution to preparing financial statements does not serve its interests.

Key words: financial ratios, failure forecasting models, qualitative analysis, financial statements.



يصنف التحليل المالي كعلم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات المحاسبية والمالية وترتيب المعلومات الخاصة بالكشف المالي وتبويتها وإخضاعها إلى دراسة تفصيلية وتحليلية دقيقة بهدف إيجاد الروابط بينها، ثم تفسير النتائج التي تم توصل إليها و البحث عن أسبابها، و ذلك بغرض الإطلاع على حقيقة المركز المالي، و تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، و اكتشاف نقاط القوة والضعف في الخطط و السياسات المالية، و وضع الحلول المناسبة لتدارك الجوانب السلبية بغرض تحسين مستوى الأداء وتحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة ازدادت نتيجة ظهور المشاريع ذات الأغراض المختلفة، وتوسيع حجم معاملاتها و أنشطتها مع بعضها، و زيادة حدة المنافسة، حيث لا تقتصر هذه الأهمية على البيئة الداخلية فحسب بل تتعذر ذلك إلى البيئة الخارجية لها من شركاء ومساهمين وبنوك ومستثمرين، وذلك لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على معلومات وافية و كافية عن هذه المؤسسة و مدى صحة مركزها المالي إذ يعتبر التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية و لمختلف المتعاملين معها صمام أمان، كما يؤدي دوراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

شهد التحليل المالي تطورات كبيرة و ابتكار أدوات تحليلية متعددة و متنوعة، حيث ظهر نمط تحليلي حديث يختلف عن الطرق التقليدية (التحليل من خلال التوازنات المالية، التحليل بالنسبة المالية...الخ)، إذ انه صار يعتمد أكثر على الطرق العلمية في القيام بالتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة ومن هنا برزت الأدوات الحديثة (تقنيات التنبؤ الأساليب الرياضية و الإحصائية...الخ) التي تسمح بفهم و إدراك الواقع المالي و استشراف الأفاق المستقبلية للمؤسسة و التنبؤ بنجاح أو فشل أدائها المالي.

1- إشكالية الدراسة:

يمكننا طرح إشكالية هذه الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ويترافق عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

1- فيما تكمن حدود استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي؟

2- كيف تساهم أدوات التحليل المالي الحديثة في تطوير أساليب التنبؤ وتقدير الأداء المالي؟

3- هل يمكن عملياً إسقاط أدوات التحليل المالي الحديثة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة

سونالغاز؟

2- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية أعلاه تمت صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة كالتالي:
إن تطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة و دراستها و من ثم تفسير
النتائج المتوصل إليها أو مقارنتها مع مؤشرات محددة مسبقا، يمكن من فهم الوضع المالي للمؤسسة
و التنبؤ بمستقبلها.

وتترع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات التالية:

1) إن استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي كالنسب الماليّة لا يوفر صورة واضحة عن الواقع
المالي للمؤسسة.

2) تساهُم الأدوات الحديثة للتحليل المالي في قياس و تحليل و تقييم الوضع المالي للمؤسسة
الاقتصادية ، و ذلك بحسب المعلومات المستخدمة المتوفرة في عملية التحليل .

3) إن إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي الحديثة على القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز يمكن
من تشخيص وضعها المالي و كذا اكتشاف الاختلالات الحاصلة لها من خلال تقييم أدائها
المالي.

3- أهمية الدراسة:

تكمِّن أهمية الدراسة في تحليل قدرة أدوات التحليل المالي خاصة الحديثة منها في كشف الوضع
المالي للمؤسسات الاقتصادية و إمكانية التنبؤ بالأخطار المستقبلية وتقاديهما مسبقا، وذلك من خلال
إظهار الصورة المالية الحقيقية لها، و التي تساعِد المؤسسات في اتخاذ و ترشيد القرارات المالية في
الوقت المناسب، و كذا تحقيق التوازن المالي لها، لضمان نموها و استمرارها.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرُّف على أهم أدوات التحليل المالي، وبيان أهميتها.

2- الوقوف على أهم الأساليب والأدوات الحديثة للتحليل المالي، و إبراز دورها في تقييم الوضعية
المالية للمؤسسة للاقتصادية.

3- استخدام الأساليب الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضعية المالية لشركة توزيع الكهرباء و
الغاز (فرع ميلة).

5- مبررات اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع ذكر:

1- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع، و كذا ارتباطه بالتخصص العلمي للطالبتين (مالية المؤسسة).

2- أهميه أدوات و أساليب التحليل المالي الحديثة.

6- صعوبات الدراسة:

تزامن إجراء هذه الدراسة مع انتشار جائحة كورونا، و ما انجر عنها من إجراءات احترازية، فقد أدى الحجر الصحي، و كذا إصابة بعض موظفي شركة سونلغاز (محل الدراسة) إلى صعوبة الحصول على البيانات و المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة.

7- منهج الدراسة:

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده، و كذا الإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ، فالاعتماد عليه ضرورة حتمية ، و يعتمد عليه في تكوين الفرضيات و اختبارها ،فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة و يوضح خصائصها ،أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا،كما اتبعنا في هذا البحث منهج دراسة الحالـة بإسقاطها على مؤسسة سونلغاز لولاية ميلة ،وهذا المنهج يمكننا من التعرف على وضعية المؤسسة محل الدراسة .

8- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: تمت الدراسة في مؤسسة سونلغاز بميلة.

2- الحدود الزمانية: تم الاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة في الفترة الممتدة ما بين 2018 و 2019 بالنسبة لدراسة الحالـة.

9- الدراسات السابقة:

خلال دراستنا تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التبيؤ بالوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالـة و لتوضيح الجوانب الأساسية لموضوعنا سوف نشير إلى أهم هذه الدراسات في ما يلي:

1- بن مالك عمار المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة السعودية للفترة الممتدة من 2006-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

وقد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية هل التكامل الوظيفي بين التحليلين الكمي والنوعي بطابعهما الحديث كفيل لتقييم عادل الأسهم الشركات وفقاً لمؤشرات تقييم الأداء الحديثة، و تطرقـت الـدرـاسـة إـلـى الإطار المفاهيمي للـتحـلـيل المـالـي و الـاتـجـاهـات التقـليـدية للـتحـلـيل المـالـي الأـسـاسـي، و الـاتـجـاهـات الحديثـة للـتحـلـيل المـالـي الأـسـاسـي في تـحلـيل القـوـائم المـالـية للـشـرـكـات بـغـرـض إـبرـاز التـكـامـل الوـظـيـفي الـذـي يـجـمـع بـيـن التـحـلـيلـينـالـكـمـيـوـالـنـوـعـيـ بـطـابـعـهـماـ الـحـدـيثـ، ثـمـ تـنـاوـلـتـ تـقـيـيمـ أـدـاءـ الشـرـكـاتـ وـ دـرـاسـةـ فـشـلـهاـ المـالـيـ فـيـ إـطـارـ التـحـلـيلـ المـالـيـ الأـسـاسـيـ الـحـدـيثـ، وـ الـدـرـاسـةـ فـيـ الـعـمـومـ تـوـصـلـتـ إـلـىـ تـوـضـيـحـ أـنـ الـاستـثـمـارـ فـيـ الـبـورـصـةـ يـحـتـاجـ إـلـىـ التـحـلـيلـ المـالـيـ الأـسـاسـيـ وـ التـحـلـيلـ الـفـنـيـ

2- باسور رضوان دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات، دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أطروحة الدكتوراه غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامـعـهـ الجـزاـئـرـ 3ـ

.2018_2017

و قد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية إلى أي مدى يمكن توظيف الأدوات الحديثة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

و تطرقـتـ هـذـهـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ الـأـدـوـاتـ الـحـدـيثـةـ للـتـحـلـيلـ المـالـيـ وـ الـأـدـوـاتـ الـمـتـقـدـمـةـ لـتـقـيـيمـ الـأـدـاءـ المـالـيـ أسـالـيـبـ التـحـلـيلـ المـالـيـ لـلـتـبـؤـ بـالـأـدـاءـ المـالـيـ أـمـاـ فـيـ الـجـانـبـ الـتـطـبـيقـيـ فـقـدـ قـامـ الـبـاحـثـ بـالـدـرـاسـةـ الـمـيدـانـيـةـ حـوـلـ التـحـلـيلـ المـالـيـ الـحـدـيثـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ.

و كان الهدف من هذه الدراسة هو عرض كيفية استخدام الأدوات الحديثة والأدوات المتقدمة للتحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و توصلـتـ أـهـمـ نـتـائـجـ الـدـرـاسـةـ إـلـىـ أـنـ هـيـسـتـخـدـمـ التـحـلـيلـ المـالـيـ بـالـمـؤـسـسـةـ الـإـقـتصـادـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ التـحـلـيلـ التـارـيـخـيـ إـذـ يـقـارـنـ التـطـوـرـ فـيـ عـنـاصـرـ الـقـوـائمـ المـالـيـةـ بـيـنـ السـنـوـاتـ وـ تـقـدـيمـ تـفـسـيرـاتـ لـتـلـكـ التـغـيـراتـ كـمـاـ توـصـلـ إـلـىـ أـنـ الـمـؤـسـسـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ الـجـزاـئـرـيـةـ تـحـتـاجـ إـلـىـ تـطـبـيقـ الـأـدـوـاتـ الـحـدـيثـةـ وـ الـأـدـوـاتـ الـمـتـقـدـمـةـ لـتـقـيـيمـ أـدـائـهاـ المـالـيـ ذـلـكـ لـأـنـهـ تـعـانـيـ مـنـ غـيـابـ الـاـهـتمـامـ بـتـحـلـيلـ الـتـدـفـقـاتـ الـنـقـديـةـ وـ إـهـمـالـ تـحـلـيلـ الـسـيـاسـاتـ الـتـيـ سـاـهـمـتـ فـيـ الـوصـولـ إـلـىـ الـنـتـائـجـ.

- عـوـادـيـ منـيرـ، استـخـدـامـ التـحـلـيلـ المـالـيـ فـيـ تـقـيـيمـ الـأـدـاءـ المـالـيـ لـلـمـؤـسـسـةـ الـإـقـتصـادـيـةـ، درـاسـةـ حـالـةـ

مؤسسة صيدال الفترة (2013-2017)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، تخصص الأسواق المالية و البورصات كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسويق قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

و قد تمحورت هذه الدراسة حول إشكالية كيف يمكن استخدام مختلف أدوات و أساليب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و كان الهدف من هذه الدراسة متمثل في التعرف على مختلف الأدوات و الأساليب المستخدمة في مجال التحليل المالي و كذا الاتجاهات الحديثة منها، وبيان أهمية التحليل المالي تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، ومن ثم دراسة هذا الأداء و إمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم الأهداف المالية للمؤسسة، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن التحليل المالي من الوسائل الرئيسية التي يستخدمها مختلف الأطراف و الأعوان الاقتصاديين المهتمين بنشاط المؤسسة، حيث أن أهم الوثائق المحاسبة المستخدمة في التحليل المالي والمنصوص عليها من حسب نظام المحاسبة المالي هي الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية، و هي تسمح بتقديم صورة واضحة و حقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

تتميز الدراسة التي قمنا بها عن الدراسات السابقة التي استخدمنا منها في تحديد المراجع وضبط الموضوع فيما يلي:

1- ركزت دراستنا على التحليل المالي الحديث كأداة للتبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية بينما تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين التحليل المالي الحديث و تقييم الأداء.

2- ركزت دراستنا في الجانب النظري على التحليل المالي بأدواته التقليدية والحديثة أما في الجانب التطبيقي فكان تركيزنا منصبا على الأدوات الحديثة بما في ذلك نماذج التنبؤ بالفشل المالي و دورها في إعطاء صورة حقيقة لمستقبل المؤسسة المالي.

10- متغيرات الدراسة:

1- المتغير المستقل الأدوات الحديثة للتحليل المالي .

2- المتغير التابع: الوضعية المالية لمؤسسة سونالغاز.

11- هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلات فصول:

فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تضمن الفصل الأول الإطار العام للتحليل المالي و الاتجاهات التقليدية له، و الذي قسمناه إلى ثلات مباحث، قمنا في المبحث الأول بالإلمام بماهية التحليل المالي، أما الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الضوابط الرئيسية للتحليل المالي و القوائم المالية المستخدمة، في حين تضمن المبحث الثالث التبؤ بالوضع المالي باستخدام الأدوات التقليدية.

أما الفصل الثاني فتضمن مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و الذي قسم بدوره إلى ثلات مباحث، تضمن المبحث الأول منه التبؤ بالفشل المالي، أما الثاني فتضمن الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي، في حين تضمن المبحث الثالث الأدوات الحديثة للتحليل المالي النوعي.

أما فيما يخص الفصل الثالث فقمنا فيه بإسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، و تم تقسيمه إلى ثلات مباحث، تضمن المبحث الأول بطاقة فنية حول مؤسسة سونلغاز، أما المبحث الثاني فعالج استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، في حين خصص المبحث الثالث للتبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) باستخدام الأدوات الحديثة.

الفصل الأول

الإطار العام للتدخل المالي والاتجاهات التقليدية له

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع التي تهتم بها المؤسسة الاقتصادية، حيث يهدف إلى الوصول إلى التشخيص الصحيح لوضعيتها المالية، مع اجراء فحص للسياسات المتبعة من قبلها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، فهو بذلك أداة تسمح للمؤسسة بالكشف عن مواطن القوة والضعف داخلها و تدارك الأمر، وفي الأخير اتخاذ القرارات الرشيدة و السليمة التي تكون في صالحها.

و من هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: الضوابط الأساسية للتحليل المالي و القوائم المالية المستخدمة

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتبع بالمستقبل يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشراق المستقبل فهو يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الأول: الإطار العام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب التي يعتمد عليها في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة فقراءة البيانات المالية و المعلومات المحاسبية تعتبر غير كافية لإعطاء نتائج دقيقة يستند عليها في عملية اتخاذ القرارات. من هذا المنطلق سنقوم بتوضيح التحليل المالي و مختلف المفاهيم المرتبطة به كنهايتها، أنواعه و خطواته.

الفرع الأول: أسباب نشأة التحليل المالي و تطوره

1 - لمحـة تاريخـية:

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 م، حيث استعملت البنوك و المؤسسات المصرفية النسـب المـالية التي تـبيـن مـدى قـدرـة المؤـسـسـة الـوفـاء بـديـونـها استـنـادـاً إـلـى كـتـبـها المحـاسـبـية، اضـافـةً إـلـى أنـ الأـزـمـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ التـارـيـخـيـةـ المـمـتـدـةـ منـ الفـتـرـةـ بيـنـ 1929ـ وـ 1933ـ كانـ لهاـ أـثـرـ مـعـتـبـرـ فيـ تـطـوـيرـ تقـنـيـاتـ التـسيـيرـ وـ التـحلـيلـ المـالـيـ، فـيـ سـنـهـ 1933ـ أـسـسـتـ فـيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ الـأـمـريـكـيـةـ لـجـنةـ الـأـمـنـ وـ الـصـرـفـ، فـيـ نـشـرـ الـقـدـيرـاتـ وـ الـإـحـصـائـيـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـنـسـبـ الـمـالـيـةـ لـكـلـ قـطـاعـ اـقـتصـاديـ.¹ وبـعـضـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ وـ اـنـشـارـ ظـاهـرـةـ التـضـخمـ الـمـالـيـ وـ إـرـتـقـاعـ الـأـسـعـارـ وـ تـأـثـيرـ ذـلـكـ عـلـىـ بـنـودـ قـائـمـةـ الـمـرـكـزـ الـمـالـيـ بـشـكـلـ كـبـيرـ، إـزـدـادـ إـلـهـامـ ثـانـيـهـ بـقـائـمـةـ الـمـرـكـزـ الـمـالـيـ إـلـىـ جـانـبـ الـإـهـمـامـ بـقـائـمـهـ الدـخـلـ، وـيـنـظـرـ إـلـىـ التـحلـيلـ الـمـالـيـ نـظـرةـ شـامـلـةـ خـاصـةـ مـعـ اـسـتـخـدـامـ الـأـسـالـيـبـ الـكـمـيـةـ الـحـدـيثـةـ وـاستـخـدـامـ الـحـاسـوبـ حـيـثـ أـصـبـحـ التـحلـيلـ الـمـالـيـ يـتـمـ بـمـسـتـوـيـ عـالـيـ مـنـ الـكـفـائـةـ وـ لـمـ يـعـدـ هـنـاكـ اـهـتمـامـ بـقـائـمـهـ أـكـثـرـ مـنـ

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الاول، دار الهداية العامة، عمان ،الأردن، 1998 ص13.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

قائمة وأصبح الهدف من التحليل و المعلومات المرغوب الحصول عليها هي التي تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها من أجل الوصول إلى المطلوب من المعلومات، ولم يعد الأمر مقتضياً على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل بل تعد ذلك إلى كل البيانات المحاسبية، فالتحليل المالي يستخدم كل البيانات المحاسبية كما يستخدم أيضاً بيانات خارجية تتعلق بالوحدة.

فالتحليل المالي أصبح يساعد في تقييم الأداء ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على اخضاع ظروف عدم التأكيد للرقابة و السيطرة.¹

2- اسباب نشاته:

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه الاختيارات في:

2-1- الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة:

أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الانتاج الكبيرة، مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة خاصة منها شركات المساهمة و التي يكون فيها إنصاف بين الإدارة و المالك أو المساهمين، فكان من الضرورة ايجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة النتائج الشركات التي يستثمرون فيها أموالهم.

2-2- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية:

رغبة من الحكومات في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المنظمات بتزويد قوائمها المالية و عرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج الشركة.

2-3- الكساد الكبير:

عجل الكساد في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم بالبحث عن أدلة تراقب و تتبع المستقبل المالي للشركات.

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لغارض تقييم الأداء والتقييم بالفشل، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص 11.

2-4- ظهور الائتمان كمصدر للتمويل:

تهتم شركة التمويل و البنوك المقرضة بهتم بشكل كبير وأساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناءاً على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

2-5 ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية:

إن قوانين البورصة تقضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للإكتتاب أن تعرض وبشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.¹

2-6 نشر معلومات مضللة وغير دقيقة من قبل أصحاب المؤسسات:

إن نشر معلومات مضللة و غير دقيقة من قبل أصحاب المؤسسات اضافة إلى غياب التواصل المالي الذي أدى إلى تسهيل عمليات التواطؤ بين المسؤولين (مسؤولين المال، مفتشي الحسابات، رغبة مجلس الإدارة في إخفاء الأخطاء و الخسائر الناجمة عن سوء التسيير) و في بعض الحالات إخفاء جرائم قضايا منظمة كسوء استغلال ممتلكات المؤسسة، اخطاء في الكتابة، جنحة استغلال المعلومات لتحقيق فوائد خاصة.

أما اليوم فقد أصبح التحليل المالي نظام حقيقي معالج للمعلومات حيث يعمل على توليد و توفير المعلومات التي تهم صناع القرار و يمكن وصفه دون أدنى شك بأنه علم يمكن الاعتماد عليه في العديد من تخصصات علم الاجتماع كالتسهير المالي، المحاسبة، الاقتصاد، الإحصاء الرياضيات الاستراتيجية علم النفس علم الاجتماع... و غيرها.²

¹ عمار بن مالك،المنهج الحديث للتحليل المال الاساسى فى تقييم الاداء، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة 2010/2011، ص.8.

² انتصار سليماني، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتتجاريه وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015/2016، ص.44.

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي وأنواعه:

1- تعريف التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي حجر الزاوية في توفير البيانات المالية الأكثر نفعاً وفائدة في ترشيد القرارات فالعديد من المستثمرين و الدائنين يصررون على ضرورة القيام بالتحليل الكمي و النوعي للبيانات المالية.¹

ويعرف التحليل المالي بأنه فحص للقواعد المالية و البيانات المنشورة لشركة معينة لفترة أو فترات مالية قصد تقديم المعلومات التي تفيدها.²

كما عرف على أنه عملية منظمة من البيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تفيد في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء الوحدات الاقتصادية في الماضي و الحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل.

وعرف أيضاً بأنه عملية التحكيم التي تهدف إلى تقييم الوضع المالي و نتائج الأعمال لشركة ما عن الفترة الحالية و الماضية بهدف أولي هو تحديد أفضل التقديرات و التنبؤات الممكنة عن الظروف الإدارية المستقبلية.³

و عرف التحليل المالي كذلك بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الإرتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المنشآت و كذلك تقديم المعلومات الازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.⁴

¹ فهمي مصطفى الشيخ،التحليل المالي ، رام الله، فلسطين،2008،ص.2.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص.9.

³ محمد المبروك ابو زيد،التحليل المالي شركات واسواق مالية، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية، 2009 ، ص.20.

⁴ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص.12.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

فالتحليل المالي إذن هو عملية تحليل منظمة تبدأ بالدراسة الدقيقة للوثائق المالية و المحاسبية، بالإضافة بمجموعة من الأدوات و الطرق، وهذا من أجل تحديد مواطن القوة و الضعف و من ثم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و كذا التنبؤ بمستقبلها، ومنه اتخاذ القرارات السليمة.

2- انواع التحليل المالي:

للتحليل المالي أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، و هذه الأنوع ناتجه عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفه ومن أهم هذه الأسس:

2-1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل المالي استنادا الى الجهة القائمة بالتحليل إلى:

- التحليل الداخلي:

إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة اشخاص من داخل المشروع نفسه، و على بيانات المشروع و لغایات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إداره المشروع في مستوياتها الإداريه المختلفه.

- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، و يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات و تحقيق اهدافها، و من أمثلة هذه الجهات: القائمون بأعمال التسهيلات المصرفيه في البنوك،

البنوك المركزيه و الغرف الصناعيه..الخ.¹

2-2- الأسلوب المتبع في التحليل:

تعدد الاساليب المتبعه في التحليل المالي و من امثالتها:

- اسلوب التحليل بالنسبة المالية.

- اسلوب التحليل بالمقارنات.

¹ وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2004، ص29،28.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- اسلوب التحليل بالأرقام القياسية.

- اسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

و بشكل عام يعتمد اختيار اسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفه منها: الغرض الذي يهدف إليه التحليل، نطاقه، حجم البيانات المالية المتاحة و إضافه إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.¹

2-3- البعد الزمني للتحليل:

- التحليل المالي الرأسي:

هو التحليل الذي يقوم على اساس المقارنه بين أرقام في قوائم مالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة ويتصنف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقاربة تقم في نفس الفترة.

- التحليل الأفقي:

و يتم ذلك من خلال مقارنة عنصر معين في الميزانية أو قائمة الدخل على مدار سنتين متتاليتين. فمثلا صافي ربح عام 1998 كان 30000 و صافي ربح عام 1999 كان 35000، هنا تتم المقارنة بين أرقام نفس العنصر و لكن بين عامين متتاليين.

و يعرف هذا التحليل بمصطلح تحليل الاتجاهات.²

2-4- الأسس المرتبطة بطبيعة البيانات و المعلومات:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طبيعة المعلومات المستخدمه في التحليل من زوايا مختلفه اهمها:

¹ انتصار سليماني، مرجع سابق، ص 61.

² عبد الحليم كراجة وآخرون، الادارة والتحليل:أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2006، ص188.

- مصدر الحصول على البيانات و المعلومات:

هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسه، لأغراض مختلفه، قد يكون التحليل المالي احدها، وقد تكون اعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية او مشابه ذلك.

- مدى تدقيق البيانات من عدمه:

يمكن تبويب البيانات حسب خصوصها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات تم تدقيقها وبيانات لم يتم تدقيقها، و تعتبر الأولى أكثر دقة من الثانية و بالتالي تكون نتائج تحليلها أكثر دقة كذلك على عكس الثانية.

- مدى نشر البيانات من عدمها:

تبوب البيانات بناءا على هذا الاسلوب إلى بيانات منشورة و بيانات غير منشورة. و يلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون عامة و ملخصة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلا.¹

2-5- الفترة التي يغطيها التحليل:

يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها تحليل كما يلي:

- التحليل المالي قصير الأجل:

قد يكون التحليل رأسيا أو افقيا، و لكنه يغطي فتره زمنيه قصيره، و يستفاد منه في قياس قدرات و انجازات المشروع في الاجل القصير، و غالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجاريه و تحقيق الايرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيوله، و هذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الاولى الدائنون و البنوك.

¹ انتصار سليماني، مرجع سابق، ص 61.

- التحليل المالي طويل الأجل:

يركز هذا التحليل على هيكل التمويل العام و التحصيل الثابتة، و الربحية في الأجل الطويل، اضافة إلى تغطية التزامات المشروع طويلاً، بما في ذلك القدرة على رفع الفوائد واقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظامها في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات، و تأثيرها على اسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية. و لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناقض في الهيكل التمويلي والاستخدامات، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل (عند دراسة مصادر التمويل قصير الأجل و مجالات استخدامها) و بين التحليل طويلاً الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلاً الأجل (داخليه و خارجيه) و مجالات استخدامها.¹

2- حسب الهدف من التحليل:

يمكن تبديل التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناقض في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه.²

2- المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبديل التحليل استناداً إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل منها:

- التحليل الشامل:

يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة المالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

¹ وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 30.

² علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص 58.

- التحليل الجزيئي:

يغطي هذا التحليل جزءاً من انشطه المؤسسه لفتره الزمنيه معينه او اكثر.¹

الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي

كأي برنامج للتحليل المالي يجب أن ينجذب على مراحل، و التي يجب أن يتم تحديدها بشكل يساعد على الوصول إلى الهدف الرئيسي لعملية التحليل بشكل علمي و عملي. إن تنفيذ عملية التحليل المالي الناجحة يكون باتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل، و الذي يبدأ بتحديد المشكلة، ثم حصر متغيراتها أو عواملها ليتم بناءاً على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة أمراً ضرورياً.²

و عموماً يتم التحليل المالي بموجب الخطوات التالية:

- 1- تحديد الهدف من التحليل.
- 2- اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه.
- 3- اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل.
- 4- معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره.
- 5- اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه.
- 6- تحديد مدى و اتجاه و انحراف المؤسسة عن المعيار المستعمل.
- 7- تتبع العوامل التي ادت الى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية.
- 8- الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل.

¹ وليد ناجي الحيالي، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*، مرجع سابق، ص 31.

² محمد المبروك ابو زيد، مرجع سابق، ص 27.

٩- وضع التوصيات واقتراح الحلول المناسبة.^١

المطلب الثاني: التحليل المالي: الأهمية، الأهداف، المقومات.

إن أهمية التحليل المالي قد تزايدت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل إن الكثير من المؤسسات خصصت له أقساماً خاصة لكونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية، ولكي تنجح عملية التحليل المالي للقوائم المالية في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة، لابد من توفير مجموعة من المقومات و المبادئ و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي

تبثق أهمية التحليل المالي باعتباره أداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليلي مفصل يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم، مع توضيح حجم التغيرات التي تطرأ على هذه العناصر وتأثيرها على الهيكل المالي للمؤسسة.

و عموماً تمثل أهمية التحليل المالي في:

- ١- إن التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هو أشبه بجهاز إنذار مبكر بالنسبة للمؤسسات.
- ٢- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، و لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المشروع، إضافة إلى اخضاع ظروف عدم التأكيد للرقابة و السيطرة و حماية المؤسسة من الإنحراف المحتملة.
- ٣- يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشراته أدوات التخطيط كما يعتبر أدوات محوريه في عملية اتخاذ القرارات المرتبطة بتوسيع المؤسسة أو اندماجها....الخ.^٢

^١ محمد سعيد عبد الهاادي، الادارة المالية: الاستثمار والتمويل - التحليل المالي والأسواق المالية الدولية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008 ص 92,93.

^٢ العيد صوفان، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحيى، جبل، 2017/2018، ص 3.

4- مؤشر على نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.

5- مؤشر لمركز المالي الحقيقي للشركة.

6- تهيئة الجو المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة.¹

7- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المؤسسة ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.²

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية و المستقبلية للمشاريع القائمة و زيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة.

2- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة.

3- بناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة في الأجل القصير و المتوسط و الطويل، للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة و الجديدة و تحقيق فوائض مالية مستمرة.

4- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة و الجديدة على حد سواء.³

5- تحديد قدرة المشروع على الإقراض.

6- تقييم جدوى الاستثمار في المشروع.

7- الحكم على كفاءة الإدارة في المشروع.⁴

يهدف التحليل المالي بصفة عامة إلى إجراء فحص السياسات المالية المتابعة من قبل المؤسسة في دورة أو في دورات متعددة النشاطات، و ذلك عن طريق الدراسة التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها

¹ محمد الصيرفي، ادارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007 ص 264

² وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 1996، ص 21، 20.

³ خالد توفيق الشمرى، التحليل المالي الاقتصادي، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 55.

⁴ نواف محمد عباس الرماحي، المحاسبة الإدارية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 2009، ص 151.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

و محاولة تغيير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف و القوه في السياسات المالية للمؤسسة، ثم اقتراح إجراءات مالية على المؤسسة لمحاولة الخروج من الوضع الصعب، أو القضاء على نقاط الضعف إذا كانت حالتها المالية سيئة، أما إذا كانت هذه الأخيرة جيده لا تقترح إجراءات تسمح بالاستمرار و التحسن أكثر إذا أمكن.

الفرع الثالث: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ و المقومات التي يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة، نذكر أهمها في ما يلي:¹

- 1- أن تتوفر للمحل المالي الخفية العامة عن المؤسسة و نوعية النشاط الذي تقوم به.
- 2- أن يبين الفروض و المبادئ الرياضية و المالية التي تبني عليها عملية التحليل.
- 3- على المحل المالي أن يتحلى بالموضوعية و المصداقية، و أن يعي أن دوره محصور بكشف الحقائق كما هي.
- 4- أن يكتفي ببيان الأوجه السلبية أو الايجابية في نشاط المؤسسة، بل عليه أن يقوم بعملية التفسير لنتائج عملية التحليل.
- 5- أن تكون البيانات المالية و المحاسبية للمؤسسة ذات مصداقية و تتمتع بقدر من الثقة.
- 6- أن تقوم عملية التحليل على منهج علمي يتناسب و أهداف عملية التحليل المالي.

مما سبق، نخلص إلى أن نجاح عملية التحليل المالي تتوقف على مجموعة من المقومات منها ما يتعلق بالمعلومات التي تعتمد عليها عملية التحليل، و منها ما يتعلق بالأساليب و الأدوات المستخدمة، ومنها ما يتعلق بالمحل المالي نفسه.

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي

إن استعمالات التحليل المالي لا تقتصر على الإدارة المالية للمؤسسة وحدها، بل أصبح يهم إلى جانب إدارة المؤسسة مالكيها و دائناتها و موظفيها و غيرهم، لما لهذه المجموعة من مصالح يتطلب الحفاظ عليها الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و أدائها.

¹ نعيم نمر داود، التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية، دار البداية، عمان، الأردن، 2012، ص12.

الفرع 1: مجالات استعمال التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي في عده مجالات نذكر منها ما يلي:¹

1). التحليل الائتماني: يهدف هذا النوع من التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض، وتقيمها، وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم.

2). التحليل الاستثماري: يعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي سواء كان الاستثمار في الأوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات.

3). تحليل الاندماج والاقتناء: يقصد بالاندماج أو الاقتناء تكوين وحدة اقتصادية نتيجة اندماج وحدتين اقتصاديتين أو أكثر و زوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها.

4). التحليل من أجل التخطيط: يعتبر هذا النوع من التحليل ضرورياً في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات بحيث أصبح من الضروري لكل منشأة أن تقوم

بعمليه تخطيط منظم في مواجهة المستقبل و وضع تصور للأداء استناداً إلى الأداء الذي كان سائداً سابقاً

5). تحليل تقييم الأداء: يعتبر التحليل المالي أدوات مثاليه لتحقيق هذه الغاية، لما له من قدره على تقييم

الملائمة المالية و الربحية و كفاءة الإدارة و اتجاهات النمو في منشآت الأعمال إضافة.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تتتنوع استخداماتهم لتلك المعلومات وذلك وفقاً لتتنوع علاقتهم بالمنشأة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.²

أولاً: الأطراف الداخلية في المؤسسة: نذكر أهم هذه الأطراف في ما يلي:

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 27.

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2010، ص.5.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

1_ إدارة المؤسسة: نعني بإدارة المؤسسة المستويات المختلفة من الإدارة من مجلس الإدارة والمدراء العامون ورؤساء الأقسام وكل منها يهتم المهام والمسؤوليات الملقاة على عاته، ألا أن جميعهم يسعون من أجل تحقيق أهداف المؤسسة التالية:

أ. تقييم الأداء في مختلف الأقسام، ومدى كفاءة الأقسام في استخدام الموارد المالية المتاحة.

ب. مدى نجاح تلك الأقسام في تحقيق الأهداف المرسومة في الخطة.

ج. القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالتوسيع والإنتاج والفضلة بين البديل المتاحة.

2_ موظفو و عملاء المؤسسة: تهتم هذه الفئة في التعرف على القدرة الاستمرارية للمؤسسة، إضافة إلى التعرف على الأرباح والسيولة النقدية، وذلك من أجل الاطمئنان على استمرارية مدفوعاتهم.¹

3_ أصحاب المنشأة: هم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، ويرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا نجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي وربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.²

ثانياً: الأطراف الخارجية: نذكر منهم ما يلي:

أ_ المستثمرون: بغض النظر أن كانوا حالياً مستقبليين، و هذا يشمل أصحاب رأس المال العامل، أو أولئك الذين يرغبون في الاستثمار مجدداً في المشروع القائم، حيث يسعى كل منهم إلى التعرف على الأرباح التي تحققها المؤسسة حالياً أو مستقبلاً، ويسعون أيضاً في التعرف على العائد على أسهم كل منهم، وقدرة المؤسسة النقدية في الاستثمار في دفع الأرباح لمساحتها،

ب_ المقرضون: عندما يقدم المقرضون قروضهم فإن ما يهمهم هو قدرة المؤسسة على الوفاء بسداد تلك القروض في مواعيد استحقاقها، و كيفية استخدام المؤسسة لتلك الأموال.

¹ نعيم نمر داود، مرجع سابق ص 14.

² منير شاكر وآخرون، **التحليل المالي، مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 18-19.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

جـ_ الموردون: هم الذين يقدمون خدماتهم وبصائرهم للمؤسسة على أمل أن يتم سدادهم في نفس السنة على الأغلب، لذلك تجدهم مهتمون بالوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات.

دـ_ الجهات والمؤسسات الحكومية الرقابية: مثل ذلك: أسواق المال (البورصة)، الغرف التجارية التي تقوم بجمع المعلومات اللازمة عن الشركات والمؤسسات المنضوية تحت نظامها من أجل توزيعها ونشرها على الأطراف المهتمة في الداخل والخارج.

وـ_ المصارف و شركات التأمين و غيرها: و هي تلك الجهات التي ترتبط بعلاقات تجارية أو مالية مع

المؤسسة.¹

¹ نعيم نمر داود، مرجع سابق ص14.

المبحث الثاني: الضوابط الأساسية للتحليل المال و القوائم المالية المستخدمة

يستخدم التحليل المالي للقيام بمجموعة من المهام و الوظائف المتعددة، و ينعكس ذلك على مهمة المحل المالي من خلال قيامه بمجموعة من الأعمال و الأنشطة المختلفة ذات طابع فني و تفسيري تمثل في تحليل المعطيات المحاسبية و المالية و تفسير النتائج المتحصل عليها من خلال عملية التحليل، وهذا باستخدام مجموعة من المعايير المختلفة بعرض المقارنة و تحديد قيمة واتجاهات التغير في مختلف عناصر الأداء المالي وبالتالي الحكم على مدى كفاءة نتائج عملية التحليل حسب الجهة المكلفة بالتحليل أو حسب الفترة الزمنية لتحليل.

المطلب الأول: وظائف التحليل المالي و مصادرها

للتحليل المالي عدة وظائف أساسية، كما أن للبيانات المحاسبية الالزمة للتحليل المالي عدة مصادر تعتبر بمثابة المادة الأولية الخام لإنتاج المعلومات التي يوظفها المحل المالي في عملية التحليل. من هذا المنطلق سنتطرق إلى وظائف التحليل المالي وكذا مصادر المعلومات و البيانات الواجب توفرها في التحليل المالي.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي

يرتبط نجاح و قوة النشاط الاقتصادي للمؤسسة بمدى ملائمة القرارات الادارية، والتي تتطلب عملية المفاضلة بين البديل، هذه الاختيارات تسند اساسا على تحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة و حركة الموارد المالية فيها، من خلال تحليل البيانات و تفسيرها، و هذا ينسجم مع منظور المعلومات الذي يعتبر أي نشاط اقتصادي على أنه نظام متراoط لحركة الموارد المالية و التي يتم تعليها بقرارات اداريه، و نظام المعلومات هذا يعكس النشاط الاقتصادي بلغة مالية، بمعنى أن القرار الاداري له أثر مالي داخل المؤسسة.

و يمكن تصنيف القرارات التي يساهم فيها التحليل إلى ثلاث أصناف أساسية:

1- اتخاذ قرار الاستثمار: و ذلك عن طريق ابراز مزايا وحدود عملية الاستثمار التي تود المؤسسة القيام بها القيام.

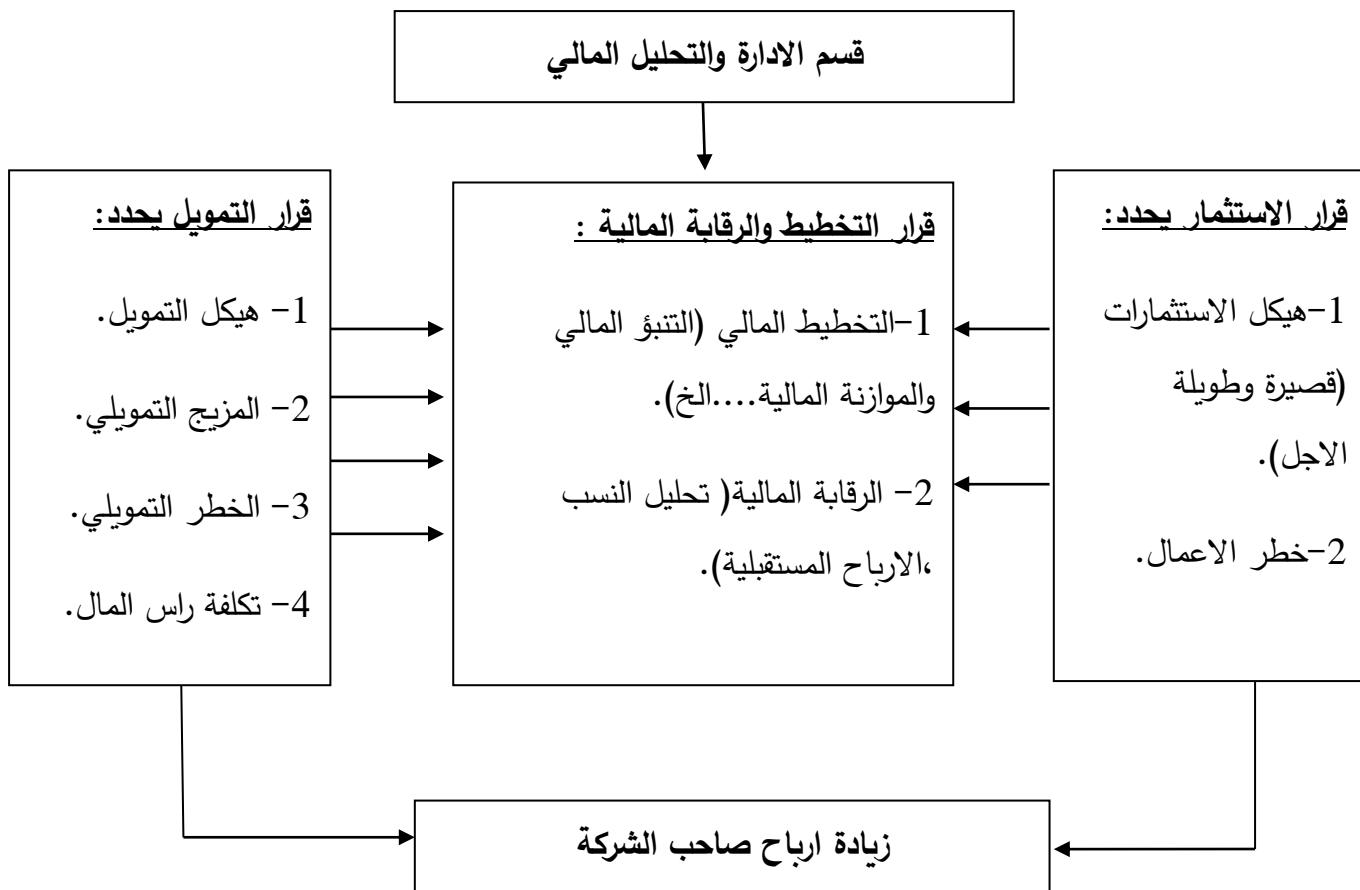
الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- اتخاذ قرار التمويل: حيث يمكن لمجلس الإدارة البحث على فرص تمويلية أفضل.

3- اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية: من أجل توجيه و رقابة مختلف العمليات المالية.¹

و في ما يلي شكل يلخص وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار:

شكل تخططي رقم(1): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: خلدون ابراهيم الشريفات، ادارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 17.

من خلال الشكل التخططي السابق نلاحظ أنه من أجل تحقيق هدف تعظيم ثروة المساهمين، عن طريق اتخاذ القرار الأمثل بشأن عملية الاستثمار، على الادارة أن تتبع الوظائف التالية²:

- **التحليل و التخطيط المالي:** و ذلك من خلال تحليل البيانات المالية و تحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات و المصروفات التي تخص المشروع في المستقبل.

¹ عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008، ص 21.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- تحديد هيكل اصول المشروع: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة و الطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .
- تحديد الهيكل المالي للمشروع: اذ يجب تحديد المزيج الأمثل و الأكثر ملائمة من تمويل قصير و طويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الإقراض.

الفرع الثاني: مصادر المعلومات و البيانات الواجب توفرها في التحليل المالي.

تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها المحل المالي المادة الأولية للتحليل المالي، حيث تبدأ العملية التحليلية بتجميع البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، وتتعدد مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي باختلاف المقاصد والأهداف التي يراد الوصول إليها.¹

وتنقسم مصادر الحصول على البيانات والمعلومات لغايات التحليل المالي إلى مصادران أساسين هما:
أولاً: المصادر الداخلية للبيانات.

إن المصدر الرئيسي للبيانات والمعلومات التي يستعملها التحليل المالي هو القوائم المالية الرئيسية الصادرة عن العملية المحاسبية أو نظام التقرير المالي وتمثل هذه القوائم في ما يلي:

- » الميزانية (قائمة المركز المالي) .
- » حساب النتائج (قائمة الدخل).
- » جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية).
- » جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية).

تعطي هذه القوائم معلومات مفيدة وضرورية تتصرف بأنها ذات علاقة وموثوق بها وفي الوقت المناسب، فهي ضرورية في اتخاذ قرارات التثبيت والائتمان وما يشابههما من القرارات وبذلك تخدم وتلبى أهداف التقرير المالي.²

يستخدم التحليل بالإضافة إلى القوائم السابقة جداول أخرى تفصيلية للحالة المحاسبية للمؤسسة منها:

- » جدول حركات الأموال.
- » جدول الاستثمار.

¹ خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2019 ص120.

² عبد الوهاب رمدي، علي سماعي، المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي العالمي، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص29.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- جدول الاستهلاكات.
 - جدول المؤونات.
 - جدول الحسابات الدائنة.
 - جدول الأموال الخاصة.
 - جدول الديون.
 - جدول المخزونات.
 - جدول استهلاك البضائع و المواد والوازم.
 - جدول تفصيلي لمصاريف التسيير.
 - جدول البيوع وأداء الخدمات.
 - جدول المنتجات الأخرى.
 - جدول النتائج على التنازل عن الاستثمارات.
 - جدول الالتزامات.
 - جدول المعلومات المتنوعة.¹
- أما المصادر الأخرى للبيانات نذكر منها:
- « تقرير محافظ الحسابات: و ما قد يحتويه من ملاحظات أو تحفظات خاصة بالقوائم المالية التي تم مراجعتها.
 - « تقارير مجلس الإدارة: والتي تحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية و بعض الخطط المستقبلية.
 - « الموازنات التقديرية.
- يعتمد التحليل المالي على القوائم السابقة لعدة اعتبارات منها أنها داخلية و تحتوي على أرصدة الحسابات بالإضافة إلى أنها القوائم الأكثر عرضة لأنشكال الرقابة، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد مصادر أخرى للبيانات يستفيد منها التحليل في أداء مهامه.²

¹ بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص345.

² محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص05.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

ثانياً - مصادر المعلومات الخارجية:

تعتبر البيانات الخارجية بيانات إضافية تساعد المحل المالي ليس في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض المعلومات الخارجية التي تساعد المحل المالي وهي:

- ✓ بيانات عن حالة المنشأة وسمعتها في الأوساط التجارية.
- ✓ البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسرة.
- ✓ الصحف والمحلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.
- ✓ المراسلات مع العملاء والجهزين وتأكيدات أرصدة المدينين والدائنين المكاتب الاستشارية.¹

المطلب الثاني: معايير التحليل المالي

تعتبر النتائج المتحصل عليها من عملية التحليل المالي لوحدها غير كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والحكم على أدائها المالي وبالتالي تحقيق أهداف التحليل المالي، إذ لا بد على المحل المالي أن يعتمد على مجموعة من المعايير للحكم على مدى كفاءة نتائج عملية التحليل، ومن هنا برزت أهمية اختيار المعايير لقياس ومقارنة وتقييم نتائج التحليل المالي.²

أولاً: تعريف المعيار

المعيار هو أداة يقاس عليها شيء معين بهدف إعطاء حكم عليه، وتفسير نتائجه ، حيث يمكن تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تقنيات التحليل المالي عن طريق استخدام مجموعة من المعايير تكون بمثابة قاعدة لعملية التحليل، فالتوصل إلى أرقام مطلقة من خلال عملية التحليل المالي لا يعني شيئاً بالنسبة للحالة المالية للشركة، إلا إذا تم تفسير تلك النتائج وفقاً لتلك المجموعة من المعايير.³

ثانياً: خصائص المعيار

من أجل أن يكون المعيار مقبولاً وذو معنى يجب أن يتتوفر فيه مجموعة من الخصائص أهمها:

¹ منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 21، 22.

² خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 113.

³ Anne Dolganos picher, international economic indicators and central, jhon wiley & Sons, 2007, p89.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- » أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي بمعنى أن يبقى ثابتا لا يتغير من فترة إلى أخرى، وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات عليه إذا دعت الظروف لذلك بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- » أن يكون المعيار واضحا ويتصرف بالبساطة والوضوح وسهولة التركيب وملائم للاستخدام، وأن لا يكون له أكثر من تفسير ، وألا يتحمل أكثر من معنى.
- » أن يتصف المعيار بالواقعية، أي بإمكانية تفيذه، و لا يتصف بالمثالية فيتعذر تحقيقه، و لا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- » إعطاء المعيار معنى معين و مغزى يمكن تفسيره على ضوئه.
- » يستعمل أداة للمقارنة مع النسب الفعلية مما يؤدي إلى إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل إلى البحث عن الأسباب المؤدية لهذه الانحرافات¹، بالإضافة إلى تفسير النتائج والأرقام الناتجة عن عملية التحليل².

ثالثاً: أهم المعايير المعتمدة

هناك مجموعة من المعايير يعتمدتها المحلل المالي من أجل قياس أداء الشركة من أهمها :

1. المعايير المطلقة

وهي عبارة عن نسب ومعدلات متعارف عليها في مختلف مجالات الأعمال مهما كان نوع المنظمة وعمرها، ومهما كان الغرض من التحليل. ومثالها: أن تكون نسبة التداول = 200 أو 2 مرة، ونسبة التداول السريعة 100% أو 1 مرة.

هذه المعايير لم تعد ذات فائدة كبيرة بسبب قيامها على افتراض غير صحيح يقضي بتجانس المؤسسات في شكلها و حجمها و طبيعة نشاطها و ظروفها.³

2. المعايير الصناعية:

و يتم التوصل إلى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات تنتهي إلى صناعة واحدة خلال فترة زمنية واحدة و يعتبر هذا المعيار من أكثر المعايير

¹ رشاد العصار ، وأخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الثانية، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2007، ص 156 .

² كراجة عبد الحليم، وأخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس مفاهيم تطبيقات)، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2010 . ص 154

³ عبد الرحمن بن سانية، مطبوعة دروس بعنوان أساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غربادية، 2018، ص 19.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

استعمالاً و حتى يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وأن تكون نتائجه مقنعة و مناسبة فلا بد أن تتوفر
الخصائص التالية:

- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة.
- ✓ أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم مماثل.
- ✓ أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية.

كما لهذا المعيار صعوبات في استخدامه تمثل فيما يلي:

- « صعوبة تحديد و تصنيف الصناعات بسبب تنوع أنشطتها.
- « اختلاف الظروف و الحجم و المستوى التكنولوجي و طرف الإنتاج لدى الشركات.
- « اختلاف الأساليب و النظم المحاسبية بين الشركات.
- « الاختلاف في الموقع الجغرافي.
- « الاختلاف بمصادر التمويل فمنها من يعتمد على الاقتراض و منها من يعتمد على أموال الملكية و منها من يجمع بين النوعين.¹

3. المعايير التاريخية:

تعتمد على النتائج التي حققتها الشركة خلال فترة أو فترات زمنية ماضية (تاريخية) ، حيث يعتمد المحل المالي على مقارنة النتائج التي يتم التوصل إليها عن الفترة المالية المعنية بالنتائج التي تم تحققتها خلال الفترة أو الفترات المالية السابقة، في سبيل تفسير النتائج وإعطاء الحكم على النتائج المحققة عن أي علاقة رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات المالية التي تحتويها القوائم المالية.²

4. المعايير المستهدفة أو المخططة:

و يصم هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة و الذي يبني على أساس الموازنات التقديرية المسبيقة لأنشطة المؤسسة، و هذا المعيار يصم بناء على الخبرات الفنية و الخبرات سابقة للإدارة و التي تمثل مؤشر للأداء و التقييم و تحديد الانحرافات، و كذلك هذا المعيار قد يشمل تفاصيل أخرى لأداء المؤسسة كتحديد النسب التي تجدها الإدارة مناسبة لأنشطتها في المجالات الاستثمارية و التمويلية و التشغيلية، و

¹ رشاد العصار وآخرون، مرجع سابق، ص 156، 157.

² عدنان تايه النعيمي، الساقى سعدون مهدي وآخرين، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007 ، ص 102

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

على الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لا يعد المعيار الأمثل لمقارنة و تقييم الأداء لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار واقع الأداء العام في المؤسسات المماثلة.¹

المطلب الثالث: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي

تعتبر القوائم المالية مجموعه كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صوره واقعيه عن الوضعية المالية والأداء المالي ونتيجة أعمال المؤسسة في نهاية الدورة، وهي تخضع للفحص والتدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات. وهذا لإجراء مقارنات مع النسب المالية السابقة والحاضرة. ومن أهم هذه القوائم التي تم تطرق إليها في هذا البحث هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقوائم أخرى.

الفرع 1: قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية

تضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، و تقدم الميزانية موجودات و التزامات المؤسسة في شكل واحد أو في شكلين منفصلين عن بعضهما البعض، و تضم معطيات السنة المالية الجارية و الأرصدة الخاصة بالسنة المالية الماضية.²

أولاً: تعريفها

تعرف الميزانية (أو قائمة المركز المالي) حسب القرار الوزاري المؤرخ في 26/07/2008 كالتالي:
"الميزانية هي الكشف الإجمالي للأصول و الخصوم و رؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقبال الحسابات".³

و تعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي الأول (IAS1) ، و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية معينة،

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2008/2009، ص 176.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية المالية، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008، ص 77.

³ قرار مؤرخ في 26/07/2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحظى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصدرة في 25/03/2009، ص 82.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، تبين ما لدى المؤسسة من موجودات و ما عليها من مطلوبات من قبل المالك و من قبل الغير، و لهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي.¹

و تشبه الميزانية أو قائمة المركز المالي الصورة الفوتوغرافية حيث أنها تعكس الوضع المالي للمؤسسة لحظه إعدادها و تعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية، حيث أنها تمثل آثار جميع القرارات و الأعمال الاقتصادية التي حدثت و تم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية.²

ومنه نستنتج أن قائمة الميزانية هي جدول مكون من جانبين، الجانب الأيمن يشمل عناصر الأصول أي ما تملكه المؤسسة، و الجانب الأيسر يشمل عناصر الخصوم أي ما عليها من الالتزامات، و ذلك خلال فترة زمنية معينة.

ثانياً: مكوناتها

ت تكون الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي من جانبين أساسيين هما: الأصول و الخصوم، كما يتم التمييز ضمن كل جانب بين العناصر الجارية و غير الجارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية و يتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:³

1- الأصول: هي عبارة عن منافع اقتصادية (زيادة في خزينة المؤسسة أو أرباحها) مستقبلية محتملة يتم الحصول عليها أو السيطرة عليها من قبل المؤسسة كنتيجة لأحداث أو عمليات حدثت في الماضي، و يراعى في تصنيف الأصول درجة سيولة العنصر، أي قابليته للتحول إلى نقود سائلة، حيث تصنف من الأقل سيولة إلى الأكثر سيولة .⁴

و تنقسم الأصول إلى: أصول غير جارية و أصول جارية.

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 113.

² منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقواعد المالية وفق النظام المحاسبي المالي، رسالة الماجستير، (غير منشورة)، علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة 2012، ص 39.

⁴ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، ج 1، كلية للنشر، الجزائر، 2010، ص 46.

• الأصول غير الجارية (الثابتة أو غير المتداولة):

و هي تمثل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة و على المدى الطويل، مثل الأموال العينية أو المعنوية. و تتكون الأصول غير الجارية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري على ما يلي:

– **الثبيتات المعنوية (غير الملموسة):** التثبيت المعنوي هو اصل قابل للتحديد غير نقيدي و غير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، و يقصد بالثبيتات المعنوية تلك الثبيتات التي تحتوي على تراخيص أو إجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية....الخ.¹

– **الثبيتات العينية:** هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، و تقديم الخدمات، و الإيجار و الاستعمال لأغراض إدارية، و يفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية.²

– **الثبيتات المالية:** يقصد بها أساسا تلك السنادات المثبتة، فهي عبارة عن أصول مالية طويلة الأجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة 12 شهرا.

• **الأصول الجارية:** تعرف بالأصول غير الثابتة أو المتداولة، و هي أصول ليس لها صفة الدوام، و تشمل هذه الفئة الموجودات النقدية و شبه النقدية، و يدخل ضمن الأصول الجارية حسب

النظام المحاسبي المالي الجزائري ما يلي:

← المحوzedات و المنتجات قيد التنفيذ.

← الزبائن و الحسابات الملحة.

← المدينون الآخرون.

.447,445,444 ←

← الأصول الأخرى الجارية.

← الموجودات و ما يماثلها.

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص 94.

² قرار مؤرخ في 26/07/2008، مرجع سابق، ص 57.

2- الخصوم:

تعرف الخصوم على أنها الالتزامات الاقتصادية القائمة على المنشأة أو أي عناصر دائمة مؤجلة لفترات قادمة تم إثباتها و قياسها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، طبقاً لهذا التعريف يجب أن تتوفر ثلاثة خصائص رئيسية في الخصوم هي:¹

- ✓ يتطلب الالتزام أن تقوم الوحدة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
- ✓ لا يمكن تقاديم الالتزام.
- ✓ وقوع الحدث الملزم للوحدة في الماضي.

و يمكن تصنيف الخصوم حسب مجموعتين هي:

1/ التزامات المؤسسة لصالح ملاكها:

و تسمى بالأموال الخاصة أو حقوق الملكية، وتكون من رأس المال مضاف له الأرباح غير الموزعة أو مطروحاً منها خسائر الدورات السابقة.

2/ التزامات المؤسسة اتجاه الغير:

هي التزامات اتجاه البنوك، أو مورديها، و تستطيع المؤسسة تسديد الالتزام عن طريق التخلّي عن الموارد تحتوي منافع اقتصادية كامنة من أجل مواجهة مطالب الجهة الأخرى، و يمكن تسديد الالتزام بعد تسديد بعده طرق ذكر منها ما يلي:²

- ✓ الدفع نقداً.
- ✓ تحويل أصول أخرى.
- ✓ تقديم خدمات.

¹ شناي عبد الكرييم، تكييف القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، رسالة ماجستير، (غير منشورة) علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009، ص 13.

² حسين يوسف القاضي، سمير معني الريشاني، موسوعة المعايير المحاسبية الدولية، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص .83

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

✓ استبدال التزام بالتزام آخر، أو تحويل التزام إلى حق ملكية.

و ينقسم جانب الخصوم إلى ما يلي:¹

1- رؤوس الأموال الخاصة: تمثل رؤوس الأموال الخاصة الفرق الموجب بين أصول المؤسسة و مجموع خصومها الجارية و غير الجارية، و تظهر في جانب الخصوم رغم أنها لا تعتبر خصوماً واجبة التسديد، و هي مصدر للتمويل الداخلي في المؤسسة و تعرف بصفتها الأصول، و هي ما يتبقى من الأصول بعد طرح الالتزامات، و تكون مما يأتي:²

أ. رأس المال: يتشكل من نوعين من الأسهم عادية و ممتازة.

ب. الأرباح المحتجزة: تمثل رأس المال المكتسب بالمؤسسة حيث تشكل الإيرادات المتحققة من العمليات مصدراً رئيساً لها.

ت. الاحتياطات: هي شكل من أشكال تخصيص الأرباح، و تشتمل على (الاحتياطات القانونية، الاحتياطات الاختيارية، احتياطات التوسيع أو الطوارئ).

2- الخصوم غير الجارية (غير متداولة): هي الخصوم ذات المدى الطويل و التي تنتج عنها فوائد حتى و إن كان تسديدها سيتم خلال سنة لتاريخ إقفال لسنة المالية، تتكون الخصوم الغير الجارية من:

- ✓ القروض و الديون المدنية المالية.
- ✓ الضرائب المؤجلة.
- ✓ ديون مدنية أخرى غير متداولة.
- ✓ مؤونات و ايرادات ثابتة مسبقاً.

3- الخصوم الجارية: هي التي يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العامة و تسديدها خلال سنة من تاريخ إقفال السنة المالية، و يدخل ضمن الخصوم الجارية ما يلي:

- ✓ موردون و حسابات ملحة.

¹ عبد الرحمن عطيه، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار جلي للنشر والتوزيع، برج بوعريج الجزائر 2009، ص 11، 12.

² مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطرانة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري و تطبيقي)**، الطبعة الثالثة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 46 ص 2011.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

✓ ضرائب.

✓ ديون مدنية أخرى.

✓ خزينة سلبية.

ثالثاً: خصائص الميزانية:

تتميز الميزانية بالخصائص التالية:¹

✓ تبيين ما للمنشأة من حقوق وما عليها من التزامات.

✓ تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.

✓ التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها مستحقة الدفع بواسطة نسب التداول و السيولة.

✓ التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات على حقوق الملكية.

✓ تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها.

✓ تساعده على القيام بعملية التحليل المالي.

✓ تبين مدى التزام المنشأة بالقوانين و التشريعات المحلية و المعايير المحاسبية الدولية.

✓ تعطي صورة للمنشأة على استمراريتها، أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.

✓ معرفة سياسة الشركة اتجاه استثماراتها المالية.

رابعاً: أهمية الميزانية

تعتبر هذه القائمة من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسات بإعدادها وذلك لما لها من أهمية، وهو ما سيتم إيضاحه في النقاط التالية:

✓ تعتبر أحد أهم القوائم المالية التي يتم إعدادها ضمن التقرير السنوي المالي الذي تعدد إدارته المؤسسة و يكون قابل للنشر متاحاً لكافة الأطراف ذات المصلحة.²

1 خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 13-14.

2 حسن محمد العربي، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (غير منشورة)، تخصص العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 59.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- ✓ تتيح المعلومات الواردة فيها إمكانية المقارنة بين قوائم المركز المالي لعدة سنوات.
- ✓ تقدير درجة السيولة و المرونة المالية في المؤسسة.
- ✓ تمكين مستخدمي القوائم المالية من الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل قائمة المركز المالي لتحديد مدى سيولة المؤسسة و مرونتها المالية.

الفرع2: جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

يعتبر جدول حسابات النتائج من أهم القوائم المالية التي تعدّها المحاسبة نظراً لأهمية البيانات المدرجة فيها، فهو يعطي صورة كاملة واضحة لأصحاب المشروع وللمستفيدين منها عن عناصر الإيرادات والمصروفات والحجم النوعي لكل منها.

أولاً: تعريفه

هو ثاني أهم القوائم المالية للمؤسسة و يعرف بأنه: بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية و لا تأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و تبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة.¹ و يمثل جدول حسابات النتائج كل إيرادات و مصاريف الشركة، حيث يعبر عن نتيجة أعمال الشركة، إما بالربح أو بالخسارة، و يتم اعداده بطريقة توضح جميع ايرادات الشركة و ما يقابلها من مصاريف و نفقات ناتجة عن النشاط الفعلي للشركة أو الأنشطة الخارجية الأخرى التي تحقق فوائد معينة.²

كما يمكن اعتبار جدول حسابات النتائج إحدى القوائم المهمة في كل من المحاسبة والتحليل المالي، لأنّه يعدّ مصدراً هاماً للبيانات التحليلية، فهو عبارة عن كشف يبيّن مقدار الإيرادات و النفقات و الأرباح والخسائر خلال مدة زمنية محددة. و توفر هذه القائمة لمستخدمي القوائم المالية المعلومات المالية قصد التعرف على أماكن وجود فرص الاستثمار المريحة، و ذلك بعد الكشف عن مصادر تلك النتائج ومكوناتها والأحداث و العمليات التي أدت إلى تحقيقها في ظل الظروف السائدة.

¹ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

² وليد ناجي الحيالي، مذكرات التحليل، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك 2007، ص 28.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

ومنه نستنتج أن جدول حسابات النتائج هو المراة العاكسة لنتائج الأعمال المتحققة خلال فترة زمنية، متضمناً مجموع الإيرادات المحققة ومجموع المصروفات.

ثانياً: محتوى جدول حسابات النتائج

يتضمن جدول حسابات النتائج على العناصر التالية:

النواتج: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول ينتج عنها زيادات في حقوق الملكية من غير تلك المرتبطة بمساهمات أصحاب حقوق الملكية.

الأعباء: هي النقص في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في صورة تدفقات إلى الخارج أو استنفاد للأصول، أو تكون التزامات ينتج عنها انخفاض في حقوق الملكية بخلاف تلك المرتبطة بالتوزيعات المنصرفة على المشاركين في حقوق الملكية. وتشمل الأعباء المصروفات، والخسائر، وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمنشأة مثل تكاليف البيع والأجور والاحتلakanات.¹

ثالثاً: خصائص جدول حسابات النتائج

يتميز جدول حسابات النتائج بمجموعة من الخصائص تذكر منها:²

- ✓ التعرف على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في أدائها المالي، ويستخدم الربح كمقياس للأداء المالي فيه.
- ✓ التعرف على مقدار ضريبة الدخل الواجب دفعها.
- ✓ احتساب بعض النسب المالية مثل نسب الربحية.
- ✓ التمييز بين صافي الربح التشغيلي و صافي الدخل.

¹ شناي عبد الكريم، مرجع سابق، ص31.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 120-121.

رابعاً: أهمية جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج القائمة التي تلي الميزانية من حيث الأهمية، ولقائمة الدخل مجموعه من النقاط المهمة و التي سنوجزها في هذا الفرع من حيث الأهمية المالية للمؤسسة:

- ✓ يبين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و قدرتها على إنتاج و تقديم السلع و الخدمات.
- ✓ يسمح بتحليل إنتاجية المؤسسة من خلال مقارنة مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها.
- ✓ يظهر النتيجة الصافية للدورة.

خامساً: الهدف من جدول حسابات النتائج

إن الهدف الأساس لإعداد و ترتيب قائمة الدخل يتمثل في النقطتين التاليتين:¹

تحديد كيفية الوصول إلى صافي النشاط في الوحدة الاقتصادية (حالة ربح أو حالة خسارة) عن طريق العرض التفصيلي في البيانات و المعلومات التي تتأثر و تؤثر في نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية، و تفاصيل هذه القائمة مهمة للإدارة المالية المساعدة في إجراء التحليل المالي الجيد داخل المؤسسة الاقتصادية من خلال العلاقات المتربطة بين الكثير من بنود جدول حسابات النتائج الذي يحتويها، و بصورة مفهومة و واضحة و سهلة القراءة و الاستخدام من المحلل المالي.

¹ عبد الرزاق قاسم الشحادة وآخرون، نظرية المحاسبة، زمزم ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011، ص 99.

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة باستخدام الأدوات التقليدية

يدرس هذا المبحث التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، و الذي يمكن اعتباره معيار مهم لتبؤ بالوضع المالي حيث تتبثق منها مجموعة من النسب تعمل على ذلك وهذا من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة أو سحب ذوي الحقوق ثقفهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى

المطلب الأول: استخدام النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تعد النسب المالية من الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي التقليدي، بسبب سهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تتحققها لأنها توفر عدد كبير من المؤشرات المالية التي يمكن الاستقادة منها في التنبؤ بالوضع المالي.

الفرع الأول: التنبؤ بالوضع المالي

يعتبر التنبؤ المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالمؤسسة، حيث يتم فيها توقع حدوث موقف أو حالة محددة في الفترات اللاحقة تبعاً لوجود مجموعة من المؤشرات او من واقع التجربة العلمية من خلال معايشة تجارب مماثلة.

١- مفهوم التنبؤ بالوضع المالي

يشير التنبؤ المالي إلى مجموعة شاملة من التوقعات التي يقوم بها المدير المالي و التي تهدف إلى وضع تصورات مستقبلية حول عمليات النشاط والإستثمار و التمويل في المنظمة خلال فترة زمنية محددة، و يتم إعداد التقرير الخاص بعملية التنبؤ المالي بشكل تشاركي مع بعض الأقسام الأخرى في المنظمه ¹ لأنها تمتلك تفاصيل أكثر عمقاً عن الحالة العامة لتلك الأقسام من خلال المدراء المباشرين.

فالتنبؤ يشمل تقدير نشاط في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط.

¹ <https://www.britannica.com/topic/business-finance#ref271595> le 20/06/2020 a 11:20

2- أنواع التنبؤ بالوضع المالي

ينقسم التنبؤ المالي إلى قسمين هما¹:

-التنبؤ طويل الأجل: يتم هذا التنبؤ عادة على مدار سنة مالية كاملة، ويمثل هذا النوع من التنبؤ مسار خطة العمل في المنظمة طوال السنة المالية.

-التنبؤ القصير الأجل: يتسم هذا النوع من التنبؤ المالي بأخذ السنة المالية على فترات محددة، قد تكون ربع سنة أو شهرياً، وعادة ما يستخدم هذا النوع عند حدود تغيرات ملموسة في حجم المبيعات أو حجم المخزون من أجل تعديل خطة العمل لتكون مناسبة لما طرأ من تغيرات.

الفرع الثاني: تعريف النسب المالية

يمكن تعريف النسب المالية بالعديد من التعريفات، نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: النسب المالية إداته من أدوات التحليل المالي توفر مقاييساً لعلاقة ما بين بنددين من بنود القوائم المالية.

التعريف الثاني: النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) و عنصر آخر (أو عدة عناصر)، و تكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط.²

التعريف الثالث: هي نسبة رقم معين من أرقام القوائم المالية إلى رقم آخر من أرقام نفس القائمة المالية أو من قائمة ثانية بحيث يكون أحدهما مقاماً و الثاني بسطاً، و لأجل أن تقدم النسبة مدلول ذو معنى لابد أن تكون أرقام مقام و بسط المعادلة ذات علاقة سببية، و خلافه نحصل على نسبة دون معنى او مدلول مثل نسبة الاجور و الرواتب إلى مجموعة الأصول الثابتة، فبموجب المعادلة السابقة نحصل على نسبة لكن ليس لها اي معنى أو استخدام، وعليه فإن اشتقاق النسب تتطلب معرفة جيدة من المحلل حسب أغراض التحليل المالي³.

¹<https://www.investopedia.com/ask/answers/042215/whats-difference-between-budgeting-and-financial-forecasting.asp> le 20/06/2020 à 11:39.

² مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطرانة، مرجع سابق، ص 127.

³ وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، مرجع سابق، ص 39.

الفرع الثالث: أنواع النسب المالية

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة، و مردودية، و طريقة تسير الأصول، و مدى إعتماد المؤسسة في تمويلها على الموارد الذاتية أم على القروض،¹ و المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال و خطر الإفلاس والخطر المالي، ولكننا سنهم في هذا العنصر بوضع النسب المالية الدالة لمساعدة على تحليل وضع المؤسسة ، حيث تصنف النسب المالية في خمسة مجاميع رئيسية كما يلي:²

1- نسب السيولة:

هناك عده مقاييس لليسيولة تعرف بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل، هذه النسب تقارن بين السيولة و الاستحقاقية، بالإضافة إلى تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

هي من أقدم النسب و أوسعها إنتشارا و تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموع الأصول الجارية}}{\text{مجموع الخصوم الجارية}}^3$$

و ينبغي أن تكون أكبر من الواحد.

1-2- نسبة السيولة السريعة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون السلعي})}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تركز هذه النسبة على السيولة المؤسسة بافتراض إستبعاد المخزون بالنظر إلى المخاطر دورانه، لذلك يلزم قبل التوجه إلى حسابها فحص معدل دوران المخزون قبل استبعاده، القيمة المفضلة لهذه النسبة هي ما بين 0.5 و 0.6.

¹ العيد صوفان، مرجع سابق، ص13.

² عدنان التايه نعيمي، ارشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، اليازوري، 2017، ص79.

³ أيمن فريد، **استخدام أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي**، رسالة ماجister، (غير منشورة)، قسم علوم التسخير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 60.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

3- نسبة النقدية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{المتاحات النقدية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

هذه النسبة قليلة الاستعمال، لأن إرتفاعها معناه وجود متاحات نقدية غير مستغلة و هو ما يطرح جدلية المفاضلة بين السيولة و الربحية، و تعتبر نسبة 30% مريحة جداً للمؤسسة.¹

2- نسب النشاط:

يطلق على هذه النسبة عدة تسميات مختلفة، و تقيس هذه النسبة كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة و ذلك بإجراء مقارنة بين مستوى المبيعات و مستوى الاستثمار في عناصر الموجودات و تساعده هذه النسب على كشف مواطن الضعف في عمليات المؤسسة.

و الجدول الموالي يلخص أهم هذه النسب:

الجدول رقم(01): نسب النشاط و معدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$	توضيح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول غير الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الجارية}}$	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الاعمال.
معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{رصيد المخزون}}$	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	$\frac{365 \text{ يوم}}{\text{معدل دوران المخزون}}$	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص100.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

<p>يقيس هذا المعدل كفاءة عملية منح الائتمان و التحصيل، بمعنى أنه كلما زاد معدل الدوران كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة و العكس صحيح.</p>	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="padding: 5px;">رقم الأعمال</th><th style="padding: 5px;">معدل دوران النم</th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="padding: 5px;">رصيد النم</td><td style="padding: 5px;"></td></tr> </tbody> </table>	رقم الأعمال	معدل دوران النم	رصيد النم			
رقم الأعمال	معدل دوران النم						
رصيد النم							
<p>يقصد بفترة التحصيل الفترة مابين إتمام صفقة البيع و التحصيل قيمة فواتير البيع، وهي مؤشر على سيولة رصيد المدينين، فكلما كانت فترة التحصيل قصيرة كلما دل ذلك على درجة عالية من السيولة.</p>	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="padding: 5px;">فترة التحصيل</th><th style="padding: 5px;"></th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="padding: 5px;">365 يوم</td><td style="padding: 5px;"></td></tr> <tr> <td style="padding: 5px;"></td><td style="padding: 5px; text-align: center;">معدل دوران المدينين</td></tr> </tbody> </table>	فترة التحصيل		365 يوم			معدل دوران المدينين
فترة التحصيل							
365 يوم							
	معدل دوران المدينين						
<p>تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة.</p>	<table border="1" style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="padding: 5px;">معدل دوران النقدية</th><th style="padding: 5px;"></th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td style="padding: 5px;"></td><td style="padding: 5px; text-align: center;">رقم الأعمال</td></tr> <tr> <td style="padding: 5px;"></td><td style="padding: 5px; text-align: center;">الموجودات و يماثلها</td></tr> </tbody> </table>	معدل دوران النقدية			رقم الأعمال		الموجودات و يماثلها
معدل دوران النقدية							
	رقم الأعمال						
	الموجودات و يماثلها						

المصدر: لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقواعد المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجister ، علوم التسويير تخصص الادارة المالية،جامعة منتوري ، قسنطينة، 2012 ، ص 100 .

3- نسب التمويل (النسب الهيكيلية):

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها و تمثل أهم النسب:

1-نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالباً، و هذا يدل على أن جزء من الأصول الغير جارية ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير جارية}}^1$$

2-نسبة التمويل الخاص: تقيس هذه النسبة مدة تغطية المنشأة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين و ما يلحق بها على تغطية الأصول الغير جارية و كلما كانت هذه

¹ محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طقا للمعايير المحاسبية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التنبؤات المستقلة للمنشآت الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علوم التسويير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي الوادي، 2010-2011، ص 112.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المنشأة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، و هذه الوضعية تسمح للمنشأة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، و العكس صحيح

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الغير جارية}}^1$$

4- نسب المردودية: تعكس المردودية نتائج النسب المشار إليها سابقاً، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة لمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبّر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، و تضم مؤشرين :

٤-١- المردودية الإقتصادية:

$$\text{نسبة المردودية الإقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الإجمالية}}.$$

٤-٢- المردودية المالية:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}^2.$$

5- نسب المديونية: تقيس هذه النسبة مدى إعتماد الشركة على الديون في تمويل أصولها و استثماراتها، و معرفة أي مصادر التمويل التي استعانت بها الشركة في تمويل أصولها هل هي من مصادر داخلية من المالك أم من مصادر خارجية من الغير (ديون و قروض) تتمثل في :

$$\text{نسبة الديون إلى الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}.$$

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{صافي حقوق الملكية}}.$$

المطلب الثاني : التحليل الوظيفي ودوره في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يقوم التحليل الوظيفي على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، لذلك يصطلح عليه بالتحليل الوظيفي، طبقاً لهذا الأخير، المؤسسة عبارة عن كيان اقتصادي مالي يتضمن تحقيق مجموعة من الوظائف أهمها الاستثمار، الاستغلال، التمويل. وبالتالي فإن التحليل

¹ المرجع نفسه، ص 112.

² العيد صوفان، مرجع سابق، ص 16، 17.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الوظيفي مفاده اعادة تصنیف عناصر الميزانية المالية على اساس الوظيفة (تصنیف اقتصادي) التي من اجلها وجد الحساب، دون اعتبار لطبيعة العملية.

الفرع الاول: الميزانية الوظيفية

1- تعريف الميزانية الوظيفية:

تعتبر الميزانية الوظيفية صورة مالية توضح الرؤية للمحل المالي من المنظور الوظيفي حيث تبين الموارد والاستخدامات حسب مستويات الوظائف الأساسية للمؤسسة (وظيفة الاستغلال، وظيفة الاستثمار، وظيفة التمويل).

و تعرف الميزانية بانها ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبّر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد والاستخدامات المتراكمة، و يقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل ودورة الاستغلال.¹ كما تعرف ايضا بانها أداة محاسبية تستخدم بغرض التحليل المالي لوضعية المؤسسة، وتميز بما يلي:

- ✓ تقيم عناصر الأصول (الاستخدامات) وعناصر الخصوم (الموارد) بالقيمة الإجمالية.
- ✓ يرتب كل عنصر من الأصول أو الخصوم حسب دورته (التمويل والاستثمار) أو (الاستغلال).²

2- أهداف الميزانية الوظيفية:

تهدف الميزانية الوظيفية إلى إظهار تدفقات الموارد و استخداماتها المتراكمة منذ نشأة المؤسسة، حيث أن عناصر الاستخدامات و الموارد تقيم على أساس القيمة الأصلية للتدفقات(ابراد أو مصروف). و تصنف على أساس الدورة التي ينتمي إليها المورد أو الاستخدام، أي الاهتمام بمصدر الأموال و وجهتها:
↳ دورة الاستثمار: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول أو التنازل عن الأصول التي تكون الجهاز الإنتاجي للمؤسسة.

¹ Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière**, 3ème édition, Dunod, 2008,p94.

² خالد هادفي، **البدر في التسويق المحاسبي والمالي**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2014 ، ص160 .

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

﴿ دورة الاستغلال : تجمع العمليات المرتبطة بالأنشطة الدورية للمؤسسة أي العمليات المرتبطة بالدورة قصيرة المدى (شراء ، تخزين ، إنتاج ، بيع) .

﴿ دورة التمويل : تتضمن جميع عمليات الحصول على الأموال الازمة لتمويل الاستخدامات الدائمة للمؤسسة وتطوير نشاطها.¹

3- بناء الميزانية الوظيفية:

يتم بناء الميزانية الوظيفية انتطلاقا من اعادة ترتيب عناصر الاصول والخصوم من الميزانية المحاسبية كما يلي :

1. اعادة ترتيب عناصر الاصول : يتم اعادة ترتيب عناصر الأصول حسب المؤشر الوظيفي كما يلي :

جدول(02) رقم : الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي الجزائري

الموقع في الميزانية الوظيفية	الملاحظة	عناصر الاصول
الاستخدامات المستقرة	عبارة عن عناصر تؤمن سير النشاط العادي للمؤسسة	الثبيبات المعنوية والمادية والمالية
استخدامات الاستغلال	عناصر تساهم في دورة الاستغلال	المخزونات
استخدامات الاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة بدورة الاستغلال	<p>الزيائن</p> <ul style="list-style-type: none">• تسييقات الموردين• الزيائن والسنдан• المطلوب تحصيلها• تسييقات المستخدمين• مديونون اخرونللاستغلال• اعباء تمثل تسييقات للاستغلال
استخدامات خارج الاستغلال	عبارة عن حقوق خاصة خارج دورة الاستغلال	<ul style="list-style-type: none">• مديونون اخرون• اعباء تمثل تسييقات خارج الاستغلال

¹ حية نجار، مطبوعة دروس في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015/2016، ص 29.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

استخدامات الخزينة	عبارة عن البنك والصندوق والحساب الجاري (حسابات مالية)	الخزينة الموجبة
--------------------------	--	------------------------

المصدر: سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص 27.

بالنسبة لجانب الأصول "الاستخدامات":

- **الاستخدامات المستقرة (الثابتة)**: هي عبارة عن عناصر تؤمن سير النشاط العادي للمؤسسة و تتمثل في التثبيتات المعنية والمادية والمالية.
- **استخدامات الاستغلال**: و تنقسم إلى:
 - ✓ عناصر تساهم في دورة الاستغلال و تتمثل في المخزونات.
 - ✓ حقوق خاصة بدورة الاستغلال و تتمثل في: الزبائن، تسييقات الموردين، الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها، تسييقات المستخدمين..... .
- **استخدامات خارج الاستغلال**: عبارة عن حقوق خاصة خارج دورة الاستغلال و تتمثل في مدينون آخرون، أعباء تمثل تسبقات خارج لاستغلال.
- **استخدامات الخزينة**: عبارة عن البنك و الصندوق و الحساب الجاري.

2. اعادة ترتيب عناصر الخصوم : يتم اعادة ترتيب عناصر الخصوم حسب المؤشر الوظيفي كما يلي:

جدول رقم (03): الميزانية المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الموقع في الميزانية الوظيفية	الملاحظة	عناصر الخصوم
موارد دائمة	عبارة عن وسائل مالية انتفع بها الشركاء هو المستغل	• الاموال الخاصة
موارد دائمة	عبارة عن مصاريف مسجلة غير مستحقة الدفع	• مؤونة المخاطر • اهلاكات ومؤونات الاصول
موارد دائمة	ديون مالية طويلة الاجل تستخدم في تمويل التثبيتات	• القروض البنكية
موارد الاستغلال	عبارة عن عناصر تمثل الديون	• الموردون

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

	الخاصة بالاستغلال	<ul style="list-style-type: none"> • تسببيقات الزبائن • موردو السندات الواجب دفعها • ديون ضريبية واجتماعية • دائنون آخرون للاستغلال • نواتج تمثل تسببيقات للاستغلال
مواد خارج الاستغلال	عناصر تخص موارد خارج الاستغلال	<ul style="list-style-type: none"> • ديون جبائية (ضريبة على الارباح) • دائنون آخرون • نواتج تمثل تسببيقات خارج الاستغلال • فوائد القروض
موارد الخزينة	الاعتمادات البنكية الجارية (رصيد البنك السالب)	<ul style="list-style-type: none"> • الخزينة السالبة

المصدر: سعيدة بورديمة، مطبوعة دروس في التسيير المالي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص28.

بالنسبة لجانب الخصوم "الموارد":

- **الموارد دائمة:** و هي عبارة عن الأموال الخاصة، مؤونة المخاطر، اهتمامات و مؤونات الأصول، القروض البنكية.
- **موارد الاستغلال:** عبارة عن عناصر تمثل الديون الخاصة بالاستغلال و تمثل في الموردون، تسببيقات الزبائن ، موردو السندات الواجب دفعها، ديون ضريبية و اجتماعية ، دائنون آخرون للاستغلال
- **مواد خارج الاستغلال:** عبارة عن ديون جبائية (ضريبة على الارباح) ، دائنون آخرون ، نواتج تمثل تسببيقات خارج الاستغلال، فوائد القروض.
- **موارد الخزينة:** عبارة عن الاعتمادات البنكية الجارية.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

و على هذا الاساس يمكن تمثيل الميزانية الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (04) : الميزانية المالية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
1- الموارد الدائمة RD <ul style="list-style-type: none"> • الاموال الجماعية. • الديون المتوسطة و الطويلة الاجل. • مجموع الاهلاكات و المؤنات. 	1- الاستخدامات المستقرة Es (بقيم اجمالية) <ul style="list-style-type: none"> • الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية • الاصول ذات الطبيعة المستقرة
2- موارد الاستغلال REX <ul style="list-style-type: none"> • مستحقات المورد وملحقاته 	2- استخدامات الاستغلال (بقيم اجمالية) EEX <ul style="list-style-type: none"> • المخزونات الصافية. • حقوق العملاء وملحقاتها
3- موارد خارج الاستغلال RHEX <ul style="list-style-type: none"> • موارد اخرى 	3- استخدامات خارج الاستغلال (بقيم اجمالية) EHEx <ul style="list-style-type: none"> • حقوق اخرى
4- موارد الخزينة RT <ul style="list-style-type: none"> • الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة) 	4- استخدامات الخزينة (بقيم اجمالية) ET <ul style="list-style-type: none"> • المتاحات
مجموع الموارد المستقرة (بقيم اجمالية) R	مجموع الاستخدامات المستقرة (بقيم اجمالية) E

المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 81.

كما يمكن اعداد الميزانية الوظيفية المختصرة المعبرة بالنسب كالتالي:

جدول رقم (05): الميزانية الوظيفية المختصرة

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
.....	<u>الموارد الثابتة</u>	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
.....	• الموارد الخاصة.	
.....	• الديون المالية.	
.....	<u>الخصوم المتداولة</u>	<u>الاصول المتداولة</u>
.....	• للاستغلال	• للاستغلال
.....	• خارج الاستغلال	• خارج الاستغلال

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

.....	• خزينة الخصوم	• خزينة الأصول
%100		مجموع الخصوم	%100		مجموع الأصول

المصدر: خالد هادفي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص162.

الفرع الثاني: تحليل الميزانية الوظيفية

يتم تحليل الميزانية الوظيفية من خلال حساب مجموعة من المؤشرات بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتعرف على أهم الاختلالات المالية ومعالجتها:

*** 1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي (F.R.N.G)**

1-1- تعريف رأس المال العامل الصافي الإجمالي (G):

يعتبر رأس المال العامل من الأفكار المهمة في التحليل المالي الوظيفي، إذ يوضح هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال، ويربط هذا المفهوم بشكل مزدوج بين مفهوم سيولة الأصول واستحقاقية موارد التمويل من جهة والاستخدام الوظيفي لهذه الموارد من جهة أخرى، ويعرف على أنه ذلك الجزء الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة و الذي يستعمل لتمويل الأصول المتداولة.¹

1-2- مكونات رأس المال العامل:

يمكن تقسيم الأصول المتداولة إلى أصول متداولة دائمة وهي تمثل الحد الأدنى من الأصول المتداولة خلال السنة، أما الأصول المتداولة المؤقتة فهي ذلك القدر من الأصول الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة الاحتياجات موسمية، و مع انتهاء الموسم تقوم بتحويله إلى نقدية و لا تقوم باحلاله حتى بداية الموسم الجديد، لذا و اعتمادا على مبدأ التغطية المالية ينقسم رأس المال العامل إلى نوعين رئисيين:

» رأس المال العامل الدائم:

يمثل الجزء الأول من رأس المال العامل، والذي ينبغي وجوده في المؤسسة من أجل ضمان استمرار نشاطها، و يمول عن طريق الموارد الثابتة لتغطية الأصول المتداولة دائمة، و هو الذي يعبر إلى حد كبير على رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

¹ خالد هادفي ، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص166

* FRNG = le fonds de roulement net global.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

«رأس المال العامل المتغير»

و يعبر عن الجزء المتبقى من رأس المال العامل الإجمالي، اللازم لتغطية الأصول المتداولة المؤقتة و مواجهة الظروف المتغيرة (الدورية، الموسمية، الطارئة).¹

1-3- حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي بطريقتين:²

«من أعلى الميزانية الوظيفية»:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

«من أسفل الميزانية الوظيفية»:

يبين هذا الأسلوب هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

1-4- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي:

إن حساب المحل المالي لقيمة رأس المال العامل الصافي FRNG تجعله أمام ثلات حالات:

« $FRNG < 0$ » : و تعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية لتمويل استثمارات المؤسسة طويلاً الأجل ممثلة في أصولها الثابتة، مع بقاء فائض تستخدمه في دورة الاستغلال كهامش أمان لتمويل عجز الخصوم الجارية عن تغطية الأصول الجارية (و هذا ما تشير إليه القراءة الثانية لهذه الحالة عند حساب FRNG من أسفل الميزانية).

« $FRNG = 0$ »: و تعني هذه الحالة أن الأموال الدائمة كافية بالضبط لتمويل الأصول الثابتة دون زيادة، و هذا هو الحد الأدنى للتوازن المالي، و هو حالة نادرة.

« $FRNG > 0$ » : و تعني هذه الحالة أن مبلغ الأموال الدائمة أقل من مبلغ الأصول الثابتة، و هو ما يعني عجز الأموال الدائمة عن تغطية الاحتياجات التمويلية للاستثمار، و بالتالي لجوء المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل، و هو ما يشكل اختلالاً للتوازن المالي الذي يقضي بتمويل الأصول بموارد لا تقل عن فترة استخدامها.

و بالنظر إلى حساب FRNG من أسفل الميزانية، فإن هذه الحالة تعني عجز المؤسسة عن مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل بما تمتلكه من أصول متداولة و هو ما يعني حالة عسر مالي.¹

¹ خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص236.

² نفس المرجع، ص236.

2- الاحتياج في رأس المال العامل (BFR)*:

2-1- تعريف الاحتياج في رأس المال العامل:

تنتج الاحتياجات المالية من ممارسة الأنشطة المباشرة للمؤسسة بسبب التفاعل المالي الحاصل بين مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، ديون الموردين، الديون الاجتماعية و الجبائية... الخ.

تمثل احتياجات رأس المال العامل ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، و تنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبولات و المدفوعات.²

2-2- مكونات احتياجات رأس المال العامل (BFR):

« الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال (BFRE): تتمثل في احتياجات التمويل الناشئة عن دورة الاستغلال مباشرة بفعل عدم التوازن بين احتياجات الاستغلال و موارد الاستغلال، حيث:³

$$\text{أ.ر.م. ع. } (\text{BFRE}) = (\text{مخزونات} + \text{حقوق الاستغلال}) - \text{ديون الاستغلال}$$

« الاحتياجات في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE): هي احتياجات التمويل الناشئة عن الدورة خارج الاستغلال بفعل عدم التوازن بين احتياجات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال، حيث:

$$\text{إ.ر.م. ع. خ. } (\text{BFRHE}) = \text{الحقوق خارج الاستغلال} - \text{الديون خارج الاستغلال}$$

ومنه:

$$\text{إ.ر.م. ع. } (\text{BFR}) = \text{إ.ر.ع. } (\text{BFRE}) + \text{إ.ر.م. ع. خ. } (\text{BFRHE})$$

2-3- حساب الاحتياج في رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين:

¹ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 41، 40.

² Nacer Eddine Saadi, analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales, l'harmattan, paris, France, 2009, p131.

*BFR= le besoin en fonds de roulement.

³ حياة نجار، مرجع سابق، ص 33.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

» من الميزانية الوظيفية:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل (BFR)} = (\text{الأصول المتداولة للاستغلال} + \text{الأصول المتداولة خارج الاستغلال}) - (\text{الخصوم المتداولة للاستغلال} + \text{الخصوم المتداولة خارج الاستغلال})$$

ما يميز هذه الطريقة في حساب الاحتياج في رأس المال العامل هو كونها تتطرق من عناصر الميزانية أي في تاريخ محدد عند تاريخ إقفال الدورة وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار تقلب الاحتياجات المالية للنشاط، والتي تتميز بحركة مستمرة خلال الدورة حسب التقلبات الموسمية النشاط المؤسسة.¹

» الطريقة المعيارية:

يعتمد أساس هذه الطريقة على وجود فوارق زمنية بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة، و ليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار، لكن التدفقات المعنية هي تلك التي لها علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، و تمثل أساسا في ثلاثة عناصر: المخزون، الزبائن، الموردون. تطبق هذه الطريقة وفق الخطوات التالية:²

1- حساب نسبتين لكل عنصر من عناصر احتياج رأس مال العامل و هما:

أ- مدة دوران العنصر N، معبر عنها بالأيام كما يلي:

- (N_1) مدة تصريف المخزون = 360 يوم ÷ دوران المخزون
- (N_2) مدة تحصيل ديون الزبائن = 360 يوم ÷ دوران الزبائن
- (N_3) مدة تسديد ديون الموردين = 360 يوم + دوران الموردون

ب- معامل ترجيح العنصر الذي يعبر عنه بتسيئة كل عنصر إلى رقم الأعمال خارج الرسم (HT) كما يلي:

- (X_1) معامل ترجيح المخزون = تكلفة المخزون / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)
- (X_2) معامل ترجيح العملاء = الزبائن والحسابات الملحة / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)
- (X_3) عامل ترجيح الموردين = الموردون والحسابات الملحة / رقم الأعمال خارج الرسم (HT)

2- انطلاقا من العناصر السابقة فإن احتياج رأس المال العامل يحسب بالعلاقة التالية:

¹ خالد هادفي ،مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل العالى للمؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 239.

² خالد هادفي ،الدور في التيسير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص 239، 240.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

$$\bullet \quad (BFR) \text{ بالزمن} = [(X_1 \times N_1) + (X_2 \times N_2) + (X_3 \times N_3)] \dots = \text{... يوم}$$

$$\bullet \quad (BFR) \text{ بالقيمة} = (BFR) \text{ بالزمن} \times (\text{رقم الأعمال خارج الرسم (HT)} / 360)$$

يلاحظ أن الطريقة المعيارية لا تأخذ بعين الاعتبار جميع عناصر احتياجات الدورة و مواردها، لذا في حالة وجود هذه العناصر فإن احتياج رأس مال العامل بالقيمة يحسب بالعلاقة التالية:

$$(BFR) \text{ بالقيمة} = (BFR) \text{ الزمن} \times (\text{رقم الأعمال خارج الرسم (HT)} / 360) + \text{احتياجات الدورة}$$

الأخرى - موارد الدورة الأخرى

2-4- الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل:

تعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لحجم رأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة.

تكون احتياجات رأس المال العامل (BFR) حسب الحالات التالية:

﴿احتياجات رأس المال العامل موجب (BFR > 0)﴾:

هذا يدل على وجود احتياجات لتمويل دورة الاستغلال، وأن احتياجات التمويل لم تغط كلية بموارد الدورة ، و بالتالي فالمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل لتمويل احتياجاتها.

﴿احتياجات رأس المال العامل سالب (BFR < 0)﴾:

وجود فائض في موارد التمويل، مما يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع النشاط، فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد تمويل إضافية، بل يجب عليها التفكير في كيفية استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها وزيادة ربحيتها.

﴿احتياجات رأس المال العامل معدوم (BFR = 0)﴾:

لا توجد احتياجات و لا يوجد فائض، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.¹

3- الخزينة الصافية (TN^{*}):

تعتبر الخزينة الصافية المحور الأساسي الذي يدور حوله التحليل الوظيفي باعتبارها محصلة عملية التحليل، فوضعيية الخزينة تبين قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية، كما تعتبر مؤشراً مهماً

¹ خالد هادفي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق، ص240.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

لفاء الإدارة في تسخير السيولة من خلال التوفيق بين المحافظة على السيولة الضرورية ورفع مستوى الربحية.

3- تعريف الخزينة الصافية (TN):

تعرف الخزينة على أنها الفائض من رأس المال العامل الصافي الإجمالي بعد تغطية احتياجات رأس المال العامل، أو هي الفرق بين الخزينة الموجبة و الخزينة السالبة.¹

3-1- حساب الخزينة الصافية (TN):

يمكن حسابها بطريقتين كما يلي :

» من الميزانية الوظيفية:

يمكن تحديد الخزينة انطلاقاً من القراءة المباشرة للميزانية الوظيفية كما يلي²:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

» من معادلة الخزينة:

تشكل الخزينة الصافية عندما تستطيع المؤسسة توفير فائض في التمويل (توفر نقديات) و هذا بعد تغطية كل احتياجاتها المالية بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي، و تستخدم لإحداث التوازن بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي واحتياجات رأس المال العامل، و تحسب بالعلاقة التالية³:

$$\text{الخزينة الصافية (TN)} = \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG)} - \text{احتياجات رأس المال العامل (BFR)}$$

3-2- الحالات الممكنة للخزينة الصافية (TN):

من خلال مقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا ثلاثة حالات ممكنة للخزينة وهي:

» **الخزينة الصفرية (TN=0)**: هي الحالة المثلث لـ الخزينة، وهنا تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي الأمثل، و ذلك بتساوي كل من رأس المال العامل و احتياجات رأس المال العامل، وبالتالي ضرورة جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية، و تعتبر هذه الوضعية مثالية في حالة استقرار وثبات كل مؤشرات النشاط الأخرى.

¹ خالد هادفي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مرجع سابق، ص242.

*TN=la trésorie nette

² خالد هادفي ، اليدر في التسيير المحاسبي والمالي، مرجع سابق، ص169.

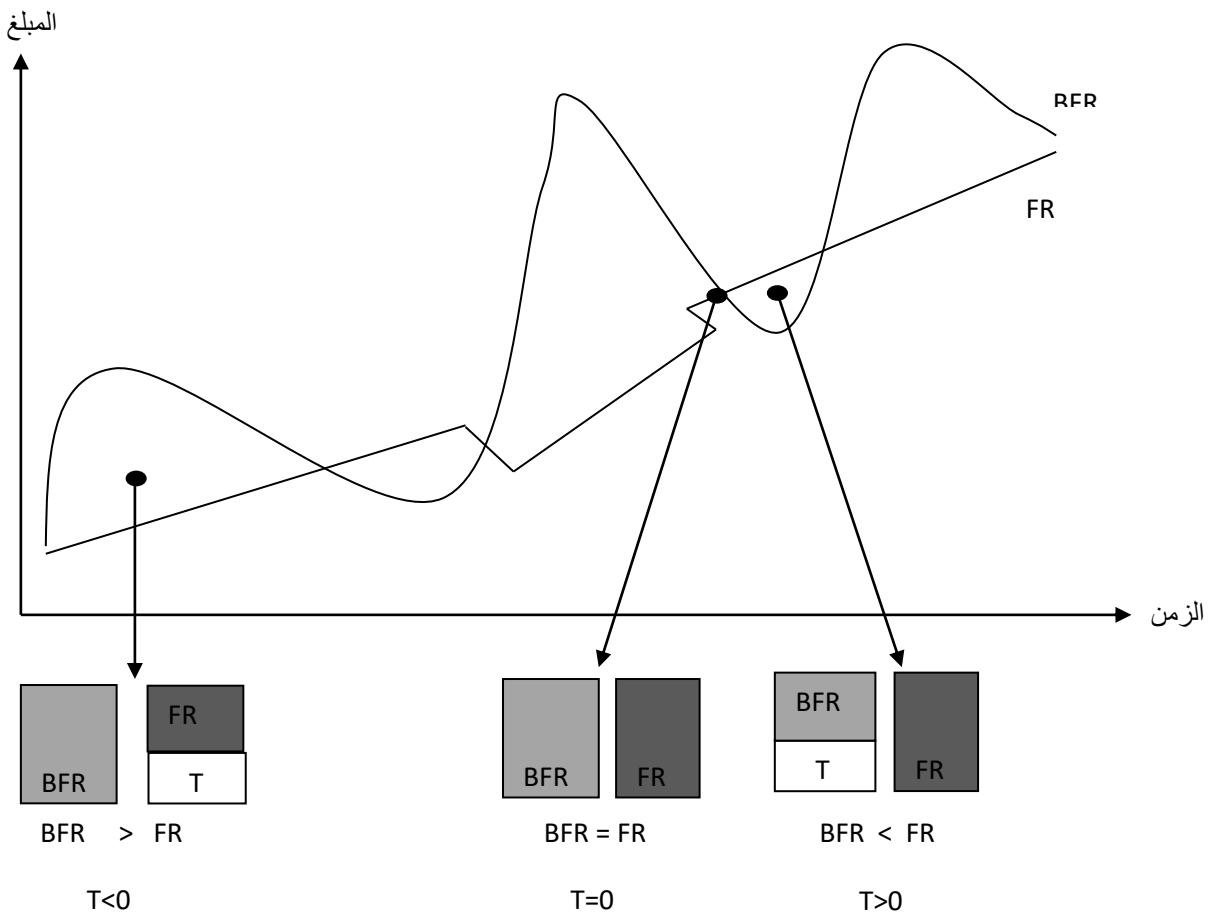
³ يوسف قريشي، إيلاس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص85.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

«**الخزينة الموجبة ($TN > 0$)**»: في هذه الحالة تكون الموارد الثابتة أكبر من الأصول الثابتة، و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة من خلال وجود فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، و يظهر هذا الفائض في شكل سيولة نقدية على مستوى الخزينة، و هو ما يشكل خزينة موجبة بإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة و تسديد المصاري夫 و الالتزامات المالية للمؤسسة.

«**الخزينة السالبة ($TN < 0$)**»: يكون رأس المال العامل أقل من الاحتياج في رأس المال العامل، و هنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار نشاطها، و يحتم عليها الاقتراض الخارجي أو الرفع من قيمة رأس المال العامل و ذلك بالتنازل عن بعض عناصر الأصول الثابتة أو زيادة الأموال الدائمة، و في بعض الأحيان قد يؤدي هذا الاختلال إلى الإفلاس.¹

الشكل رقم(02): الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية:



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن ، 2006 ، ص86

¹ اليمين سعادة، مرجع سابق، ص66,67.

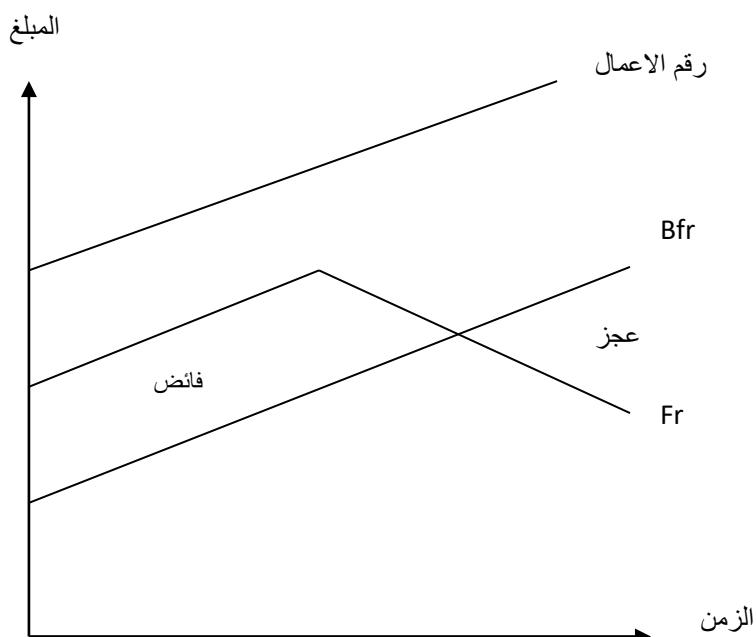
3-4- حالات العجز في الخزينة:

بعد أن تطرقنا إلى الحالات الممكنة للخزينة، نحاول فيما يلي سرد الحالات المحتملة و المرتبة العجز في الخزينة و هي:¹

» حالة خطأ في السياسة المالية للمؤسسة

يحدث عجز في الخزينة إذا أخلت المؤسسة بقاعدة التوازن المالي الأدنى أو الأعلى، و قامت بتمويل الاستثمارات باستخدام موارد قصيرة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى انكسار في رأس المال العامل مع بقاء الاحتياج في رأس المال العامل في وضعه الطبيعي، و تكون النتيجة خزينة إجمالية سالبة و هذا ما يتم توضيحه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (03): أثر المقص لحالة خطأ في السياسة المالية



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان،الأردن، 2006، ص89.
يتم معالجة هذه الوضعية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها التنازل عن جزء من الاستثمارات، أو الحصول على قرض طويل الأجل. و هذا من أجل تصحيح مسار رأس المال العامل.

» حالة نمو سريع غير متحكم فيه:

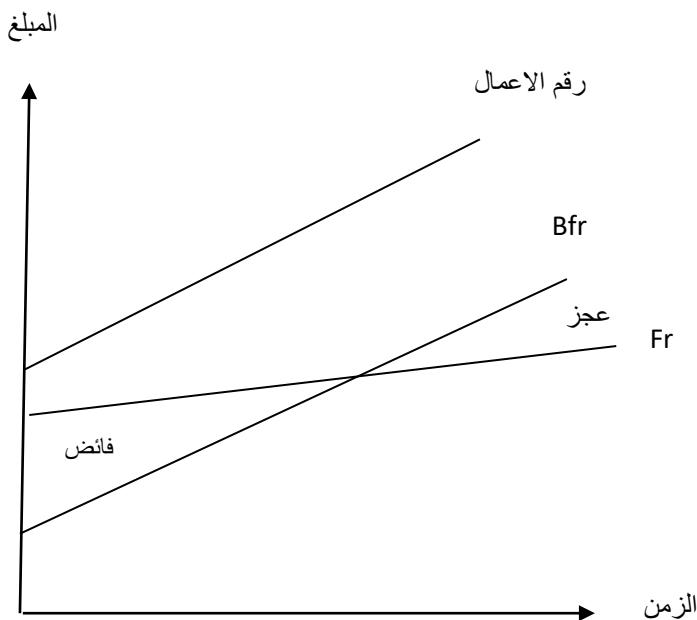
تحدث هذه الحالة عندما تحقق المؤسسة معدلات نمو في رقم الأعمال أكثر من إمكانياتها المالية الحالية، و هذا ما يؤدي إلى تضخيم الاحتياجات في رأس المال العامل للاستغلال مع تطور رأس المال العامل

¹ يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، مرجع سابق، ص ص92,93.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

في وضع طبيعي، و بالتالي تستهلك الفوائض المالية و يحدث عجز في الخزينة . سيتم توضيح هذه الحالة من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (04): أثر المقص لحالة النمو الغير المتحكم فيه



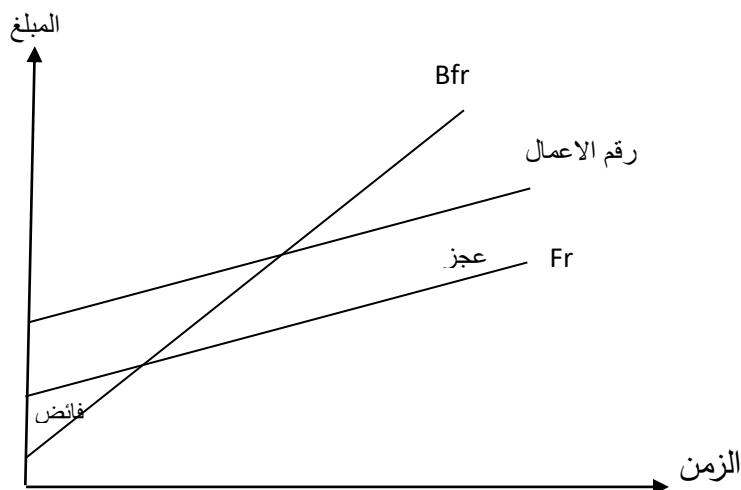
المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص.90.

يمكن إعادة التوازن المالي من جديد من خلال إعادة النظر في المخطط التنموي للمؤسسة و ذلك بالرجوع عن استهداف أسواق إضافية و تركيز الجهود التجارية على حصة سوقية تناسب و الإمكانيات المالية للمؤسسة، بهذا ينخفض رقم الأعمال و تخفض معه الاحتياجات الناجمة عن دورة الاستغلال، بحيث يمكن تغطيتها باستخدام رأس المال العامل.

» حالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

في كثير من الأحيان يتم تسيير عناصر الاستغلال بشكل عشوائي، و يظهر ذلك من خلال تباطؤ شديد في معدل دوران المخزون و منح أجال طويلة للعملاء، قبول أجال طويلة للموردين. هذا التسيير يؤدي إلى تضخم غير طبيعي في الاحتياج في رأس المال العامل يؤدي إلى التهام رأس المال العامل و كافة موارد الخزينة، و بالتالي يحدث خلل مالي يتمثل في عجز الخزينة.

الشكل رقم (05): أثر المقص لحالة سوء تسيير عناصر الاستغلال

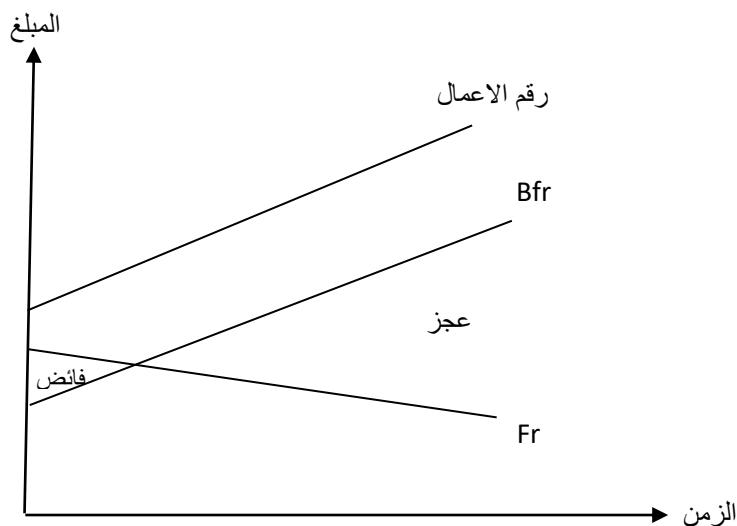


المصدر: يوسف قريشي، إيلاس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 90.
للخروج من هذا المأزق على المؤسسة تبني سياسة علمية دقيقة وصارمة تمكن من تسيير المخزونات و
العلاقة الدائنة مع العملاء و الموردين بشكل فعال يضمن مستوىً أدنى من السيولة النقدية في الخزينة.

«**حالة الخسائر المتراكمة:**»

إذا حققت المؤسسة خسائر مالية فإن ذلك يؤدي إلى كل الأموال الخاصة، مما يجعل الموارد الدائمة في
حالة تدهور مستمر، و هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض حاد في رأس المال العامل بشكل لا يلبي احتياجات
الأحتياج في رأس المال العامل، و بالتالي تتحقق خزينة سالبة و المعبرة عن حالة خلل في التوازن
المالي، و هذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): أثر المقص لحالة الخسائر المتراكمة



المصدر: يوسف قريشي، إيلاس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص 91.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

في هذه الحالة لا يمكن للمؤسسة إنعاش رأس المال العامل إلا بخطوة طويلة الأجل تتضمن إجراءات صارمة لتحسين النتيجة، و ذلك على مستوىين:

- ✓ **مستوى داخلي:** و ذلك بترشيد الإنفاق و تقيية التكاليف بالتوجه نحو الرشادة في الاستهلاك باستخدام النظم المتخصصة في ذلك، و ذلك دون التأثير على قيود الجودة و النوعية.
- ✓ **مستوى خارجي:** وذلك بمحاولة إنعاش رقم الأعمال عن طريق مخطط تسويقي محكم يهدف إلى تعظيم الحصة السوقية، و جلب أكبر عل من العملاء.

« حالة تدهور في النشاط »

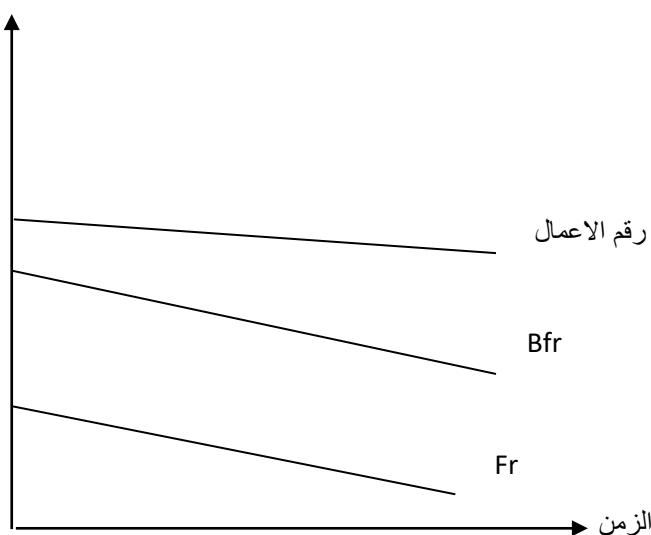
في حالة مواجهة مشاكل تسوية ناجمة عن معطيات المحيط فهذا الأمر يؤدي إلى انخفاض في الإيرادات و ارتفاع في التكاليف، حيث تنخفض قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي مما يؤثر على مستويات رأس المال العامل، و تحول هذه الحالة إلى حالة الخسائر المتراكمة.

« حالة إفلاس عميل مهم: »

إذا كانت السياسة التسوية للمؤسسة ترتكز على تلبية احتياجات زبون واحد، فإن أي تغيير في وضعيته المالية يحدث فارق مباشرة على وضعية المؤسسة. تم توضيح هاتين الحالتين من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (07): أثر المقص لحالتي تدهور النشاط و إفلاس عميل مهم

المبلغ



المصدر: يوسف قريشي، إلياس بن ساسي، التسيير المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2006، ص92.

ان كلتا الحالتين لهما خلفية تتعلق بمكانة المؤسسة في السوق، حيث كان السبب في تدهور الحزينة ناتج عن الانخفاض في النشاط نتيجة التقلص التدريجي لحجم عملاء المؤسسة، و وبالتالي فان الحلول

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

الكافحة بتصحیح الوضع تتمحور حول تحسین الوضعیة الاستراتیجیة للمؤسسة عن طریق اتخاذ التدابیر الالزامیة لذلك، و ذلك في حال قابلیة الوضع لتصحیح، أما في الحالۃ المعاکسة و هي حالۃ طفرة تکنولوجیة جدیدة يملکها المنافس و حالۃ ظهور منتجات جديدة بدیلۃ و غيرها، فما على المؤسسة إلا الانسحاب أو تغیر النشاط.

4- شروط التوازن المالي من المنظور الوظيفي:

التحقیق التوازن المالي يجب أن تتحقق الشروط التالية:¹

الشرط الأول: ($FRNG > 0$) :

يجب أن يكون رأس المال العامل موجب، ويتحقق ذلك عندما تتمكن المؤسسة من تمويل الأصول الثابتة اعتمادا على الموارد الثابتة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة و المتوسطة الأجل، و المتمثلة في رأس المال و الديون المتوسطة و الطويلة الأجل.

الشرط الثاني: ($BFR < FRNG$) :

يجب أن يعطی رأس المال العامل الاحتیاج في رأس المال العامل، إذ لا يکفي أن يكون رأس المال العامل موجب بل يجب أن يکفي هذا الہامش لتغطیة احتیاجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: ($TN > 0$) :

يجب أن تكون الخزینة موجبة، و يتحقق ذلك بتحقیق الشرطین السابقین، و بذلك تتمكن المؤسسة من تغطیة موارد الخزینة المتمثلة في الاعتمادات البنكیة الجاریة بواسطه استخدامات الخزینة و المتمثلة في المتاحات.

5- الإجراءات المختلفة من أجل إعادة التوازن:

كما سبقت الإشارة إليه فإنه يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتیاجات رأس المال العامل اکبر من رأس المال العامل الصافی، وبالتالي تكون الخزینة سالبة. و من أجل إعادة التوازن المالي لا بد من القيام بأحد الإجراجن التاليین أو كليهما:²

5-1- الرفع من رأس المال العامل :

يتم ذلك عن طریق مجموعة من الإجراءات أهمها:

¹ الياس بن الساسي، يوسف قريشي، ص86، 87.

² WARCH, CLARAN, Les rations clés du management, Edition Village Mondiale, 1998,p95

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

- « **الرفع في الأموال الخاصة:** كلما قامت المؤسسة برفع رأس مالها سواء عن طريق احتجاز الأرباح، أو عن طريق كسب أسهم جديد كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- « **التنازل عن بعض الاستثمارات:** إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة لدى المؤسسة، و هذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.
- « **الرفع في مخصصات الاتهلاكات و المؤونات:** إن الرفع في مخصصات الاتهلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، و بالتالي الأصول الثابتة، من جهة أخرى تؤدي الزيادة في الاتهلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل .
- « **الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل:** يؤدي الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل إلى الزيادة في الأموال الدائمة و هذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزيادة في قيمة رأس المال العامل.

5-2- تخفيض احتياجات رأس المال العامل:

من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

- « **التحفييف من كمية المخزونات:** و ذلك بالعمل من أجل الزيادة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، و بالتالي تغطية احتياجات الدورة.
- « **التخفيض من الحقوق:** تعاني أغلب المؤسسات من عدم الفعالية في تحصيل حقوقها، و التي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، و بالتالي لا بد على المؤسسة من إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالتها.
- « **الرفع من ديون الموردين:** يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها و تحويل مخزونتها إلى سيولة.

المطلب الثالث: تحليل حسابات جدول النتائج

جدول حسابات النتائج يعتبر من بين أحد الكشوفات المالية التي تقوم بها المؤسسة بهدف قياس أدائها، و يل JACK المحل المالي إلى دراسة و تحليل جدول حسابات النتائج المؤسسة، فإن جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، و بحساب الفرق بينهما تبرز النتيجة الصافية التي تظهر في آخر جدول حسابات النتائج.

1- العناصر التي يضمها جدول حسابات النتائج:

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

يتم إعداد جدول حسابات النتائج وفق مبدأ مقابلة المنتجات بالأعباء لتحديد النتيجة الصافية للسنة المالية بشكل متدرج.

1-1-إنتاج السنة المالية:

إنتاج السنة المالية: ح/70+72+73+ح/74

حيث:

ح/70: المبيعات و المنتجات الملحقة (مختلف مبيعات البضائع، المنتجات التامة و الوسيطية، مبيعات الأشغال، الدراسات، الخدمات)...

ح/72: تغير المخزون التام و قيد الصنع.

ح/73: الإنتاج المثبت أي إنتاج المؤسسة لنفسها.

ح/74: إعانت الاستغلال.¹

2-1-إستهلاك السنة المالية: يدخل في حسابه 3 حسابات و هي:

ح/60: المشتريات المستهلكة

ح/61: الخدمات الخارجية، اي الخدمات المستلمة من الغير

ح/62: الاستهلاكات الخارجية الأخرى

و مما سبق فإن: إستهلاك السنة المالية= ح/60+61+ح/62.².

1-3-القيمة المضافة للاستغلال: هي عبارة عن الفرق بين إنتاج و إستهلاك السنة المالية:

القيمة المضافة للاستغلال: (ح/70+72+73+ح/74)-(ح/60+61+ح/62).³.

¹ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 63.

² <https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html?m=1> 19/06/2020 à 21:21

³ المرجع نفسه.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

1-4-إجمالي فائض الإستغلال: إجمالي فائض الإستغلال: القيمة المضافة - ح/63-64

1-5-النتيجة العملياتية: بالإضافة إلى النشاط الرئيسي الذي تقوم به المؤسسة، هناك أنشطة أخرى عملياتية مثل: التنازل عن التثبيتات المعنوية أو المادية، خسائر مع الزبائن مشكوك فيهم، هذه العمليات تضاف إلى الفائض الإجمالي للإستغلال من أجل الحصول على النتيجة العملياتية
النتيجة العملياتية: إجمالي فائض الإستغلال+(ح/65-75+ح/68-78)¹"

1-6-النتيجة المالية: هي نتيجة التي تم تحقيقها من خلال عمليات المالية التي تم القيام بها حيث تمثل الفرق بين منتجات المالية و الأعباء المالية.

النتيجة المالية=ح/66-ح/67

1-7-النتيجة العادبة قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية و النتيجة المالية، و تعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

1-8-النتيجة الصافية للانشطة العادبة: و ذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادبة و الضرائب المؤجلة عن النتائج العادبة تساوي = النتيجة العادبة قبل الضرائب-(ح/695 و/698)-²(ح/693)²"

1-9-النتيجة الغير عادبة: المؤسسة تقوم في بعض الأحيان بأنشطة غير عادبة خاصة في حوادث عرضية النتيجة الغير عادبة= الفرق بين المنتجات الغير عادبة-الأعباء الغير عادبة
النتيجة الغير العادبة=ح/77-ح/67.

1-10-النتيجة الصافية للسنة المالية:

النتيجة الصافية للسنة المالية=النتيجة الصافية للانشطة العادبة+النتيجة الغير عادبة.³

¹ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 49.

² <https://www.tassilialgerie.com/vb/showthread.php?p=553908> 19/06/2020 à 21:37

³ العيد صوفان، مرجع سابق، ص 50.

الفصل الأول: الإطار العام للتحليل المالي والاتجاهات التقليدية له

2- نسب المردودية: تعرف بأنها حاصل قسمة النتيجة على الوسائل المالية (الأموال الخاصة) بمعنى المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها. و في ما يلي أهم نسب المردودية:

المردودية الإقتصادية الصافية = نتائج الإستغلال / الأصول الاقتصادية.

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن التحليل المالي ضرورة حتمية في المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بإعطاء نتائج و أرقام تفسر ماليا و هذه التفسيرات تعتبر قاعدة لاتخاذ القرارات.

حيث من خلال ما سبق تمكنا من معرفه طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخ و عرض مختلف مجالاته وظائفه و مصادر المعلومات اللازمة له.

و توصلنا إلى أنه من أجل تحقيق الغايات و الأهداف المسطرة يجب على المحل المالي اتباع مجموعة من المعايير و المقومات الضرورية للوصول إلى نتائج تتميز بالدقة و المصداقية.

كما لاحظنا أن أهميه التحليل المالي قد تعاظمت أكثر خاصة مع ظهور مستجدات مالية الأمر الذي يتطلب استخدام انواع جديدة من الأدوات المالية لتقييم اداء الشركات، خاصة و أن المنهج التقليدي صار غير كافي نظرا لابتعاد نتائج الدراسة عن ما هو حقيقي، حيث لم تعد تعبر بصفه حقيقية عن ما تعنيه الشركة من مشاكل قد تعصف في المستقبل بمختلف مشاريعها الاستثمارية و التمويه الأمر الذي عجل بالبحث عن ادوات جديدة من التحليل المالي من اجل وضع تقييم أمثل لأداء الشركات . و هو ما سنتطرق اليه في الفصل الثاني.

الله
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَمْمَةُ الْأَدْوَاتِ تَدْلِي فِي السُّرُورِ بِوَضِعَهُ الْمَدْهُوِّ الْمُؤْسَسَةُ

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تمهيد:

أدت التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى تزايد الاهتمام بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية وتقدير أدائها، و الذي يعتمد على مجموعة من الأدوات الحديثة المتمثلة في التحليل الكمي و النوعي الحديث.

تعتبر الأساليب الكمية للتنبؤ بالفشل المالي أداة هامة من أدوات التحليل المالي الحديث، التي تعتمد على الأساليب الإحصائية و الرياضية، وكذا نسب السوق، بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية، و لم يعد التحليل المالي مقتضياً على الأساليب الكمية فقط بل امتد إلى الأساليب النوعية التي أصبحت تكتسي نفس الأهمية في تحليل و تقدير أداء المؤسسة .

يستخدم المحلل المالي أدوات التحليل المالي من أجل تقدير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية لمعرفة نقاط الضعف و القوة و كذا الاختلالات المالية فيها، لاتخاذ القرارات الصائبة والرشيدة في الوقت المناسب لبلوغ الأهداف المرجوة.

يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث، و هي كالتالي:

المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الثاني: الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي.

المبحث الثالث: الأدوات الحديثة للتحليل المالي النوعي.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

المبحث الأول: التنبؤ بالفشل المالي

يعد موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية من الموضع المهمة التي شغلت العديد من الجهات و المنظمات الدولية و المحللين الماليين، فالتنبؤ مقدماً بالفشل، هو أمر ضروري لتجنب مثل هذه المخاطر في عالم الأعمال، و لأهمية ذلك فقد تكاثفت المجهودات للتوصيل إلى أساليب كمية تساعده في الحكم على مستقبل المؤسسات.

المطلب الأول: عرض عام حول الفشل المالي

إن ظاهرة الفشل هي ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة، ممكناً أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الاقتصاديات المتقدمة و النامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلي و بعضها خارجي، حيث يعتبر حدوث الفشل المالي أسوأ صورة للأداء المالي للمؤسسة.

الفرع 01: مفهوم الفشل المالي

يعتبر الفشل المالي من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أي مؤسسة اقتصادية، و هناك عدة تعريفات للفشل المالي نذكر منها ما يلي:

تعريف 01: يعرف الفشل المالي على أنه عدم قدرة المشروع على مواجهة و سداد التزاماته المستحقة للغير بكمال قيمتها، الأمر الذي يصل بالمشروع في أغلب الأحيان إلى الإفلاس.

تعريف 02: للفشل المالي وجهان:

الوجه الأول: مالي ويتمثل في العجز المالي للوحدة إلى درجة إعلان الإفلاس ووضع المؤسسة في حالة التصفية؛

الوجه الثاني: اقتصادي و يتمثل في عجز المؤسسات في تحقيق عائد الاستثمار المطلوب على الأموال المستثمرة.¹

¹ منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 178.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

حيث يعرف الفشل المالي بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة.¹

الفرع 02: أسباب الفشل المالي

توجد أسباب متعددة لتعثر المنشأة تعود كلها في النهاية إلى سوء الإدارة، وأن الإدارة هي المسئولة في المقام الأول عن الوصول بالمنشأة إلى حالة عدم كفاية السياسات التشغيلية والاستثمارية وتمويلية المتتبعة²، كما يمكن القول أن الفشل المالي هو نتيجة لتفاعل عدة أسباب داخلية و أخرى خارجية، و تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:³

الأسباب الخارجية:

- » المنافسة الشديدة بين المنشآت.
- » ظروف اقتصادية عامة، إذ تزداد نسب الفشل في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.
- » تغير في الطلب.

الأسباب الداخلية:

أ- أسباب مالية:

- » إدارة مالية ضعيفة.
- » التوسع في توزع الأرباح.
- » التأخير في تحصيل الديون.

ب- أسباب غير مالية:

- » ضعف الإدارة.

¹ وليد ناجي الحيالي، *الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي*، مرجع سابق ص 249.

² محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق ص 170.

³ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 284، 285.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

« عدم السيطرة على المخزون.

« استعمال تكنولوجيا متغيرة.

الفرع 03: أنواع الفشل المالي

يوجد ثلاثة أنواع للفشل المالي تتمثل فيما يلي:¹

- **الفشل الاقتصادي:** يتمثل في انخفاض إيراداته و عدم كفيتها لتعطية تكاليفه؛

- **الفشل القانوني:** هو الحالة التي يمكن فيها المشروع من مواجهة الفشل المالي في أقصى درجاته أو الحكم فيه، و بالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية.

- **الفشل الإداري:** و هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، مما يؤدي إلى تخفيض نتائج أعطال سلبية تساهم في تدهور نشاطها و أرباحها و بالتالي يكون لها الأثر السلبي.

المطلب 02: مفاهيم عامة حول التنبؤ بالفشل المالي

يحتل التنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة في مجال الإدارة المالية ، لما يتربّ على فشل المؤسسات من أضرار كبيرة للأطراف ذات المصلحة بأداء المؤسسة و للحد من هذه الأضرار أصبح لابد من التنبؤ به أكثر من ضرورة بالنسبة للتحليل المالي، و قد ظهرت عدة نماذج كمية تهم بهذا الجانب، نتطرق إليها من خلال هذا المطلب

الفرع 01: مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

تعتبر ظاهرة التنبؤ بالفشل المالي مهمة في تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها، و بالتالي فإن التنبؤ الدقيق يمكن الإدارة من أن تتكيف مع الأحداث المتوقعة و تضع الخطط الملائمة لمواجهة الأحداث المستقبلية.

¹ عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 115.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

و يشير التنبؤ بالفشل المالي إلى جميع الأنشطة التي تتناول جميع البيانات و المعلومات التي تبين كل العوامل و الظروف و المتغيرات المحتملة في المستقبل، والتي تؤثر في محمل الأنشطة و الفعاليات التي تؤديها المؤسسة.

الفرع 02: التحليل المالي والتنبؤ

يمكن اللجوء إلى التحليل المالي لغرض التنبؤ بعدد من الظواهر في حياة المؤسسة تشكل مضمون نشاطها التشغيلي، ذكر منها ما يلي:

- ✓ التنبؤ بالمباعات.
- ✓ التنبؤ بالأرباح و التخطيط لها.
- ✓ التنبؤ بمدى قدرة الإدارة على مواجهة الطوارئ.
- ✓ التنبؤ باحتمالات الفشل أو بمدى إمكانية توقف المؤسسة عن العمل، وبالتالي الإفلاس أو التصفية.¹

الفرع 03: أهمية التنبؤ بالفشل المالي

هناك الكثير من الفئات المرتبطة بهذه المؤسسة و الذين يولون اهتمام كبير للتنبؤ بالفشل المالي مثل:

- » **المصارف:** تهتم المصارف بالتنبؤ بالفشل لما يتربّ عليه من آثار في كل من قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار و شروط قروضها.
- » **المستثمرون:** يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:
 - ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية و المفاضلة بين البديل المتاحة.
 - تجنب الاستثمارات ذات المخاطر المالية.²

¹ أيمن فريد، مرجع سابق، ص104.

² خالد هادفي ، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص334.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

«الإدارة: تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل و التعامل مع أسبابها ومعاجتها.

«الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية.

«مراجع الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات.¹

المطلب 03: أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

وتحت العديد من النماذج التنبؤية للفشل المالي، و فيما يلي سيتم عرض أهم النماذج التي تم صياغتها للتتبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

الفرع 01: نموذج Altman & McCough

يعد من أكثر النماذج شيوعاً في التنبؤ بالفشل في منشآت الأعمال، وقد وضع هذا النموذج عام 1974 استعملاً لنموذج سابق وضعه "Altman" عام 1968، حيث يُعرف بنموذج التحليل المميز و هو أسلوب إحصائي من خلاله استطاع اختيار و تقييم أفضل النسب المالية المميزة للأداء، حيث يؤسس هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل واحد منها وزناً ترجحاً يختلف عن الآخر للتتبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية، ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه حرف (Z).² و يعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي:

$$Z=0.012x_1+0.014x_2+0.033x_3+0.006x_4+0.010x_5$$

x_1 : رأس المال العامل الصافي / مجموع الأصول.

x_2 : الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول.

¹ هادفي خالد، مرجع سابق، ص 334، 335.

² وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 252.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

x_3 : الأرباح قبل الفوائد و الضريبة/ مجموع الأصول.

x_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين، مجموع الديون.

x_5 : المبيعات/ مجموع الأصول.¹

Z : مؤشر الاستمرارية.

إن المشاريع وفق هذا النموذج تصنف إلى ثلاثة أقسام أو فئات، هي:

القسم الأول: تتمي إليه المشاريع الناجحة، و قيمة Z تساوي (2.99) أو أكثر.

القسم الثاني: تتمي إليه المشاريع الفاشلة، و قيمة Z أقل من (1.81).

القسم الثالث: تتتمي إليه المشاريع التي يصعب التنبؤ بوضعها و من ثم تحتاج إلى تقييم شامل، و قيمة Z تساوي بين (1.81) و (2.99).

(Kida-1980) نموذج 02: الفرع

من النماذج الكمية المهمة للتنبؤ بالفشل هو النموذج الذي توصل إليه Kida عام 1980 ومن خلاله اعتمد بعد دراسته على خمس نسب مالية،² استطاعت أن تصنف بدقة وصلت 90%، (20) مؤسسة ناجحة، و (20) مؤسسة فاشلة خلال الفترة (1974_1975) حسب الصيغة التالية:³

$$x_5 \cdot 0.271x_4 + 0.463x_3 + 0.461x_2 + 0.42x_1 + 1.042Z =$$

Z : مؤشر الاستمرارية.

¹ أيمن فريد، مرجع سابق، ص 109، 110.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 309.

³ منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 185.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (06): النسب المالية المكونة لنموذج Kida

الوزن النسبي	النسب المالية
1.042	x_1 : صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.
0.42	x_2 : حقوق المساهمين/ مجموع الأصول.
0.461	x_3 : النقديات/ الخصوم المتداولة.
0.463	x_4 : المبيعات/ إجمالي الأصول.
0.271	x_5 : النقديات/ مجموع الأصول.

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على بيانات وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 269.

إذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنها تكون عرضة للفشل، وقد اثبتت هذا النموذج قدرة عالية للتنبؤ بحدوث الإفلاس ووصلت 90% قبل سنة من حدوث الإفلاس.¹

الفرع 03: نموذج (Beaver 1966)

حدد هذا النموذج وفق دراسة تمت عام 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الرائدة في هذا المجال، وقد لجأ "Beaver" إلى استخدام وانتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسب المركبة، و كان عنوان دراسة "Beaver" هي :
(Finical Anglysis as Predictions of Failure)
قام "Beaver" باختيار 30 نسبة مالية لتحليلها و متابعتها لمدة خمس سنوات ثم قام بالبحث عن النسبة التي تعطي بشكل أدق و أصدق مؤشرات على نجاح المؤسسة أو فشلها.

¹ محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 369.

² حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 213.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (07): ملخص لدراسة "Beaver" من أجل وضع نموذج تنبؤي للفشل المالي.

درجة الثقة %	أساس التماش في اختيار المجموعات	معدلات الخطأ	العينة	الفترة	الهدف	السنة
%90 على الأقل	نوعية الصناعة و حجم الأصول و سنة الحصول على البيانات.	18%, 10%, 22%, 21%, 24%	شركة 79 فاشلة و 79 شركة ناجحة	1954 - 1964	التنبؤ باحتمال الفشل قبل وقوعه ب 5 سنوات	1966

المصدر: من إعداد الطالبتين، اعتماداً على: منير شاكر و آخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007، ص 187.

باستخدام نموذج الانحدار البسيط توصل "Beaver" إلى النموذج التالي الذي يتكون من ثلاثة نسب فقط يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات قبل 5 سنوات من الفشل:

$$Z = .13x_1 + 2.4x_2 + .0980x_3 + 6.787$$

حيث تمثل Z المؤشر الكلي

x_1 : نسبة التدفق النقدي إلى مجموعة الديون.

x_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

x_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.¹

¹ جهاد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترن للتنبؤ بتغير المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 76-77.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

المبحث الثاني: الأدوات الحديثة للتحليل المالي الكمي

يهدف التحليل المالي الكمي الحديث إلى إلقاء الضوء على مقدره الشركة على الوفاء بالالتزامات الطويلة والقصيرة الأجل، بالإضافة إلى امكانية التنبؤ بمستقبلها المالي، خاصة مع توفر طرق حديثه تفيد في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في استخدام الأموال وقياس قدرتها على تحقيق الإرباح، حيث تلعب دورا هاما في إبراز الحقائق التي تختفي وراء الأرقام و توضح جوانب القوة والضعف في اقتصاديات الشركة ومدى سلامتها مركزها المالي .

المطلب الأول: الأساليب الرياضية والإحصائية

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أهم الطرق التي يستخدمها المحلل المالي في الأساليب الرياضية والإحصائية.

الفرع الأول: الأساليب الرياضية

تعتبر الرياضيات من أهم العلوم التي بُرِزَ استعمالها في مجالات عديدة وواسعة لحل مختلف التساؤلات و المشاكل في وقت قصير وجهد قليل، وقد اعتمد الباحثون على الرياضيات في التحليل المالي مثله مثل باقي العلوم - خاصة لدراسة قوة العلاقة بين مختلف الظواهر كالعلاقة بين الأرباح والتكاليف وغيرها و مختلف العلاقات التي يبحث فيها المحلل عن مدى التأثير المتبادل للمتغير المستقل و التابع.¹

وتوجد طرق رياضية عديدة تستخدم في التحليل المالي، من أهمها:

1- طريقة الارتباط والانحدار:

نظرية الارتباط بصورة عامة تدرس شدة أو قوة العلاقة بين ظاهرتين أو متغيرين (y , X)، أما دراسة هذه العلاقة عن طريق التمثيل البياني تكون بوضع علاقة تكامل ممكنة بالشكل: $y_i = f(x)$ ، فتسمى بدراسة الانحدار، و المنحنى أو المستقيم الذي يمثل هذه الدالة يسمى بمستقيم أو منحنى الانحدار، و

¹ علي عباس، *الإدارة المالية في منظمات الاعمال*، مكتبة الرائد العلمية، عمان،الأردن، 2002، ص 105.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

لدراسة السوق على سبيل المثال يمكن أن نستخدم الانحدار والارتباط لكي نجد العلاقة بين الأموال التي خصصت للدعاية لبضاعة معينة و مقدار البضاعة المباعة أو الربح الذي تحقق نتيجة الدعاية، و يمكن استخدام معادلة الانحدار لتقدير كمية البضاعة المباعة عن طريق تحديد المبلغ المخصص للدعاية، فإنه ينبغي استخدام طريقة الارتباط بين ظاهرتين توجد بينهما علاقة ما، و إلا لا توجد فائدة من استخدام طريقة الارتباط، عندما لا توجد علاقة بين الظواهر محل التحليل و الدراسة.¹

1- طريقة البرامج الخطية

تعتبر البرمجة الخطية من الأساليب الرياضية التي يمكن أن يستخدمها التحليل المالي، حيث يحتاج المحل المالي إلى اختيار سياسة مالية من بين عدة اختيارات، و يهدف المحل هنا إلى اختيار السياسة التي تحقق أقصى عائد من الاستثمار، و هنا يأتي الدور على استخدام البرمجة الخطية التي تعرف بأنها أسلوب رياضي يمكن من الحصول على أفضل حل للمشاكل التي يكون لها عدة حلول ممكنة بدلاً، و تستخدم البرمجة الخطية عادة لمساعدة في حل المشاكل التي تتضمن توزيع الموارد المحدودة على الأنشطة المختلفة التي تتنافس على استخدام هذه الموارد.²

و لحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية يتم الاستعانة بمعادلة المستقيم التي هي:

$$Y=a \cdot x + b$$

و لأجل إيجاد معادلة المستقيم السابقة لا بد من تحديد قيمة a و b من خلال جملة المعادلتين الطبيعيتين التاليتين :

$$EY_i = a \cdot EX_i + nb$$

$$EY_i - x_i = a \cdot EX_i^2 + bEX_i$$

¹ دلال القاضي، سهيلة عبد الله والبياتي محمود، الإحصاء للأداريين والاقتصاديين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2003، ص 129.

² رضوان باصور، دور الأدوات الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات، اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، جامعة الجزائر 3، 2017/2018، ص .59

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

حيث، تمثل A تسلسل المتغيرات، Δx قيم المتغير الأول، Δy قيم المتغير الثاني.¹

2- الطرق الرياضية التي تعتمد على الأشكال البيانية:

هي طريقة الرسم البياني، طريقة السمبلكس، صفوف الانتظار، الشبكات و غيرها، فمثلاً يمكن استخدام هذه الطرق في إعداد القوائم المالية المخططة، فيمكن استخدام طريقة السمبلكس في استخراج المبيعات المتوقعة للأشهر القادمة و ذلك بناء على دراسة قسم التسويق، و من ثمة يصار في حساب القوائم المالية المخططة (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية) بناء على ذلك، و أصبحت هذه الطرق بسيطة و ذلك باستخدام بعض البرمجيات، هذه القوائم المالية المخططة يستفاد منها للأغراض التخطيطية و الرقابية.²

3- المصفوفات الخطية والمبرمجة:

تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية و الموجة للمصفوفات ، و تستخدم بشكل خاص في حل المعادلات المعقدة و ذات المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل و المصانع الكبيرة و المؤسسات الإنتاجية الأخرى، أو حل المشاكل التي تواجه قطاع اقتصادي معين.³

4- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم و تقييم الأسهم:

5-1- النسب الرياضية الخاصة بتحليل الأصول والخصوم:

يمكن إستعمال بعض النسب الرياضية لتحليل أصول و خصوم الشركات، بالإضافة إلى تقييم أدائها المالي، بحيث تحسب وفقاً للعلاقات الرياضية الآتية :

« العائد على الأصول»: و هو مقياس تحليلي لفعالية الأصول و استخداماتها في أنشطة الشركة.

$$س (\%) = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{إجمالي الأصول}}.$$

¹ وليد ناجي الحيالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص 139.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 68.

³ وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثاني: مساعدة أدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

« العائد على حقوق المساهمين: و هو مقياس مهم جدا حيث يوضح عائد الربح على المبالغ المستثمرة. س (%) = صافي الربح / إجمالي حقوق المساهمين.

« العائد على الاستثمار: و هو مقياس يبين مدى كفاءة الأنشطة التي تستثمر فيها الشركة.

س (%) = صافي الربح / إجمالي الاستثمار.

« رأس المال العامل: و هو مقياس يوضح إجمالي الاستثمار للشركة في الموجودات المتداولة.

س (%) = الأصول المتداولة / الإلتزامات المتداولة.

« معدل دوران الأصول: و هو مقياس يوضح مدى قدرة إدارة الشركة على تحقيق الإستفادة المثلثة من الأصول لديها في تحقيق أرباح الشركة.

س (مرة) = صافي المبيعات (الإيرادات) / إجمالي الأصول.¹

5-2- نسب تقييم الأسهم:

تعتبر هذه النسب منطلق جميع المحللين الأساسيين نحو تحليل وتقييم أسهم الشركات.

« ربحية السهم: و هو عبارة عن نصيب السهم الواحد من صافي ربح الشركة.

س (دينار) = صافي الربح / عدد الأسهم المصدرة.

« الربحية الموزعة: و هو نصيب السهم الواحد من صافي الربح القابل للتوزيع.

س (دينار) = صافي الربح القابل للتوزيع / عدد الأسهم المصدرة.

¹ عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

↙ سعر السوق إلى الربحية أو مكرر الأرباح : وهو عبارة عن عدد المرات أو الأعوام التي يتم بعدها إسترداد قيمة الإستثمار في السهم، وكلما قل مكرر الأرباح كلما كان السهم مغرى للشراء و الإستثمار.

$$\text{س (مرة)} = \frac{\text{السعر السوفي للسهم}}{\text{ربحية السهم}}$$

↙ القيمة الدفترية للسهم: القيمة الدفترية للسهم عبارة عن حصة السهم الواحد في حال تصفية الشركة. $\text{س (دينار)} = \frac{\text{إجمالي حقوق المساهمين}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$.

↙ القيمة العادلة للسهم: هي القيمة التي تعبر عن السعر المستقبلي للسهم بناءً على السعر السوفي، و هي أهم ما يهدف إليه التحليل الأساسي.

$$\text{س (دينار)} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}^1.$$

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية

مفهوم الأساليب الإحصائية:

أصبحت الأساليب الإحصائية تمثل العصب المحرك في التحليل الحديث من أجل تقييم أداء الشركة، أو من أجل التنبؤ بمستقبلها المالي، استعمل المحللون الماليون هذا النوع من الدراسة لسهولة تطبيقه من جهة و لنتائجها الواقعية و التي غالباً ما تبيّن لهم بإمكانية وقوع الشركة في العسر المالي أو نتيجة تراجع أرباحها لظروف معينة من جهة أخرى، و يتميز هذا المنهج بالдинاميكية و السرعة في التحليل خاصة مع توافر البرامج الإلكترونية الازمة لذلك.²

2-1- طريقة الحساب باستعمال سنة الأساس:

تعتمد الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية والسلسل الزمنية لمجموعة من البيانات ولعدد من السنوات، و الغاية من ذلك معرفة و توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة، حيث يتم اختيار سنة أساس

¹ احمد أبو موسى رسمية، **الأسواق المالية والنقدية**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 147، 148.

² عمار بن مالك ، مرجع سابق، ص 64.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

من بين السلسلة الزمنية وفق معايير دقيقة ثم تتم المقارنة مع هذه السلسلة، كما أنه ينبغي أن لا تتجاوز هذه الأخيرة أكثر من خمس سنوات لكي تكون النتائج دقيقة.¹

و يمكن احتساب العلاقة بين المؤشرات وفقاً للأسلوب القياسي بواسطة قيمة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروباً في 100. و تحسب بالعلاقة التالية: (قيمة العنصر في سنة المقارنة + قيمة العنصر في سنة الأساس) × 100.

2-2- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية:

للقىام بعملية التحليل وفق الأساليب الإحصائية هناك بعض الإجراءات الفنية التي لابد للمحلل إتباعها لتحقيق الغاية في عملية التحليل، و هذه الإجراءات هي:²

- ← لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية من البيانات.
- ← إعداد جدول من حقلين، حقل للعناصر وآخر للسنوات حيث يضم عدة خانات حسب سنوات السلسلة الزمنية.
- ← تعتبر قيمة الأساس 100، ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروباً في .100

3- تقنية التوقع بالمسح الأسي الخطي:

تتم هذه العملية وفقاً لثلاث مراحل أساسية:³

3-1- المرحلة الأولى: يتم اختيار معامل المسح (α)، و الذي يحسب وفقاً للطريقة التالية:

$$\alpha = 2 / (N+1)$$

3-2- المرحلة الثانية: حساب المضاف الأول والثاني وفقاً للمعادلتين الآتيتين:

¹ وليد ناجي الجبالي، *مذكرات في التحليل المالي في المنشآت الخارجية*، ص 41.

² وليد ناجي الجبالي، *الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي*، مرجع سابق، ص 131.

³ عمار بن مالك ، مرجع سابق، ص 65-66.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

المضاف الأول: $\dot{S}_t = \alpha y_{(t-1)} + (1-\alpha) \ddot{Y}$

المضاف الثاني: $\check{S}_t = \alpha y \dot{S}_{t-1} + (1-\alpha) \check{S}_{(t-1)}$

3-3- المرحلة الثالثة: وضع معادلة التوقع:

$$(t+p) = a_t + b_t \cdot p \ddot{Y}$$

حيث: $2\dot{S}_t - \check{S}_t$

$b : \alpha / 1 - \alpha (\dot{S}_t - \check{S}_t)$

المطلب الثاني: نسب السوق

يطلق على نسب السوق اسم نسب الأسهم، حيث تكتسي أهمية كبيرة خاصة لحاملي الأسهم، أو للمستثمرين فيها، و لمحللي الأوراق المالية، و لبنوك الاستثمار و حتى المقرضين حيث تعتبر هدة النسب مهمة لإدارة الشركة من أجل تحليل بياناتها المالية و قياس ادائها على اسعار اسهمها العادي في السوق، خاصة و أن هدف الادارة التمويلية هو تعظيم ثروة المساهمين، وذلك عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم.¹

1-القيمة السوقية إلى العائد:

تسمى هذه النسبة أيضا بمضاعف السعر، و تبين السعر الذي يكون المستثمر مستعداً لدفعه مقابل ما يحققه كل دينار من الأرباح السنوية الموزعة أو المحتجزة التي تجنيها الشركة من السهم الواحد، و يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية²:

$$\text{القيمة السوقية للعائد} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{نصيب السهم من الأرباح}}$$

و الجدول الآتي يلخص لنا تفسير القيمة السوقية إلى العائد:

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص.66.

² رشاد العصار، وأخرون، المرجع السابق، ص.225

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الجدول رقم (08): تفسير القيمة السوقية إلى العائد

القيمة السوقية إلى العائد	التفسير المالي
غير معرفة	تحقيق عوائد سلبية (خسائر).
5-0	تكون القيمة السوقية للأسهم منخفضة نتيجة لعوامل مختلفة كالازمات المالية، شح السيولة، أو أن الشركة استفادت من عملية بيع بعض الأصول، أو حققت أرباح غير متكررة.
10-5	يعتبر السعر السوقى للسهم قيمة عادلة.
17-11	القيمة السوقية للأسهم الشركة مرتفعة، ويتوقع المستثمرون زيادات في العائدات المستقبلية.
17<	القيمة السوقية مرتفعة جداً نتيجة عمليات المضاربة ومحظوظة الأسهم المتداولة في السوق.

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي ، رام الله، فلسطين، 2008، ص68.

2- القيمة السوقية إلى العائد مع النمو:

إن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو المرتفعة تكون إيجابية، إذا كان سبب ارتفاع القيمة السوقية للسهم هو النمو المستقبلي المتوقع في عائدات تلك المؤسسة الاقتصادية، حيث يمكن معرفة ذلك من خلال ربط هذه النسبة مع معدل النمو السنوي المتوقع، و تحسب بالعلاقة بين عنصرين أساسين القيمة السوقية إلى العائد و معدل النمو، و هي كالتالي:

القيمة السوقية إلى العائد مع النمو: القيمة السوقية إلى العائد ÷ معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يقوم المحل المالي بحساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو لأنها تساعد على قياس معدل نمو سعر السهم في سوق الأوراق المالية مع النمو المتوقع في الأرباح، و تعتبر أداة مفيدة جدا لاستخدامها في تقييم جاذبية أسعار الأسهم في الأسواق المالية.¹

الجدول رقم (09): تفسير القيمة السوقية إلى العائد مع النمو

القيمة السوقية إلى العائد من النمو	التفسير المالي
1<	تعتبر القيمة السوقية للسهم مرتفعة، بالرغم من النمو المتوقع في الأرباح.
1>	تعتبر القيمة السوقية للسهم عادلة، قياسا مع معدل النمو المتوقع في الأرباح.
0.5>	القيمة السوقية للأسهم منخفضة، ويتوقع زيادة كبيرة في سعر السهم إذا تحقق العائد المتوقع من الأرباح.

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008، ص 69.

و تفسر النتائج وفقا للطريقة التالية:²

- ✓ إذا كان معدل النمو السنوي المتوقع في صافي أرباح الشركة لسنة المالية القادمة مساويا لـ 15% وكانت نسبة القيمة السوقية متساوية لـ 8.25 مرة، فإن القيمة السوقية للعائد مع النمو تكون متساوية لـ 0.55 (15/8.25).
- ✓ كلما كان السعر السوقى أقل، يكون أكثر جاذبية للمستثمر الذى يدفع أقل مقابل كل وحدة من نمو الأرباح.

¹ منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2019، ص 136.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 72.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

✓ من الضروري معرفة أن نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو تصبح أقل فائدة في قياس مدى جاذبية أسعار العديد من الشركات الكبيرة، ذات النمو المستثمر و المنخفض نسبياً، بالرغم من أنها تقوم بتوزيع عوائد سنوية.

3- القيمة السوقية إلى العائد مع النمو و ريع السهم:

لا تأخذ النسبة السابقة بعين الاعتبار معدلات التضخم، و بالتالي فالمؤسسة التي تحقق معدل نمو يساوي معدل التضخم لا تتمو في القيمة المالية الحقيقة لها، كما أن النسبة السابقة تخضع لمعدل نمو تقديرى الذي يمكن أن يتغير نتيجة عدد من العوامل منها ظروف السوق، و بالتالي من الأفضل حساب نسبة القيمة السوقية إلى العائد مع النمو و مع ريع السهم للشركات التي تقوم بتوزيعات سنوية لأرباحها النقدية، و يحسب بالعلاقة الآتية¹:

$$\text{القيمة السوقية إلى العائد مع النمو ومع ريع السهم} =$$

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى العائد} \times (\text{معدل النمو السنوي المتوقع في صافي الأرباح} + \text{ريع السهم})$$

إن هذه النسبة تأخذها إدارة الشركة التي تنشط خاصة في القطاع الصناعي بعين الاعتبار، لرعاية مصالح المساهمين من أجل زيادة سعر السهم، و الذي يمكن أن يرتفع بإحدى الطريقتين:

✓ **الطريقة الأولى:** من خلال تحسين الأرباح وتتوسيع العائدات بحيث ترتفع باستمرار مع مرور الوقت.

✓ **الطريقة الثانية:** الاحتيال المالي و التهرب الضريبي، و ذلك بتضخيم التكاليف أو تخفيض العائد عن طريق إتباع سياسات محاسبية، بهدف إعطاء المؤشرات نتيجة تدل على أن الشركة لديها قدرة على تحقيق نمو في الأرباح.²

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 68.

² James R-hitchner, **financial valuation work book**, John Wiley & Sons, 2006, P 231.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

4- نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

تقيس لنا نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية قيمة السهم في السوق المالية مقارنة بالتكلفة التاريخية مماثلة في قيمته الدفترية، وتحسب بقسم سعر السهم في سوق الأوراق المالية على القيمة الدفترية للسهم، وهي كالتالي:¹

$$\text{نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية} = \frac{\text{سعر السهم العادي في السوق}}{\text{القيمة الدفترية للسهم العادي}}.$$

وتعتمد هذه النسبة في حسابها على الأصول الملموسة و التي تعبّر عن القيمة التصافية لموجودات الشركة بعد سداد جميع التزاماتها القائمة، و هي تشير إلى عدد وحدات النقد التي يدفعها المستثمر لقاء حصوله على وحدة نقد واحدة من صافي حقوق المساهمين حيث²:

$$\text{القيمة الدفترية للأسهم} = \frac{\text{مجموع الأصول الملموسة}}{\text{مجموع المطلوبات}}$$

تشير النسبة المنخفضة إلى وجود خطأ جوهري في الشركة يحتاج إلى مزيد من الدراسة و التحليل، فإذا كانت أقل من واحد صحيح فهذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر أكبر من واحد فان هذا يعني كفاءة الإدارة المالية و أن الشركة تقوم بأداء جيد بحسب تقدير المستثمرين في الأسواق المالية من خلال مساهمتها في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

5- نسبة ريع السهم:

هي نسبة العائد النقدي التي يستوفيها حامل السهم إلى القيمة السوقية للسهم، و هي تقيس حجم التدفق النقدي الذي يحصل عليه المستثمر مقابل كل دينار من سعر السهم، وتحسب وفق الصيغة التالية:³

$$\text{نسبة ريع السهم} = \frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقى}}$$

¹ مؤيد عبد الرحمن الدوري، زناد نور الدين أديب أبو زياد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 271.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 71.

³ محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، 1 الأردن، 2011، ص 339.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

تساعد هذه النسبة في الحكم على فرص الاستثمار و مدى إمكانية الاستثمار المستقبلية، حيث يتوقف قبول المستثمر بفرص الاستثمار على حجم العوائد المكتسبة.¹

6- نسبة القيمة السوقية إلى التدفق النقدي:

تستخدم هذه النسبة في قياس وتقييم جودة أرباح الشركات، و تعتمد بشكل أساسي على التدفق النقدي التشغيلي و على مدى وجود سيولة لدى المؤسسة الاقتصادية لمساعدة على النمو و توزيع الأرباح، وتحسب وفق العلاقة الآتية²:

$$\text{القيمة السوقية إلى التدفق النقدي} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{حصة السهم من التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

7- نسبة عائد الاحتفاظ بالسهم:

يقوم المحللون الماليون باحتساب نسبة عائد الإحتفاظ بالسهم لما لها من أهمية خاصة كونها تأخذ بعين الاعتبار كافة المكاسب التي يحصل عليها حامل السهم، سواء كانت مكاسب رأسمالية نتيجة ارتفاع سعر السوق للأسهم خلال الفترة المالية أو مكاسب نقدية نتيجة الأرباح النقدية الموزعة، و يحسب عائد الإحتفاظ بالسهم وفق العلاقة الآتية³:

$$\text{عائد الاحتفاظ بالسهم} = \frac{(\text{سعر السهم السوقى في نهاية الفترة} - \text{سعر السهم السوقى في بداية الفترة}) + \text{نصيب السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقى في بداية الفترة}}$$

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية

توصف قائمة التدفقات النقدية كونها أداة تحليلية الى جانب الأدوات الأخرى للتحليل المالي، فهي أحد القوائم المالية المهمة، و التي يعتمد عليها المحلل المالي في التحليل، و منه معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي.

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 235.

² فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 73.

³ محمد مفلح عقل، مرجع سابق، ص 339.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الفرع 01: تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعريف 01: هي أحد القوائم المالية المهمة، و التي يعتم عليها المحلل المالي في التحليل، و منه معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.¹

تعريف 02: هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية و استخداماتها، و ذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تيسير مالية المؤسسة.²

و بالتالي فهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة خلال فترة زمنية معينة، و تبين مصادر هذه التدفقات و التي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، و التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، و كذلك من الأنشطة التمويلية، و تعتبر هذه القائمة مكملة لقوائم الأخرى.

الفرع 02: أهمية قائمة التدفقات النقدية و أهدافها

أهمية قائمة التدفقات النقدية

تبعد أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في تقديم المعلومة الإضافية المتمثلة في تغيرات الخزينة التي جنتها المؤسسة و التي تستعملها خلال الدورة و التي يعجز كل من الميزانية و جدول النتيجة في تقديمها، و يمكن توضيح أهمية هذه القائمة بالنقاط التالية:³

- ✓ تقدم لمستخدمي البيانات المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية و التي تقيدهم في معرفة المركز النقدي للمؤسسة.
- ✓ المساعدة على التنبؤ، حيث أن المعلومات المتوفرة عن التدفقات النقدية السابقة أو التاريخية مؤشر مساعد للتنبؤ بمقادير و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية.
- ✓ بيان التدفقات النقدية حسب الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.

¹ أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقواعد المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، 2911، ص 50.

² العيد صوفان، مرجع سابق، ص 63.

³ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 75.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

أهداف قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ قياس مستوى السيولة على المدى القصير.
- ✓ التخطيط للتدفقات النقدية الداخلية و الخارجية.
- ✓ المساعدة في التعرف على أوقات حدوث العجز الفائض النقدي.
- ✓ تحديد كمية و نوعية الاحتياجات النقدية التي تزامن و موعد الدورة التجارية.

الفرع 03: مكونات قائمة التدفقات النقدية

يتم تبويب أو تصنيف المقبولات النقدية و المدفوعات النقدية تصنيف ثلاثة حسب أنشطة المؤسسة و هي كما يلي:

1- الأنشطة التشغيلية:

هي عبارة عن الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات الشركة، و كذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية و تعتبر التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية مؤشرا هاما لبيان مدى قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية من عملياتها الرئيسية تكفي لسداد القروض و توزيع أرباح نقدية على المساهمين و تمويل استثمارات جديدة دون اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية.¹

يحسب رصيد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بالفرق بين ما يلي:

«التدفقات النقدية الداخلة (الموجبة): و أهمها المبالغ المحصلة فعلا من مبيعات السلع و الخدمات للر้าน، مدخلات الاتاوات و الأتعاب و العمولات، و الإيرادات الاستثنائية؛

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 17.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

« التدفقات النقدية التشغيلية الخارجية (السلبية) : و تتعلق بالمدفوعات الفعلية التي ترتب عن النشاط مثل تحديد الأجر و ما يتعلق بها، المبالغ المدفوعة للموردين، المصارييف المالية، تسديد الضرائب، أقساط التأمين المدفوعة، و تسديد الخدمات الخارجية.¹

2- الأنشطة التمويلية:

تفصح عن الأنشطة التي تتعلق بالتمويل طويل الأجل و السداد بحيث تعطي صورة كاملة لمستخدمي القوائم عن سياسة المؤسسات في تمويل عملياتها، و من أمثلة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي :

« "النقدية الناتجة عن إصدار الأسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.
« المدفوعات النقدية للملك في سبيل شراء أو استيراد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها؛
« النقدية الناتجة عن السندات و القروض أو كمباولات أو المرهونات العقارية أو أية أدوات اقتراض مالية قصيرة أو طويلة الأجل؛
« المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.²

3- الأنشطة الاستثمارية:

هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول والتنازل عن الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر نقدية معادلة، و ترجع أهمية إظهارها في قسم منفصل بالقائمة إلى أن تلك التدفقات توضح إلى أي مدى تم تخصيص مصادر لتوليد أرباح و تدفقات نقدية مستقبلية.³ وهي تضم ما يلي:⁴

« تدفقات نقدية موجبة: تتمثل أساسا في تحصيلات التنازل عن التثبيتات المعنوية والعينية المالية، و تحصيلات الأموال المقرضة للغير من طرف المؤسسة (ودائع و توظيفات).

¹ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 77، 76.

² شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 171.

³ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 19.

⁴ عبد الرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص 77.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

◀ تدفقات نقدية سالبة: و تمثل أساساً في المدفوعات الفعلية عن عمليات حيازة الاستثمارات بمختلف أنواعها، نفقات التصنيع الداخلي للموجودات الثابتة، القروض المقدمة لغير و مصاريف النحت و التطوير.

الفرع 04: طرق عرض جدول تدفقات الخزينة :

حدد المعيار المحاسبي IAS7 والنظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض جدول التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، و هما: الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة، و ذلك بشكل يسمح بمعرفة مساعدة مختلف الأنشطة الثلاث: الاستغلال و الاستثمار، التمويل في توليد النقدية للمؤسسة.

"فق الطريقة المباشرة يتم حساب رصيد التدفقات النقدية التشغيلية انطلاقاً من ايرادات دورة الاستغلال المحصلة فعلاً، مطروحاً منها مختلف المصروفات المدفوعة فعلاً ذات العلاقة بالاستغلال.

أما وفق الطريقة غير مباشرة فإن رصيد التدفقات النقدية التشغيلية يتم حسابه انطلاقاً من النتيجة الصافية للسنة المالية مضافة إليها التعديلات الضرورية لتحويل الربح من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، مثل إضافة الأعباء غير النقدية كالإهلاكات و مخصصات المؤونات و خسائر القيمة، و خسائر التنازل عن الاستثمارات، و انقصان مقدار التغير في رأس المال العامل و فائض التنازل عن الاستثمارات".¹

• يمكن الفرق بين الطريقتين فقط في حساب رصيد التدفقات النقدية التشغيلية، بينما رصيد التدفقات النقدية للأنشطة الاستثمارية أو التمويلية فهو متماثل بين الطريقتين.

"يفضل استخدام الطريقة المباشرة و ذلك بسبب أنها تقدم معلومات تفصيلية عن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية ، تسمح بفهم الوضع النقدي الحالي للمؤسسة، و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية و التي قد لا تكون متوفرة في ظل الطريقة غير مباشرة".²

¹ نفس المرجع، ص78

² شعيب شنوف،**التحليل المالي الحديث**، مرجع سابق، ص172

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الفرع 05: تحليل قائمة التدفقات النقدية

يوفر التحليل المالي للتدايرات النقدية معلومات مهمة لتخاذل القرارات و تمثل أهم المؤشرات فيما يلي:

1- مقاييس جودة الربحية: من أهم النسب التي يمكن استنتاجها هي:

نسبة كفاءة التدفقات التشغيلية:

نسبة كفاءة التدفقات التشغيلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الأولية (قصيرة الأجل).

و يقصد "بمتطلبات النقدية الأولية" التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية و الفوائد المدفوعة و سداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل)¹. و هي تدل على مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات و ما توفره منها:

1-1- مؤشر النشاط التشغيلي:

مؤشر النشاط التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية

توضح هذه النسبة مقدمة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي.

1-2- العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الأصول.

توضح هذه النسبة مقدمة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.²

1-3- مؤشر النقدية التشغيلية:

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الربح.

توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي.¹

¹ منير شاكر محمد و آخرون، مرجع سابق، ص164.

² لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص123.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

1- نسبة التدفق النقدي:

نسبة التدفق النقدي = التدفقات النقدية التشغيلية الدخلة / رقم الأعمال.

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان التي تتبعها المؤسسة في تحصيل النقدية.

2- مقاييس جودة السيولة المالية:

1- نسبة تغطية النقدية:

نسبة تغطية النقدية = صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

تبين هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

2- مؤشر التدفقات النقدية الضرورية:

مؤشر التدفقات النقدية الضرورية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء ومدفووعات التأجير (قصيرة الأجل).

ويعكس هذا المؤشر على قدرة المنشأة في إنتاج من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية.

3- نسبة الفائدة المدفوعة:

نسبة الفائدة المدفوعة = الفوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.²

تعد هذه النسبة مؤشر على مدى تغطية صافي التدفقات النقدية المتآتية من الأنشطة التشغيلية لفوائد المتعلقة بالقروض و الديون بأنواعها.

3- نسبة جودة السياسات المالية:

1-3- نسبة التوزيعات النقدية:

¹ محمد الحافظ عيشوش، مرجع سابق، ص 157.

² منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 165-166.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

نسبة التوزيعات النقدية = التوزيعات النقدية للمساهمين / صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية +
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج.

توفر هذه النسبة معلومات من السياسات التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح و مدى استمرار و استقرار هذه السياسة.

2-3 - نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية.¹

3-3 - نسبة الإنفاق الرأسمالي:

إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشراً عن مدى مساهمة مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة، و انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون و زيادة الاستثمارات المالية، و لذلك فإن هذه النسبة توفر مؤشراً للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة. و تقيس هذه النسبة بالمعادلة التالية:²

نسبة الإنفاق الرأسمالي: الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وقروض طويلة الأجل.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 123.

² منير شاكر و آخرون، مرجع سابق، ص 167.

المبحث الثالث: الادوات الحديثة للتحليل المالي النوعي

يتجه المحللون الماليون حالياً منهجاً جديداً يتمثل في التحليل النوعي للحديث بحيث يختلف عن المنهج التقليدي و هذا راجع إلى أن الأرقام الظاهرة في البيانات المالية هي تحصيل حاصل لبعض السياسات الإدارية، تحدد كل من نوع و طبيعة الأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد تلك البيانات.

المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي النوعي.

حتى تكتمل اهداف التحليل المالي للبيانات المالية و الخروج بدراسة شاملة لاداء المؤسسة، توجب على المحللون الماليون عدم التوقف عند التحليل الكمي لارقام الظاهرة للبيانات، بل لابد من التطرق إلى الدراسة النوعية لها.

1- مفهوم التحليل النوعي الحديث:

هي معايير ذاتية لن يكون دوماً من السهل قياسها، مثل خبرة الإدارة و مستوى تفويض السلطة، و حالة المباني و الآلات و مدى ت المناسبها مع المعروض في السوق، مستوى التكنولوجيا.¹

لم يعد التحليل المالي الأساسي مقتصرًا على التحليل الكمي فقط، عن طريق استخدام بعض المؤشرات و النسب السابقة الذكر ، لتقييم و تحليل أداء الشركة، بل امتد ذلك إلى تقييم نوعية السياسات و المبادئ و الأساليب المحاسبية المتتبعة في إعداد البيانات المالية، خاصة و أن مختلف الأرقام الظاهرة تفقد مصداقيتها لو تحلل و تقسر بدون استعمال هذا النوع من التحليل.

وفقاً للمنهج النوعي الحديث لم يعد اهتمام المحلل المالي محصوراً في المحتوى الكمي للأرقام الدفترية التي تظهر بياناتها في القوائم المنشورة، بل يتعدى ذلك للبحث إلى ما وراء تلك الأرقام في مجموعة من المميزات الخاصة لكل من ربحية المؤسسة و مركزها المالي

حسب التحليل النوعي الحديث ربحية الشركة لم يعد رقمها تمثلاً في الربح الموجود في القوائم المالية دليلاً يعطي للمحلل المالي قناعة بان أداء الشركة يسير في الطريق السليم، هذا ما عجل بتبني عوامل أخرى تعطى لتلك الأرقام الظاهرة المعنى والمدلول الصحيح.¹

¹ زينب حوري، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسطنطينية، 2002، ص 135.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يتوجب على المحل المالي وفقاً لهذا المنهج القيام بدراسة انتقادية، و ذلك بالإجابة المقنعة لمجموعة من الأسئلة بهدف الوصول إلى معناها، و هذا المجموعة من البيانات التاريخية لقطاع الذي تعمل فيه من أهم هذه الأسئلة نجد :

- ✓ هل تتسم أرباح الشركة باستمرارية التحقق أو أنها تحصل عليها بشكل مؤقت أو بشكل طاري؟
- ✓ هل الاتجاه العام للربح الصافي الدفتري قوامه الثبات أم يتجه نحو الصعود والنزول؟
- ✓ هل المبادئ والأساليب والمعايير المحاسبية المستخدمة هي المتعارف عليها؟
- ✓ بافتراض أن الشركة لم تخرج في إطار إعداد بياناتها المالية عن نطاق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، هل تتبني إدارتها من بين الخيارات و البداول التي تسمح بها هذه الأخيرة أساليب متحفظة أم متشددة مثلاً في تحديد المصارييف أو في تقييم المخزون، أو هي عكس ذلك؟

من حيث المركز المالي، لم يعد الرقم الذي يظهر في الميزانية العمومية ممثلاً الموجوداتها أو لمطالبيها أو لحقوق مساهميها، قد نجد إدارة الشركة تلتزم جانب الأمان وذلك سواء في تكوين رأس مال العامل، أم في المحافظة على نسب معقولة لسيولة أو الملاعة وفقاً للمنهج الحديث للتحليل النوعي يتوجب توفر عناصر تعطي للأرقام الظاهرة في الميزانية مدلولها الصحيح عن طريق استقصاء مدى توفر هذه العناصر عن طريق البحث عن إجابات مقنعة للتساؤلات.

- ✓ هل الأرقام التي تظهرها الميزانية العمومية للشركة لموجوداتها ومطلوباتها وحقوق المساهمين فيها هي الأقرب ما تكون قيمها العادلة، أم أنها مجرد بيانات تاريخية لا معنى لها، أو أن القيم الجارية تمثل فقط ما تزيد الإدارة أن تظهر به تلك البنود في الميزانية؟
- ✓ ما درجة مخاطر التحقق المحيطة بموجودات الشركة، و هل هي في حدود أم تتجاوز المستوى المقبول لهذه المخاطر؟
- ✓ مامدى معقولية السياسات المحاسبية التي تتبعها إدارة الشركة في تقييم الموجودات والمطلوبات و هل هي سياسات متراخية أم العكس من ذلك؟
- ✓ هل تلتزم إدارة الشركة بشان هذا التقييم بما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها

¹ Richard, Christelle, robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, paris 2002, p 6.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

بضرورة أن يتم هذا التقييم بموجب أساليب موضوعية و من قبل خبراء معتمدين؟¹

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي النوعي الحديث

للتحليل النوعي أهمية كبيرة لا تنقص عن أهمية التحليل الكمي، و هذا باعتباره أساسيا في تحليل القوائم المالية و تفسير بعض النتائج المخزنة ما وراء الأرقام، و تتمثل أهميته في:

- » تحديد درجة الاستقرار التي تميز بها الشركة في أدائها داخل القطاع الذي تتنمي إليه.
- » تحديد طبيعة السياسات الإدارية المتبعة من طرف إدارة الشركة.
- » تفسير مختلف النتائج المحصلة من التحليل الكمي للبيانات المالية وإسقاطها على واقعها المالي.
- » إبراز نوعية الأرباح المحققة مع تحديد طبيعتها أن كانت تميز باستقرارية، أو هي كنتيجة لنشاط معين.
- » تحديد درجة الخطر المحيطة بأصول الشركة، مع توضيح نوعيتها ودرجة سيولتها.
- » إبراز القيم العادلة لاستثمارات الشركة، بالإضافة إلى نوعية نشاطها.
- » تحديد نوع الأساليب المحاسبية المتبعة و مدى إحترامها للمعايير المتყق عليها.
- » إعطاء للأرقام الظاهرة في القوائم الأساسية، الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة الكشوفات النقدية المدلول الحقيقي بعيدا عن التضخيم أو النقليل في النتائج الظاهرة بها.
- » المستوى التكنولوجي للشركة، و قدرتها على مواكبة التقدم في هذا المجال.²

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي النوعي الحديث

للتحليل النوعي الحديث عدة معايير أساسية تمحور حول:

1- كفاءة الإدارة:

هي تلك الإدارة التي تهدف إلى حسن استخدام الموارد المادية والبشرية لتحقيق الهدف المنشود، حيث أصبح موضوع كفاءة الإدارة يحظى باهتمام كافة المسيرين على المستويات المختلفة، خاصة وأن الإدارة الحديثة أصبحت تعتمد على المعلومة السريعة المتغيرة في جميع مراحلها، بدءا بالمعلومات المتعلقة بأذواق المستهلكين و قراراتهم الشرائية، وأنشطة و المنتجات المنافسين ، و انتهاء بالمعلومات

¹ محمد مطر ، مرجع سابق، ص 411,413.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

الخاصة بالسلسلة الطويلة لعملية الإنتاج و كل حلقة من هذه السلسلة تتتنوع احتياجاتها من المعلومة بأفرعها المختلفة، ما بين نظم التحكم الآلي في الآلات و خطوط الإنتاج ، و التحكم في سرعة الإنتاج و اختيار المقاييس، و تنسيق و ضبط عمليات الإنتاج و ضبط النوعية و تنفيذ التصميم بنظم تداخل فيها مع الآلات، و بعد ذلك نظم معلومات البيع و التسويق و المخازن و العمليات المالية و الإدارية المختلفة، هذه المعلومات في حالة استغلالها بطريقة جيدة ستؤدي حتما إلى تخفيض تكلفة الإنتاج و رفع كميات المنتج و مضاعفة مستوى جودة السلعة، مما يؤدي وبالتالي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، كما يمكن تقويض السلطة إلى شخص آخر من داخل التنظيم من أجل توسيع نطاق التسيير¹

2- نوعية التكنولوجيا المستخدمة: تعرف التكنولوجيا بانها التطوير و تطبيق الادوات و ادخال الآلات و المواد و العمليات التقائية و التي تساعده على حل المشاكل البشرية الناتجة عن الخطأ البشري.²

و هناك من يعرفها بانها: الجهد الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير اساليب اداء العمليات الانتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات و الأنشطة الإدارية و التنظيمية و الاجتماعية، و ذلك بهدف التوصل إلى اساليب جديدة يفترض أنها اجدى للمجتمع.³

و تعرف التكنولوجيا كذلك على أنها مجموعة من التقنيات المتسلسلة الإنتاج مصنوع بطريقة آلية متطرفة⁴ إن هذه التعريف تؤكد الآتي :

2-1- مفهوم الجهد المنظم الرامي: و هذا يعني أن التعامل مع التكنولوجيا ينبغي أن يتم في إطار جهود منظمة، و ليس من خلال جهود مت�اثرة متفرقة، و ذلك يعني أن تكون هناك إستراتيجية تكنولوجية لها خططها و برامجها و أجهزتها المسئولة، تقدر الأولويات و تضع برامج التنفيذ بناءا على دراسات مستفيضة عن ظروف الواقع البيئي و الأهداف المراد تحقيقها.

2-2- استخدام نتائج البحث العلمي: التكنولوجيا هي الحلقة الوسطية بين البحث العلمي و بين الصناعة، و هذا يؤكد أن المنتجات المختلفة الجديدة ليست تكنولوجيا و إنما هي نتائج التكنولوجيا،

¹ خيري علي الجزيري، مقدمة في مبادئ الادارة، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر، 2002، ص 242، 241.

²<https://m.marefa.org/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%A7>

Le 25/6/2020 , à 16 : 55.

³ جمال ابو شنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع من البداية وحتى الان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص 81.

⁴ محمد مسن، التغيير الاقتصادي للمؤسسات، منشورات الساحل، الجزائر، 2001، ص 83.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

فالتكنولوجيا هي فن وضع العلوم التقنيات و القواعد الأساسية التي تدخل في تصميم المنتج و طرق إنتاجه، طرق التسيير و أنظمة المعلومات في الشركة .

و كما هو معلوم تفاوت نسبة التكنولوجيا المتطرفة المستخدمة من شركة إلى أخرى و التي تعمل داخل نفس القطاع هذا ما سيؤثر على قدرتها في المنافسة سواء بالإيجاب أو السلب.¹

3- نوعية المبني و الآلات وعلاقتها بالتكنولوجيا:

تعد المبني و الآلات واحدة من المعايير النوعية، خاصة و أن هذه الأخيرة ترتبط بما هو معروض في السوق، كون مستوى التكنولوجيا و تطورها تتطلب عملية التغيير في الآلات من أجل تحقيق انتاج أكبر، و لا يحصل هذا التغيير التكنولوجي إلا لدى الشركات التي تستطيع الإبتكار التكنولوجي او تكون قادرة على جلبها رغم ثمنها الباهض، و لكن تطبيق أساليب تكنولوجيا جديدة في الإنتاج لا يعد هو الوسيلة الوحيدة للتقدم التكنولوجي، ذلك أن هذا الأخير يمكن أن يتمثل في شكل درجات عالية من الكفاءة الإنتاجية، كما يمكن أن يتولد من تطبيق الأساليب الإنتاجية القائمة بشكل أكثر فعالية، و سوف تكون هناك فرص متاحة لتحسين الأساليب الفنية للإنتاج، و أن الدافع الكبير لتبني تكنولوجيات جديدة هو دون شك زيادة الربحية، ذلك أن كل إبتكار تكنولوجي أو الحصول على أي إبتكار تكنولوجي لابد أن يسفر عن تأثير مرغوب (عائد إقتصادي) لينعكس ذلك على تكثيف القوة التنافسية للمؤسسة في السوق.²

4- نوعية الاتصال داخل الشركة:

تلخص التعارف التالية دور الاتصال داخل الشركة و مدى تطوره في الحصول على المعلومة بالسرعة المطلوبة و بتكلفة تقترب من الصفر:

"عملية سلوكية بين إنسان و آخر أو بين مجموعة من الأفراد و آخرين، تتضمن معلومات و أفكار و تستخدم عدة أساليب في سبيل تحقيق الأهداف".³

"الاتصال يحدث عندما توجد معلومات في مكان ما أو لدى شخص ما، و نريد إيصالها إلى مكان آخر أو شخص آخر".

"هو استعمال الكلمات أو الرسائل، أو أي وسيلة مشابهة للمشاركة في المعلومات حول موضوع أو حدث".¹

¹ عبد الحميد بهجت فايد، ادارة الانتاج، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1997، ص 83.

² زينب حوري، مرجع سابق، ص 91.

³ محمد قادرى، الاتصال الداخلى في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجister، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2010، ص 31.

الفصل الثاني: مساعدة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

مما سبق نلاحظ أن نوعية الاتصال تحدد طبيعة و نوعية التنظيم الإداري، حيث يقصد به مختلف الوسائل التي تستخدمها ادارة الشركة من المديرين والأفراد العاملين بها لتوفير معلومات لباقي الأطراف الأخرى².

5- نوعية أرباح الشركة:

يهدف هذا النوع من التحليل إلى التحقق من أن الرقم الدفتري لصافي الربح الظاهر في قائمة الدخل، يعطي صورة صادقة و عادلة عن النتيجة السنوية لأعمال الشركة و أن هذه النتيجة ليست مؤقتة أو طارئة، بل يتوقع لها أن تستمر لتمكن الشركة من تحقيق معدلات نمو معقولة و ارتفاع في القيمة السوقية لأسهمها على مدار الدورات القادمة و وفقاً لهذا المنهج النوعي في تحليل نوعية أرباح الشركة، توصف هذه الأخيرة بانها عالية الجودة و النوعية، اذا اقتنع المحلل المالي بأن المباديء و الأساليب المتتبعة في اثبات و قياس عناصر ايرادات الشركة و مصروفاتها من النوع المترافق، و العكس من ذلك توصف أرباح الشركة بان جودتها و نوعيتها متذبذبة، اذا تبين للمحلل المالي بأن المباديء و الأساليب المتتبعة في اثبات و قياس عناصر ايرادات الشركة و مصروفاتها من النوع المترافق³.

خلاصة الفصل الثاني:

يتضح من خلال هذا الفصل أن التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسات باستخدام الأدوات التقليدية، التي تعتمد على النسب المالية المستخرجة من بنود الميزانية و جدول حساب النتائج تكون غير دالة بشكل واضح و دقيق. لذلك أصبح يستخدم التحليل المالي أدوات تنبؤ حديثة في تحليل القوائم المالية حيث تتضمن تنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى الأساليب الكمية والنوعية و تحليل جدول تدفقات النقدية.

إن الخطر المالي متواجد بالضرورة في محیط المؤسسة الداخلي و الخارجي، و تؤثر في كل جوانب النشاط القائم بها، و التنبؤ بالفشل المالي ضروري لتقاضي نتائجه التي عادة ما تجبر المؤسسة على الإنسحاب من دنيا الأعمال.

¹ ناصر دادي عدون، الاتصال و دوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الطبعة الاولى، الجزائر، 2004، ص 13.

² عمار بن مالك، مرجع سابق، ص 85.

³ محمد مطر، مرجع سابق، الطبعة الثانية، ص 414.

الفصل الثاني: مساهمة الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة

يعتبر أسلوب النسب هو الأساس في تكوين الأساليب الكمية، و ذلك من خلال ايجاد العلاقات بين بنود قوائمها المالية ثم يتم توظيف تلك النسب في شكل متغيرات تدخل في الأساليب الاحصائية و الرياضية، فالأساليب الرياضية تهدف الى صياغة العلاقات بين النسب في شكل نموذج يتضمن متغيرا مستقلا و متغير تابعا و يبحث أثر احدهما على الآخر ، و بالنسبة للأساليب الاحصائية فتستند إلى السلسل الزمنية لمجموعة بيانات و لعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة.

و يعد جدول التدفقات النقدية تقرير عن مصادر و استخدامات النقدية و صافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، كما يحاول التحليل المالي معرفة أي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية و التمويلية التي تدر على المؤسسة أكبر كمية من التدفقات النقدية، و يعتبر فهم و قراءة الأساليب النوعية ضرورية.

الفصل الثالث

دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة

للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

تمهيد :

بعدما نظرنا في الفصلين السابقين للجانب النظري المتعلقة بالتحليل المالي بأدواته التقليدية و الحديثة المستخدمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز "SONALGAZ" وحدة ميلة. و قصد الوقوف على حقيقة الوضع المالي لها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نتناول في البداية التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، ثم التطرق إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة باستخدام الاتجاهات التقليدية للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و بعد ذلك القيام بتطبيق الأدوات الحديثة للتحليل المالي على المؤسسة محل الدراسة.

حيث ستكون الدراسة الميدانية في هذا الفصل وفقاً للمباحث التالية :

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز وحدة ميلة .

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) باستخدام الأدوات الحديثة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز.

تعتبر المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز "سونلغاز" من المؤسسات الكبرى على المستوى الوطني و المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية و الغاز في الجزائر. و من مهامها الرئيسية نجد إنتاج و نقل وتوزيع الكهرباء، و كذا نقل و توزيع الغاز.

يتضمن هذا المبحث لمحنة تاريخية عن المؤسسة، و تعريفاً موجزاً لها و لمهامها الرئيسية، بالإضافة إلى هيكلها التنظيمي، وكذلك الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.

المطلب الأول: لمحنة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

تم إنشاء شركة سونلغاز التي تعرف بشركة الكهرباء و الغاز الجزائرية سنة 1947 المعروفة اختصارا بالحراف الرامزة "EGA" (Electricité et Gaz Algérie) في العهد الاستعماري، وبعد الاستقلال ما بين 1962_1968 تم تأسيس الشركة وصيانة البنية القاعدية الموجودة وأصبحت باسم "EGA" الشركة الجزائرية للكهرباء و الغاز. وفي سنة 1969 صدر المرسوم التنفيذي رقم 6959 المؤرخ في 26/07/1969 بالجريدة الرسمية المؤرخة في 01/08/1969، حيث حدد لها المرسوم مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد وبهذا فقد أصبحت مديرية الكهرباء و الغاز تحوز على احتكار إنتاج ونقل و توزيع و استيراد و تصدير الطاقة¹، و تحولت "EGA" إلى الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز "SONELGAZ" اختصارا لـ:

(Société Nationale de l' Electricité et de Gaz).

قد مررت المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز في تطورها بعدة مراحل نلخص أهمها فيما يأتي² :

أولا: إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

تزودت المؤسسة سنة 1983 بستة مؤسسات للأشغال المختصة:

-كهريف للإنارة وإيصال الكهرباء.

-كهركيف للتركيبات والمنشآت الكهربائية.

-قناغاز -إنجاز شبكات لنقل الغاز.

-اينرغا للهندسة المدنية.

-التركيب للتركيب الصناعي.

-المؤسسة لصنع العدادات و أجهزة القياس و المراقبة.

بفضل هذه المؤسسات المتفرعة أصبحت سونلغاز تملك حالياً مؤسسات أساسية كهربائية و غازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

ثانيا: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز

في سنة 1991 و بموجب المرسوم التنفيذي رقم 475-91 المؤرخ في ديسمبر 1991 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز إلى المؤسسة العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري "EPIC" التي تسهر على أداء الخدمة العمومية في مجال الكهرباء و الغاز داخل التراب الوطني الجزائري .

¹ معلومات محصلة من وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

² مريم بابي، السوق السيندي و إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية السوق - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء و الغاز، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة متوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2008، ص 243

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

أما في سنة 1995 وبتصور المرسوم التنفيذي رقم 95-280 المؤرخ في 17 سبتمبر 1995 فقد أكد الشكل القانوني "السونلغاز" على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تابعة لوزارة الطاقة والمناجم، لها شخصية معنية، و تتمتع بالإستقلالية المالية.

ثالثا: تغيير الشكل القانوني للمؤسسة العمومية للكهرباء والغاز

في سنة 2002 وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 195-02 المؤرخ في 1 جوان 2002 تم تحويل المؤسسة العمومية للكهرباء و الغاز إلى مؤسسة مساهمة لذا تعين عليها حيازة حافظة أسهم و قيم منقولة مع إمكانية امتلاك أسهم في مؤسسات أخرى تنشط بواسطة فروعها لنشاطات إنتاج، نقل و توزيع الكهرباء، و كذا نقل و توزيع الغاز، يقدر رأس المالها بمائة و خمسين مليار دينار جزائري (150000000000.00 دج) موزعة على مائة و خمسين ألف (150000) سهم، قيمة كل سهم مليون دينار جزائري (1000000.00 دج) تكتبه و تحررها الدولة دون سواها، و حسب المادة (165) من القانون 01-02 المؤرخ في 5 فيفري 2002 فإن الدولة لها حق امتلاك أغلبية الأسهم فيها.

رابعا: إعادة هيكلة وظيفة التوزيع

في سنة 2006 تم إعادة هيكلة وظيفة التوزيع أين أوكلت إلى 04 فروع تتمركز على مستوى الجزائر، الوسط، الغرب، الشرق، و هي¹:

- ✓ سونلغاز توزيع الجزائر (SDA) : وهي شركة مساهمة متفرعة عن المجمع منذ 2002 برأس المالها قدره تسعة ماليين دينار جزائري (9000.000.000) وتغطي نواحي العاصمة بومرداس و تيبازة.
- ✓ سونلغاز توزيع الوسط : (SDC) أنشأت هذه المؤسسة في جانفي 2006 برأسمال قدره 150 دينار جزائري و تغطي مناطق البويرة، المسيلة، الجلفة ، الأغواط، بسكرة ، إلizi، ورقلة، تizi و زو، غرداية، تمنراست.
- ✓ سونلغاز توزيع الغرب: (SDO) هي فرع من مجموعة مديرية الكهرباء والغاز و شركة مساهمة برأسمال قدره 25 مليار دينار جزائري (25000.000.000) و تغطي مناطق الغرب الجزائري.
- ✓ سونلغاز توزيع الشرق (SDE): هي شركة مساهمة و فرع مجمع مديرية الكهرباء والغاز برأسمال قدره 24 مليار دينار جزائري (240.00.000.000) يقع مقرها بقسنطينة و تغطي الولايات التالية : قسنطينة، ميلة، سطيف، جيجل، سكيكدة، بجاية، خنشلة، باتنة، أم البوachi، تبسة، قالمة، عنابة، سوق أهراس، مسيلة، برج بو عريريج، الطارف.

أما الوظائف و المهام الموكلة لفروع التوزيع فتتمثل في الآتي²:

- شراء الطاقة الكهربائية و الغازية و إعادة بيعها للزبائن التوتر المرتفع HT، التوتر المتوسط MT، التوتر المنخفض BT، الضغط المنخفض BP، الضغط المرتفع HP، الضغط المتوسط MP.
- المشاركة في إعداد السياسة التجارية للمجمع من ناحية تحديد الأسعار، خدمة الزبائن، تطوير المبيعات، الشروط التجارية.
- تطبيق السياسة التجارية للمجمع وذلك بإعداد قواعد تسيير الزبائن والقواعد التجارية ومراقبة تطبيقها.

¹ معلومات محصلة من مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

² المرجع نفسه.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- إشاع في أحسن الظروف طلبات ربط زبائن الكهرباء و الغاز و جلب النصح و المساعدة لهم في حدود دفتر الشروط و القواعد المعمول بها.
- المشاركة في إعداد التخصصات التقنية اختيار المعدات ومصادقتها.
- مصادقة برامج الاستثمار المشاركة في إعداد المخطط الوطني للكهرباء و المخطط الوطني لتطوير شبكات الغاز و السهر على التحكم في تطبيقها.
- المشاركة في صيانة أنظمة التسيير.
- إعداد الدراسات التنظيمية الخاصة بالتوزيع بالتجانس مع قرارات المجمع.
- السهر على تسيير و تطوير الموارد البشرية و الوسائل المادية الازمة لسير التوزيع.
- السهر على سالمة الأفراد و الممتلكات التي هي في عالقة مع أنشطة التوزيع.
- ضمان نوعية إنتاج و نقل و توزيع الطاقة الكهربائية و كذا ضمان توزيع الغاز في إطار احترام شروط الحماية و الأمن و بأقل التكاليف.
- ضمان التموين اللازم لتحقيق و تنفيذ البرامج المسطرة.
- توفير المنشآت الضرورية (التجهيزات، الهياكل البنائية) لضمان سير مهمتها.
- التحديد و التعريف بالكيفيات و الإمكانيات المتعلقة بالتطبيق (التجهيزات و التركيبات الكهربائية و الغازية) و كذا المتعلقة بأجهزة القياس و الحساب.
- ضمان التحكم في السير الحسن للبرامج.
- تساهم في السياسة المنتهجة من طرف المديرية العامة فيما يخص الأداءات المقدمة للعملاء.
- ضمان تطبيق التنمية فيما يخص البناء الإصلاح و استغلال الموارد.
- ضمان أمن الأشخاص و المواد التي لها علاقة مع نشاط العمل و التوزيع.
- ضمان تمثيل مديرية الكهرباء و الغاز على المستوى المحلي أحسن تمثيل.

عموما فإن مؤسسات التوزيع تضمن تحقيق الاستثمارات للمؤسسة و التحكم في الطاقة و هو عامل ضروري للاقتصاد العام، و بصفة خاصة الدراسات و الرقابة و تحقيق ميزة إستراتيجية في التطور الاقتصادي و الصناعي للوطن.

المطلب الثاني: تعريف مديرية توزيع الكهرباء و الغاز - ميلة

تم فتح شعبة الكهرباء و الغاز بولاية ميلة سنة 1987 و كانت تقتصر فقط على متابعة أشغال الكهرباء و الغاز و التدخل من أجل إصلاح الأعطال الناتجة آنذاك، و في جانفي 1992 تم فتح مركز ميلة و كانت له الاستقلالية التامة في إدارة شؤون الولاية فيما يخص التزود بالطاقة الكهربائية و الغازية.

بموجب التحولات التي طرأت على مجموعة مديرية الكهرباء و الغاز سنة 2005 قام مجلس إدارة المجموعة بإعادة تسمية مراكز التوزيع إلى مديريات جهوية، و في سنة 2009 و بموجب توصيات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 12/03/2009 تم تحويل مرة أخرى تسمية المديريات الجهوية إلى مديرية التوزيع، تقع مديرية التوزيع لولاية ميلة شارع جبهة التحرير الوطني رقم 43 ميلة، نسبة تغطية الكهرباء

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

على مستوى إقليمها وصل إلى 98% بينما وصلت نسبة تغطية الغاز إلى ما يفوق 70% . ومن مهامها مالية¹:

- ❖ استغلال، صيانة، تطوير شبكات التوزيع للكهرباء والغاز في الأماكن النائية.
- ❖ تطوير الشبكة لتمكين إيصال الزبون بالمنتج.
- ❖ تسويق الكهرباء و الغاز.
- ❖ تمكين استمرارية النوعية بأقل سعر.

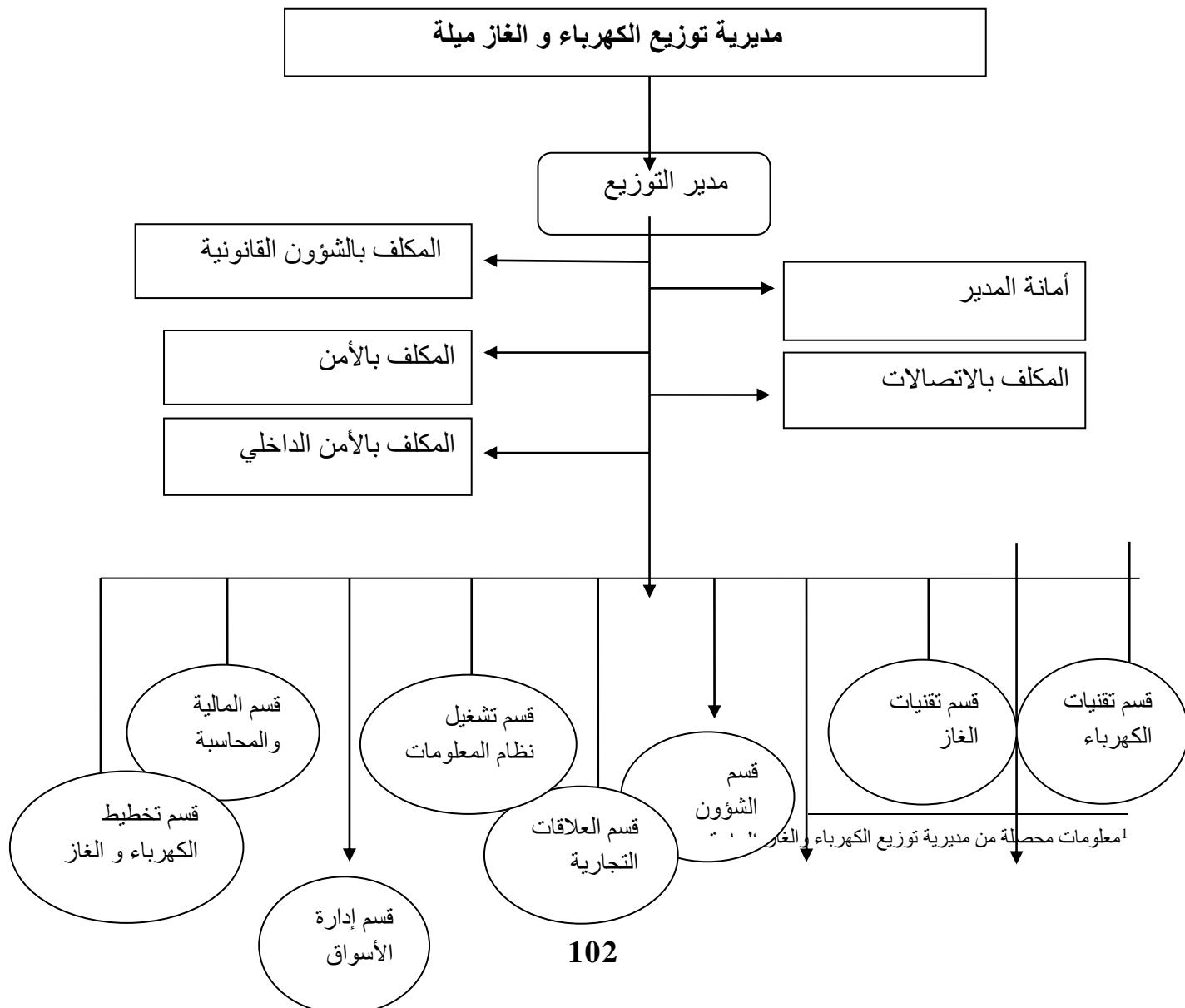
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز ميلة

يعني الهيكل التنظيمي الطريقة التي يتم بها تقسيم أنشطة المؤسسة و تنظيمها، فانتظام الوظائف و ترابطها يؤدي بالضرورة إلى مسيرة المحيط الذي تعيش فيه، حيث تسعى مديرية توزيع الكهرباء و الغاز إلى الاهتمام بهذا التنظيم من خلال إجراء التعديلات اللازمة حسب متطلبات النشاط.

الفرع الأول: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

يمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للمديرية في الشكل التالي:

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز (وحدة ميلة)



الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

العنوان: إعداد الطالبيين بمراحلهم على وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة

قسم الموارد
البشرية

قسم دراسة وتنفيذ
أشغال الكهرباء
11:11

ويتم شرحها كما يلي:¹

► أولاً: مدير التوزيع: يعتبر المدير المسؤول الأول في المديرية، و تتمثل مهامه فيما يلي:

- ✓ تنظيم و تسيير و مراقبة كل الإمكانيات الموضوعة تحت تصرفه من أجل خدمة المواطن فيما يتعلق بتوزيع الكهرباء والغاز في أحسن الظروف.
- ✓ توجيهه وقيادة أعمال إنجاز المخططات و البرامج و الميزانيات في المديرية الخاصة بتوزيع الكهرباء و الغاز عبر اختصاص ولاية ميلة.
- ✓ يشارك في مختلف العقود.

✓ يسهر على أمن المديرية كما أنه يشرف على حسن سير كل مصالح المديرية.

► ثانياً: أمانة المدير(الأمانة العامة): تكون تحت إشراف المدير و هي تتولى المهام التالية:

- المراسلات و البريد.
- تنظيم الملفات و الوثائق و استقبال الزبائن.
- تسجيل المكالمات الهاتفية و ضبط المواعيد للمدير.
- طباعة الرسائل و الوثائق السرية وهي مكلفة بمخالف أعمال الرقمية و كتابة البرقيات.

► ثالثاً: المكلف بالاتصالات: تتمثل مهامه فيما يلي:

- ✓ تصميم و تنظيم المعلومات الموجهة للعامة و الزبائن خاصة باستعمال (الملصقات الجرائد المنشورات، الصحافة، الإذاعة المحلية، الإصدارات...) و ذلك بالاعتماد على الأهداف العامة للمؤسسة.

✓ المشاركة مع المديرية العامة للتوزيع في الأنشطة التجارية.

► رابعاً: المكلف بالشؤون القانونية: تتمثل مهامه فيما يلي:

- ❖ التكفل بالشأن القانونية لهيأكل المديرية.
- ❖ دراسة وفض القضايا و المشاكل ذات الطابع القانوني.
- ❖ تمثيل مديرية الكهرباء و الغاز ببعثة المديرية أمام الهيئات القانونية وأخذ الإجراءات الودية لصالح المجموعة.
- ❖ متابعة قرارات المحكمة.
- ❖ ترسيم و مراقبة الملفات المعقدة.

❖ تقييم و نشر المعلومة القانونية في نطاق الحاجة.

- ❖ المشاركة في تحرير دفاتر الشروط و العقود و في تشكيل لجنة السوق، التكفل بالشأن القانونية لهيأكل المديرية.

► خامساً: المكلف بالأمن:

- ✓ القيام بالزيارات مع برمجة عمليات النوعية.

¹وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- ✓ تحضير اجتماعات لصالح المديرية.
 - ✓ القيام بتحضير حوادث محاكية للحوادث الحقيقة و هذا بالتعاون مع المصالح التقنية.
 - ✓ تطبيق كل التوجيهات و التعليمات المتوقعة بالصحة و السالمة.
- ▷ **سادسا: المكلف بالأمن الداخلي:** يتمثل مهامه في:
- ✓ المتابعة المستمرة لكل أشكال الأمن الداخلي للمديرية الجهوية، و لمصالح التقنية للكهرباء و الغاز و المصالح التجارية (الوكالات).
 - ✓ الإعلام الدوري لمساعد المدير الجهوي.
 - ✓ إنجاز التقارير في الوقت اللازم إذا تعلق الأمر بحادث طاري.
 - ✓ إجراء دوريات عبر كل الوحدات التابعة لها إقليميا و دراسة ميدانية لأجهزة الأمن و وضعيتها.
 - ✓ إعداد مخطط الأمن الداخلي PSI لمديرية الجهوية بالتعاون مع مهندس الأمن والسلطات المحلية.
- ▷ **سابعا: الأقسام والمصالح:**
1. قسم تقنيات الكهرباء: و ينقسم إلى¹:
- أ_ مصلحة مراقبة تقنيات استغلال الشبكات: و تنقسم إلى شعب :
- ✓ شعبة استغلال الشبكات: و مهامها هي:
 - تحضير برامج لصيانة المشاريع.
 - تصميم المخططات البيانية للمراكم ذات الأهمية.
 - مراقبة إنجاز برامج الصيانة.
- تأمين التنسيق بخصوص الاستغلاليين مراكز النقل و المديرية التقنية للمديرية العامة.
- ✓ شعبة المشاريع : و من مهامها:
 - متابعة و تحليل إحصائيات المشاريع.
 - تعين تصميم كل البطاقات للشبكات الجوية للمركز و الشبكات تحت أرضية على حسب حجم المدن و المعايير المعمول بها.
 - ضمان تسيير المحولات.
- ب_ مصلحة تطوير شبكات الكهرباء: و تتضمن نشاطاتها الوظيفية ما يلي :
- ✓ تصميم المخطط البياني العام للمديرية الجهوية الخاص بتوزيع الكهرباء.
 - ✓ ضمان وتأمين حاجات المديرية الجهوية للتوزيع المتعلقة بالدراسات المتخصصة (للخسائر و التعويضات).
 - ✓ تكوين بنك معلومات خاص بحاجات الدراسات (متابعة النفقات نسب تطوير المشاريع، و تصليح جميع الأعطال في هذه المشاريع).

¹وثائق داخلية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

✓ الانجاز السنوي لمخطط التجهيز على المدى المتوسط والقصير بناءاً على القرارات المتخذة من طرف مختلف اللجان وضمان تنفيذ هذه القرارات.

ج_ مصلحة أشغال الضغط المنخفض: و تقوم بتنفيذ مشاريع ربط وتمويل الزبائن الجدد و التكفل بأعمال صيانة المشاريع و تصليح جميع الأعطال فيه.

د_ مصلحة صيانة الكهرباء: و تتكفل هذه المصلحة بنشاطات البحث عن الأعطال في الكوابل و إجراء الاختبارات عليها، إضافة إلى ذلك مهام ضمان تسبيير و صيانة أجهزة العدادات و أجهزة القياس و حماية كل التجهيزات الإلكترونية.

2. قسم تقنيات الغاز : و ينقسم هذا القسم إلى عدة مصالح¹ :

أ_ مصلحة استغلال الشبكات: و من أهم نشاطات هذه المصلحة :

- ✓ تتنفيذ برامج الصيانة للمشاريع الخاصة بالغاز.
- ✓ تولى وظيفة متابعة وتحليل الإجراءات الدورية.
- ✓ إعداد مخطط طوارئ و متابعة وتحليل إحصائيات الحوادث.

ب_ مصلحة تسبيير المشاريع:

و تتكفل بمتابعة وتحليل الإحصائيات للمشاريع (شبكات الربط، حفر الغاز، و المراكز، و كذا تنفيذ المخططات لحماية القنوات الغازية).

ج_ مصلحة تطوير الشبكات:

تختص بإعداد المخطط البياني العام للمديرية الجهوية لتوزيع الغاز و تأمين حاجياتها بخصوص دراسات تدعيم و تأمين قنوات الغاز.

د_ مصلحة صيانة الغاز:

و تتركز وظيفتها في نقطتين أساسيتين:

- ✓ حماية قنوات الغاز حيث تضطلع بإعداد دراسات الصيانة، و كذا تسبيير وضمان حماية التجهيزات الحامية للقنوات.
- ✓ تعمل على تنفيذ البرامج السداسية و تحليل النتائج و كذا البحث عن مناطق تسربات الغاز و تلحيم القنوات.

3. قسم دراسة وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز: و يختص هذا القسم أساساً بوظائف :

- ✓ متابعة الطلبات المقدمة للمديرية الجهوية المتعلقة بالتزويد بالكهرباء و الغاز.
- ✓ تجميع الملفات التقنية للمشاريع الملزم إنجازها.
- ✓ تنظيم فتح الورشات مع مقاولات الانجاز.
- ✓ مراقبة وتفتيش المشاريع ميدانياً و كذا عمليات التدقيق و المصادقة عليها.
- ✓ التكفل بحل المشاكل التي تقع بالورشة.

¹معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

✓ تحرير تقارير التقدم في الأشغال اليومية والأسبوعية.
4. قسم الموارد البشرية: ويعنى هذا القسم بشؤون الموظفين حيث أن أهم وظيفة هي تنمية الموارد البشرية من حيث:

- ✓ تحفيز وتوجيه ومراقبة مخططات الموارد البشرية بالمؤسسة (التوظيف، التكوين والترقية).
- ✓ ضمان التنسيق ومراقبة نشاط الإدارات والأقسام فيما يخص تسخير الموظفين (التوظيف والاستقبال والتقويم والتحويل) يتكون هذا القسم مما يلي¹:

أ_ مصلحة الإدارة العامة : وتضطلع بالمهام التالية:

- ✓ ضمان التسخير الإداري للموظفين.
- ✓ إعداد الميزانية وعقود التسخير الخاصة بالموظفي.
- ✓ ضمان متابعة ومراقبة ظروف تسخير الموارد البشرية.
- ✓ السهر على إعداد الإحصائيات المتعلقة بالموظفي.
- ✓ رفع تقارير إلى المدير بخصوص التجاوزات المسجلة في تطبيق اللوائح وقواعد العمل.
- ✓ السهر على إعداد حسابات أجور الموظفين.

ب_ مصلحة التكوين: وتسهر على إنجاز النشاطات التالية :

- ✓ تعيين الإحصائيات الدورية للموظفين المكونين.
- ✓ تزويد المسيرين بالتحاليل والمعلومات الضرورية من أجل تحديد الاحتياجات التكوينية.
- ✓ تصميم وإعداد المخططات التدريبية.
- ✓ تنفيذ مخططات التكوين و متابعتها كما ونوعا.
- ✓ تقييم أثار ونتائج التكوين على مستوى كل إدارة وقسم وتنظيم و متابعة إنجاز نشاطات التكوين في وسط العمل.

5. قسم الشؤون العامة : وينقسم هذا القسم إلى المصالح التالية² :

أ_ مصلحة الوسائل : و من مهامها :

- ✓ تنظيم و تسخير أرشيف المؤسسة.
- ✓ استقبال و تسجيل وتوزيع بريد المؤسسة.
- ✓ ضمان التكفل بأصحاب المهمات و المدعوين من طرف المديرية.
- ✓ تعيين ملفات منشآت المؤسسة.

ب_ مصلحة المشتريات: و تتکفل هذه المصلحة بضمان تسخير وسائل و عتاد و منشآت المؤسسة، والحضور مع باقي المديريات من أجل شراء عتاد المؤسسة.

ج_ مصلحة حظيرة السيارات: و تهتم بإعداد الإحصائيات و تسخير الوقود، كما تساهم في إعداد إنجاز الخصائص النموذجية لسيارات المصلحة و الشاحنات و آلات إنجاز المشاريع.

¹معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

²معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

6. قسم العلاقات التجارية : و يقوم رئيس هذا القسم بالسهر على مراقبة المجالات التالية:

- ✓ احترام إجراءات تزويد الزبائن الجدد بداية من طلب التزويد حتى إتمام الخدمة.
- ✓ إدارة عقود الاشتراك.
- ✓ إدارة شؤون الزبائن (الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات) فيما يخص الحسابات و التغطية.
- ✓ إدارة حسابات الزبائن.
- ✓ الوقوف على احترام إجراءات تسيير الزبائن فيما يخص قطع خدمات الكهرباء و الغاز و إعادة الخدمة .

يندرج تحت هذا القسم ما يلي:

A_ المصلحة التقنية – الاقتصادية: و تتکفل بـ :

- ✓ مهام النشاط التجاري و تنمية المبيعات.
- ✓ إجراء تخفيضات بخصوص الزبائن.
- ✓ المساهمة في رسم سياسة تجارية للمجمع.
- ✓ إجراء كافة الحسابات و أعمال الجرد.
- ✓ متابعة تنفيذ الحوصلة الطاقوية وتحليل النتائج و اقتراح أنشطة للتعديل.
- ✓ متابعة وتحليل تكاليف وسائل البيع و انجاز حوصلة تجارية.

B_ مصلحة التسويق والتسييق : من مهامها تقديم النصائح للزبائن بخصوص :

- ✓ معلومات عن الغاز والكهرباء.
- ✓ خيارات التجهيز و خيارات الأسعار.
- ✓ طريقة التزويد بالأنبيب أو الأسلاك.

أما النصائح و المساعدة فيما يخص التسويق فهي تتعلق بـ:

- ✓ مستخلص الحسابات و الفواتير.
- ✓ عقود الاشتراك.

7. قسم تشغيل نظام المعلومات: و يتکفل هذا القسم بمهام :

- ✓ ضمان تسيير مركز المعالجة الآلية للمعلومات.
- ✓ تسيير جملة عتاد الإعلام الآلي بالمؤسسة و فروعها.
- ✓ صيانة و مراقبة المواد المستهلكة و كذا السهر على صيانة الأنظمة.
- ✓ تطوير التطبيقات ذات الأهمية القصوى.

8. قسم إدارة الأسواق: هذا القسم هو المسؤول عن :

- ✓ متابعة تنفيذ الاعتمادات.
- ✓ وضع دليل إحصائي من الإنجازات.
- ✓ متابعة تنفيذ البرنامج الاستثماري.
- ✓ إعداد و إطلاق المناقصات.
- ✓ جمع البيانات اللازمة لتنفيذ دراسات العمل.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

9. قسم تخطيط الكهرباء والغاز: ينقسم هذا القسم إلى مصلحتين لكل منهما مهام وصلاحيات ذكرها فيما يلي:¹

أ_ مصلحة تخطيط شبكة الكهرباء: تتمثل فيما يلي:

- ✓ وضع خطة مدير فرع توزيع.
- ✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة و تخطيط الشبكات تكمل الضغط المتوسط.
- ✓ جمع الدراسات الخاصة بضمان أغراض إدارة التوزيع.
- ✓ التحقق من صحة برنامج الاستثمار.
- ✓ التتحقق من صحة وسائل الاتصال.
- ✓ ضمان قيم الحماية.
- ✓ ضمان الامتثال لأنظمة خطة تطوير الشبكات من خلال المصادقة على نقاط اتصال الشبكة.

ب_ مصلحة تخطيط شبكة الغاز: تتمثل مهامها في:

- ✓ دراسة أنماط إعادة هيكلة و تطوير شبكات مختلف التجمعات.
- ✓ ضمان امتثال الخطة مع التضاريس.
- ✓ التحكم في بنية العمل التي أجريت من خلال الدراسات .
- ✓ المشاركة في ملف تحديث أعمال الغاز.

10. قسم المالية و المحاسبة: ويكون من²:

أ_ مصلحة المالية : و تقويم ب :

- ✓ ضمان ومتابعة حسابات الخزينة و مراقبة الشروط و التعاملات البنكية للمؤسسة.
- ✓ تحديد توقعات الخزينة على المدى القصير.
- ✓ ترافق الصناديق المالية الواردة من فروع المديرية الجهوية.

ب_ مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير : حيث تتکفل ب :

- ✓ إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة.
- ✓ إنجاز جدول التحكم و حوصلة نشاطات مركز التوزيع.
- ✓ إعداد لوحة القيادة.

ج_ مصلحة المحاسبة : ومن مهامها :

- ✓ ضمان تحقيق و مراقبة العمل المحاسبي للعمليات.
- ✓ تقيد العمليات الخاصة بما يعرف ب les caisses compte التي توضح حركة أموال.
- ✓ تقيد فواتير الأشغال.

¹ معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

² معلومات مقدمة من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية ميلة.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

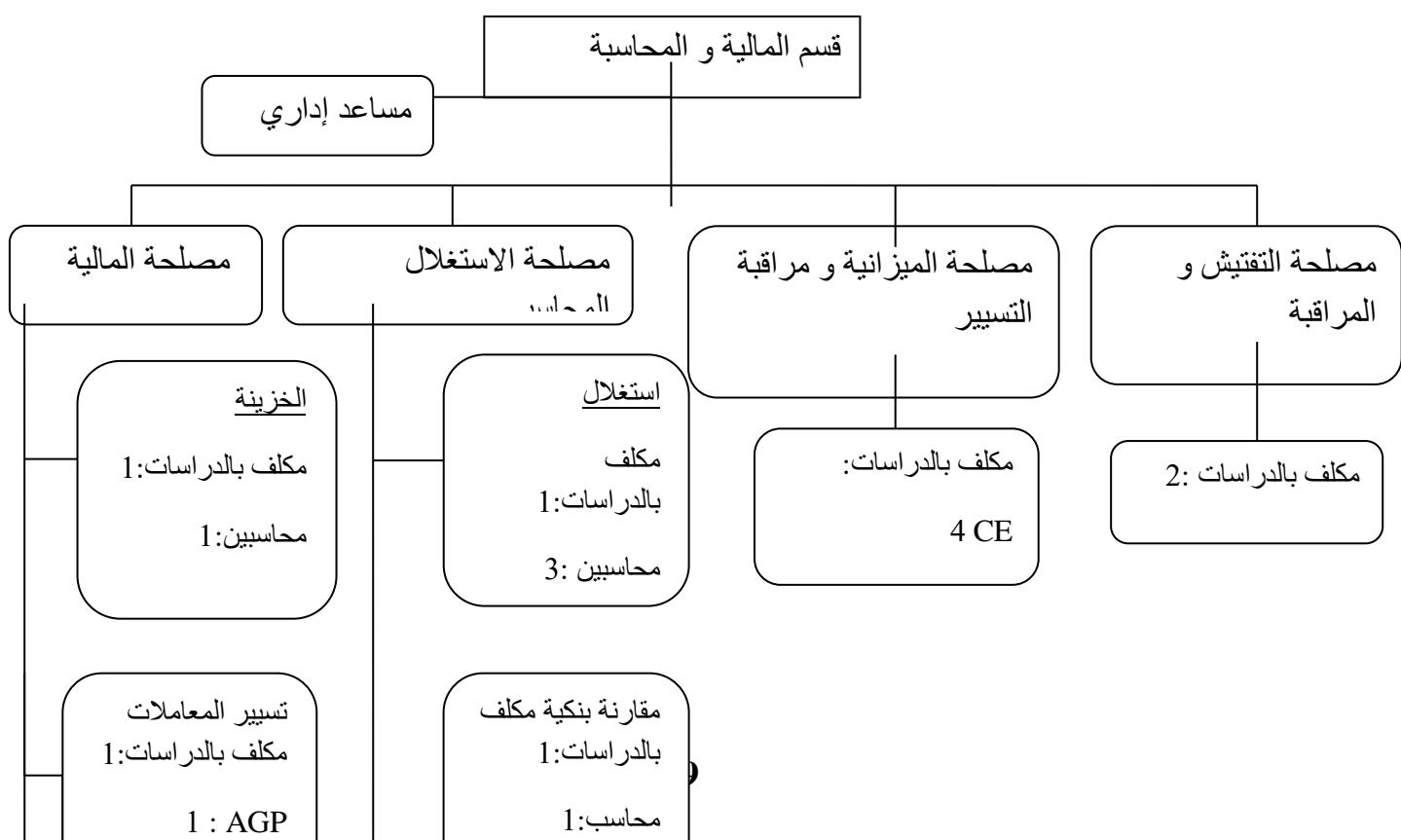
- ✓ تقيد فواتير الموردين.
- ✓ تقيد العمليات الخاصة بتسديد الموردين.
- ✓ تقيد العمليات الخاصة بالتنازل بين الوحدات.
- ✓ تصحيح الأخطاء المقيدة في مختلف اليوميات.
- ✓ إعداد جدول حسابات النتائج.

الفرع الثاني: تنظيم قسم المالية و المحاسبة والهيكل التنظيمي لها

يتكون قسم المالية و المحاسبة من عدة موظفين تابعين للمديرية، و هو مجموعة من المصالح المكلفة بالتسهيل الحسن لكل عملية محاسبية تقوم بها المؤسسة، و دراسة مالية تحويلية، من خلال تقدير الإنفاق العام و الإيرادات العامة ثم الموازنة.

كما تهدف إلى تحقيق البرامج المسطرة مسبقا و معرفة الوضعية المالية للمؤسسة من ربح أو خسارة. والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية.

الشكل رقم(09): الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة



الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المصدر: وثائق داخلية خاصة بمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية ميلة.

و يمكن شرح وظائف كل قسم كما يلي:¹

1. **مصلحة الاستغلال المحاسبي:** يقوم كل موظف حسب منصبه بالمهام المنوطة به نذكرها فيما يلي :

أ. مهام رئيس مصلحة الاستغلال المحاسبي:

- ✓ تنسيق و متابعة الأعمال و الوظائف المؤدية من طرف أعون المصلحة.
- ✓ إنشاء جدول الأجور في آخر السنة.
- ✓ المساهمة في الأعمال المحاسبية في نهاية السنة.

ب. مهام المكلف بالدراسات :

- ✓ القيام بالعمليات الحسابية الخاصة بالاحتلاكات في آخر السنة.
- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإشعارات التبادل الداخلي.
- ✓ إنشاء التصريحات الشهرية للضرائب.
- ✓ متابعة و تقرير الحسابات الخاصة بالضرائب.
- ✓ تحديد رقم الأعمال للمديرية الجهوية.
- ✓ تحديد رقم الأعمال السنوي الخاضع للضريبة و متابعة عمليات الجرد.

ج. مهام المحاسب 01:

- ✓ مراقبة و القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالصندوق.
- ✓ مراقبة و معالجة الملف المحاسبي الخاص شهرياً للمديرية.
- ✓ مراقبة و القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالأشغال.
- ✓ متابعة سجل كل الطلبات الخاصة بالشيكات.
- ✓ تقرير كل الحسابات التابعة له.

د. مهام المحاسب 02:

- ✓ معالجة و تصنيف و القيام بالعمليات الحسابية للفواتير.
- ✓ مراقبة و متابعة أداء العمليات المحاسبية الخاصة بالوقود.
- ✓ تقرير كل الحسابات التابعة له.

هـ. مهام المحاسب 03 :

- ✓ مراقبة و تصنيف الملف الخاص بالأجور.

¹وثائق داخلية لقسم المالية والمحاسبة بالمديرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة بالإيجار.
- ✓ القيام بالعمليات المحاسبية الخاصة باشتراكات الضمان الاجتماعي و منح التقاعد.....الخ.
- ✓ القيام بالعمليات التي تخص الضريبة على الدخل الإجمالي.
- ✓ تقرير كل الحسابات الخاصة به.
- ✓ متابعة الأرصدة البنكية.

2. **مصلحة المالية:** تتمثل مهامها في:¹

أ_ مهام رئيس قسم المالية و المحاسبة :

- تنسيق و مراقبة كل نشاطات المصلحة.
- متابعة الأرصدة البنكية.

ب_ مهام المكلف بالدراسات :

- ✓ تقرير حسابات المدخلات والمدفوعات الحسابات الجارية البنكية للمديرية.
- ✓ متابعة حركة رؤوس الأموال.
- ✓ تأمين و متابعة الردود (Les Regets) البنكية و الحساب الجاري البريدي.
- ✓ ترأس لجنة الصفقات في المؤسسة.
- ✓ متابعة و مراقبة الأمر بالتحويل.
- ✓ إعداد لوحة القيادة شهريا.
- ✓ مراقبة و فحص القوائم المالية الختامية.

ج. مهام المحاسب :

- ✓ أداء جميع العمليات المحاسبية الخاصة بالمالية.
- ✓ متابعة الأمر بالتحويل.
- ✓ تصنيف كل الوظائف الخاصة بمصلحة الأرشيف.

3. **مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير:** تتمثل فيما يلي:²

أ_ مهام رئيس مصلحة الميزانية و مراقبة التسيير:

- ✓ مراقبة نشاطات المراقبة نشاطات المصلحة.
- ✓ إمضاء كل ما يخص مصلحته.
- ✓ مراقبة الأقسام الأخرى لضمان السير الحسن للشركة.

ب_ مهام المكلف بالدراسات لمصلحة الميزانية و مراقبة التسيير:

- ✓ إنجاز لوحة القيادة و ميزانية النشاط للمديرية.
- ✓ متابعة مدفوعات الاستثمار وإنتهاء القروض.

¹وثائق داخلية لقسم المالية و المحاسبة بالمديرية.

²وثائق داخلية لقسم المالية و المحاسبة بالمديرية.

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)**

✓ تحديد الميزانية السنوية للمديرية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المبحث الثاني: استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز وحدة ميلة

يتم من خلال هذا المبحث تحليل القوائم المالية الخاصة بمؤسسة سونلغاز وحدة ميلة حيث سنطلع على الميزانيات المالية المختصرة وجداول حسابات النتائج خلال الفترة 2018-2019 وذلك باستخدام الأدوات التقليدية، من أجل التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: التنبؤ بواسطة النسب المالية.

من خلال هذا المطلب سيتم إعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنوات 2018-2019 و ذلك انطلاقاً من الميزانيات المقدمة من طرف المؤسسة.

الفرع الأول : إعداد الميزانيات المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2018-2019).

أولاً: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018.

الجدول الآتي يبين لنا الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018:

جدول رقم (10): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
14172962376.76	رؤوس الأموال الخاصة	20336721666.35	الأصول غير الجارية
5299433633.34	الديون طويلة الأجل	3137721619.82	الأصول الجارية
4002047276.07	الديون قصيرة الأجل	9854734.88	قيم الاستغلال
		2955431748.52	قيم قابلة للتحقيق
		172435136.42	قيم جاهزة
23474443286.17	المجموع	23474443286.17	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالأعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الميزانية المالية للمؤسسة سنة 2018 نلاحظ بأن أصولها غير الجارية أكبر من أصولها الجارية، وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على الأصول غير جارية، أما فيما يخص جانب الخصوم فإن قيمة رؤوس الأموال الخاصة لدى المؤسسة تفوق الديون ط. الأجل و الديون ق. الأجل، بينما تعتمد بشكل أكبر على ديون طويلة الأجل من ديون قصيرة الأجل.

ثانياً: الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019.

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)**

الجدول الآتي يبين لنا الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019:

جدول رقم (11):الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
16771670287.03	رؤوس الأموال ال الخاصة الديون طويلة الأجل	21667224377.86 4207284558.80 17653050.20 3466702341.79 722929166.81	الأصول غير الجارية الأصول الجارية قيم الاستغلال قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة
5898955774.45	الديون قصيرة الأجل		
3203882875.18			
25874508936.66	المجموع	25874508936.66	المجموع

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الميزانية المختصرة لسنة 2019 نلاحظ أن مجموع الميزانية قد ارتفع مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ يقدر بـ: 2400065650.49 دج، كما نلاحظ أيضاً أن اعتماد المؤسسة يبقى وبشكل كبير على أصولها غير الجارية مع زيادة في الأصول الجارية. أما من حيث جانب الخصوم فإن رؤوس الأموال الخاصة قد عرفت زيادة قدرة بـ: 2598707910.27 دج مقارنة بالسنة السابقة، في حين شهد حجم الديون طويلة الأجل ارتفاعاً مقارنة مع سنة 2018 وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بالاستدانة مجدداً، إلا أن اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل يبقى مرتفعاً مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

الفرع الثاني: تحليل الميزانيات المالية المختصرة بواسطة النسب لسنوات (2018-2019)

نستعمل هذه النسب المالية من أجل التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة و ذلك عن طريق:

أولاً : نسب السيولة :

سيتم حساب نسب السيولة كما هو ملخص في الجدول الآتي:

الجدول رقم (12) :نسب السيولة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

النسبة	العلاقة	السنة	السنة
السيولة العامة	مجموع الأصول الجارية / مجموع الخصوم الجارية	2019 1.31	2018 0.78
السيولة	(الأصول الجارية-المخزون السلعي)/ مجموع الخصوم	2019 1.30	2018 0.78
السريعة	المتاحات النقدية / مجموع الخصوم الجارية	2019 0.23	2018 0.04

المصدر: من إعداد الطالبتي بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول العامة لسنة 2018 كانت أقل من 1، وهو ما يدل على أن الأصول الجارية لم تغط الخصوم الجارية، فالمؤسسة تواجه مشاكل في سداد التزاماتها و هذا لأن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على ديون قصيرة الأجل، في حين ارتفعت هذه النسبة إلى 1,31 في السنة المالية (2019)، مما يبين وجود فائض في الأصول الجارية بعد تغطية كل الخصوم الجارية .

أما بنسبة للسيولة السريعة نلاحظ أنها خلال سنة 2018 كانت مرتفعة و هي تفوق النسبة المثلثى (والتي تتراوح ما بين 0,3 و 0,5)، و في سنة 2019 كانت هناك زيادة معتبرة في هذه النسبة وصلت إلى 1,30 مما يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها، لأن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشرا ايجابيا للمؤسسة ، لكن ارتفاعها أكثر من اللازم قد يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية المؤسسة نتيجة تجميد الأموال.

أما نسب النقدية ففي سنة 2018 كانت نسبة 4% وهي نسبة منخفضة، وفي السنة المالية ارتفعت بشكل ملحوظ إلى 23%， إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لتوفير السيولة.

ثانياً: نسب النشاط

إن حساب هذه النسب يمكننا من قياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها و إدارة موجوداتها، و سنتطرق في هذا العنصر إلى حساب كل من: معدل دوران مجموع الأصول، و معدل دوران الأصول غير جارية، بالإضافة إلى معدل دوران الأصول الجارية.

و الجدول الموالي يتضمن رقم الأعمال للسنوات 2018 و 2019.

جدول رقم(13): رقم الأعمال للسنوات 2018 و 2019

السنوات	2018	2019
رقم الأعمال	6762658357.53	8259099758.65

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

و الجدول التالي يلخص نسب النشاط كما يلي:

الجدول رقم (14): نسب النشاط لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) خلال الفترة (2018-2019)

النسبة	العلاقة	2018	2019
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.29	0.32
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات / الأصول غير جارية	0.33	0.38
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات / الأصول الجارية	2.16	1.96

المصدر: من إعداد طالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران مجموع الأصول سنة 2018 بلغت 29%， و في سنة 2019 كانت هناك زيادة بشكل طيفي، حيث بلغ هذا المعدل 32%.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

- بالنسبة لمعدل دوران الأصول الغير جارية، فنلاحظ سنة 2018 قدرت ب 33% ثم ارتفع إلى 38% في سنة 2019 وهذا مؤشر حسن إذ بلغت قيمة الزيادة في معدل دوران الأصول غير الجارية حوالي 5%.
- أما معدل دوران الأصول الجارية، فنلاحظ أنها انخفضت سنة 2019 ، وهذا مؤشر على سوء تسيير الأصول المتداولة.

ثالثاً: نسب التمويل (النسب الهيكيلية)

و الجدول التالي يلخص نسب التمويل كما يلي:

%	المبالغ	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
---	---------	--------	---	---------	--------

الجدول رقم (15): نسب التمويل لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	العلاقة	النسب
1.05	0.96	الأموال الدائمة / الأصول غير جارية	نسبة التمويل الدائم
0.77	0.70	الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	نسبة التمويل الخاص

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المقدمة من طرف المؤسسة

$$\text{الأموال الدائمة} = \text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الأجل}$$

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد خلال سنة 2018، مع تسجيل ارتفاع سنة 2019، حيث قدرت هذه النسبة بـ 1.05، وهذا يدل على أن المؤسسة تموّل ثبيتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها الجارية .

كما نلاحظ أن نسبة التمويل الخاص خلال السنوات (2018-2019) أقل من الواحد، و هذا دليل على أن المؤسسة تغطي أصولها الغير جارية بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون طويلة الأجل.

المطلب الثاني: دراسة مؤشرات التحليل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز.

يسمح إعداد وتحليل الميزانية الوظيفية بالتعرف على مدى تحقق التوازن بين الموارد والاستهادات، و ذلك بالاعتماد على البيانات المحاسبية المستخرجة من الميزانيات الختامية في نهاية السنة المالية.

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لمؤسسة سونلغاز:

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)**

النسبة المئوية (%)	المقدار	البيان	النسبة المئوية (%)	المقدار	البيان
91.23 %	3 587 419 114 547 2 997 523 537 102 589 895 577 445	<u>الموارد الثابتة</u> • الموارد الخاصة • الديون المالية	88.68 %	3 487 078 946 185	<u>الاستخدامات الثابتة</u>
8,77%	344 456 306 081 344 456 306 081 - -	<u>الخصوم المتداولة</u> • للاستغلال • خارج الاستغلال • خزينة الخصوم	11,32 %	444 796 474 443 372 503 557 762 - 72292916681	<u>الأصول المتداولة</u> • للاستغلال • خارج الاستغلال • خزينة الأصول
%100	3 931 875 420 628	مجموع الخصوم	%100	3 931 875 420 628	مجموع الأصول

بالاعتماد على المعلومات الموجودة في الملحق سنقوم بإعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019 كما يلي:

والجدول التالي يبين الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019:

جدول رقم (16)الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية

أولاً :حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي (F.R.N.G):

1- من أعلى الميزانية:

الجدول التالي يبين رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

جدول رقم (17): رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أعلى الميزانية لسنة 2019

البيان	2019
الموارد الثابتة	3 587 419 114 547
الاستخدامات الثابتة	3 487 078 946 185
رأس المال العامل الصافي	100340168362

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

2- من أسفل الميزانية:

و الجدول التالي يبين رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة

جدول رقم (18): رأس المال العامل الصافي الإجمالي لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية لسنة 2019

البيان	2019
الأصول المتداولة	444 796 474 443
الخصوم المتداولة	344 456 306 081
رأس المال العامل الصافي الإجمالي	100340168362

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن رأس المال العامل موجب، وهذا يعني أن المؤسسة مولت جزءاً من الأصول المتداولة بالموارد الثابتة بقيمة 100340168362 دج، وهو ما يحقق توازن مالي على المدى القصير والمتوسط فهي قادرة على تلبية احتياجات دورة الاستغلال و يجعلها في وضع مالي مريح .

ثانياً: حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR):

من أجل حساب الاحتياج في رأس المال العامل ننطربق أولاً إلى حساب الاحتياج إلى رأس المال العامل للاستغلال و الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال = أصول متداولة للاستغلال - خصوم متداولة للاستغلال...(1)

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال = أصول متداولة خارج الاستغلال - خصوم متداولة خارج الاستغلال...(2)

مما سبق نجد أن الاحتياج لرأس المال العامل يكون بجمع المعادلة (1) و (2)

يتم حساب الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز كما هو ملخص في الجدول التالي .

جدول رقم (19): الاحتياج لرأس المال العامل لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019

البيان	219
أصول متداولة للاستغلال	372 503 557 762

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

344 456 306 081	خصوم متداولة لاستغلال
28047251681	الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال
00	أصول متداولة خارج الاستغلال
00	خصوم متداولة خارج الاستغلال
00	الاحتياج لرأس المال العامل خارج للاستغلال
28047251681	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالأعتماد على الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2019

من خلال الجدول نستنتج أن الأصول المتداولة للاستغلال المتمثلة في المخزونات و الزبائن و الحسابات الملحة يمكنها تغطية الديون المرتبطة بها و المتمثلة في الالتزامات قصيرة الأجل.

ثالثاً: حساب الخزينة الصافية:

و الجدول التالي يبين الخزينة الصافية للمؤسسة:

الخزينة الصافية(TN)=رأس المال العامل الصافي(FRNG)-الاحتياج لرأس المال العامل (BFR)

جدول رقم(20): الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز لسنة 2019

البيان	2019
رأس المال العامل الصافي	100340168362
الاحتياج لرأس المال العامل	28047251681
الخزينة الصافية	72292916618

المصدر: من إعداد الطالبين بالأعتماد على الجدول رقم (18) و (19).

من الجدول أعلاه، نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة، أي أن لديها فائض من المال، و يرجع ذلك إلى أن كل من رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل، و هذا يدل على أن المؤسسة تتوفّر على موجودات نقدية تسمح لها بمواجهة احتياجاتها و التزاماتها مع الغير، و هو مؤشر على قدرة و كفاءة تسيير الخزينة على مستوى المؤسسة. إلا أن هذه السيولة تمثل أموال غير مستغلة بالنسبة للمؤسسة، و أنه على المؤسسة التفكير في استغلالها شرط أن لا ينجم عن ذلك الاستغلال خطر عليها.

المطلب الثالث: تحليل حسابات النتائج للمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

سنقوم من خلال هذا المطلب بالاعتماد على جدول حساب النتائج لحساب نسب تغير النتيجة الصافية ونسب المردودية.

الفرع الأول: حساب نسبة التغير في النتيجة الصافية.

يبين لنا جدول حسابات النتائج جميع مصادر الإيرادات مقابل مصاريف المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى معرفة سيرورة نشاط المؤسسة في أي دورة مالية ، ومن خلال جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)، سيتم تحديد قيمة التغير ونسبة التغير لسنة المالية كما هو موضح في الجدول التالي:

قيمة التغير لستي (2018-2019) = استهلاك السنة المالية 2019 - استهلاك السنة المالية 2018 .

أما نسبة التغير فتحسب كمالي:

نسبة التغير لستي (2018-2019) = (استهلاك السنة المالية 2019 - استهلاك السنة المالية 2018) قسمة
استهلاك السنة المالية 2018 .

سيتم دراسة نسبة التغير في النتيجة الصافية و هو ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (21): نسب التغير في النتيجة الصافية لسونلغاز (وحدة ميله) خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
-1353410746.79	-2402955669.91	النتيجة الصافية للسنة المالية
1049544923.12	-	قيمة التغير
0.44		نسبة التغير

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدمة من طرف المؤسسة

النتيجة الصافية للسنة المالية 2018 كانت سالبة بقيمة (2402955669.91- 2402955669.91- دج) كما بقيت سالبة سنة 2019 حيث قدرت بـ (-1353410746.79- دج) إلا أن هذه الخسارة شهدت انكماش بنسبة 44%.

الفرع الثاني: حساب نسب المردودية.

سنقوم بحساب نسب المردودية المالية و المردودية الاقتصادية، حيث :

المردودية الاقتصادية = نتائج الاستغلال / الموارد الثابتة

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

و يتم حسابها في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (22): المردودية الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
573875509.09	-1612886510.05	إجمالي فائض الاستغلال

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)**

21667224377.86	20336721666.35	الموارد الثابتة
0.03	-0.08	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت سنة 2018 مردودية اقتصادية سالبة، إلا أنها حققت سنة 2019 مردودية اقتصادية إيجابية لكنها ضعيفة جدا، إلا أن الارتفاع في النسبة بشكل طفيف جدا له الأثر الحسن نوعا ما على المؤسسة.

الجدول رقم (23): المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
-1353410746.79	-2402955669.91	النتيجة الصافية
16771670287.03	14172962376.76	الأموال الخاصة
-0.08	-0.17	نسبة المردودية المالية

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حساب النتائج للمؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة المردودية المالية متدهورة جدا ، حيث حققت المؤسسة نتائج سالبة في سنة 2018 و2019 وهذا راجع إلى النتيجة الصافية، و يدل على عدم تحقيق عائد جيد وراء استثمار أموالهم في المؤسسة .

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

المبحث الثالث: التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) باستخدام الأدوات الحديثة:

يتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) بواسطة الأساليب الإحصائية و الرياضية كما سنقوم بتطبيق أساليب من أساليب التنبؤ بالفشل المالي بالإضافة إلى ذلك تحليل قائمة التدفقات النقدية بواسطة بعض النسب المستخدمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: تحليل الميزانيات المالية بواسطة نماذج التنبؤ بالفشل المالي

نتناول بالدراسة في هذا المطلب أساليب التنبؤ بالفشل، و ذلك للتعرف على إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) في الفشل المالي .

(Beaver 1966) تطبيق نموذج

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z = .13x_1 + 2.4x_2 + .0980x_3 + 6.787$$

حيث:

تمثل Z المؤشر الكلي

x_1 : نسبة التدفق إلى مجموعة الديون.

x_2 : نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول.

x_3 : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول.

من خلال النموذج السابق نجد:

$$Z_{2018} = 1.3 \left(\frac{-24129134081}{930148090941} \right) + 2.4 \left(\frac{-240187518991}{2347444328617} \right) + 0.980 \left(\frac{930148090941}{2347444328617} \right) + 6.787$$

$$Z_{2018} = 6.897$$

$$Z_{2019} =$$

$$1.3 \left(\frac{54838867861}{910283864963} \right) + 2.4 \left(\frac{-135341074679}{2587450893666} \right) + 0.980 \left(\frac{910283864963}{2587450893666} \right) + 6.787$$

$$Z_{2019} = 7.0843$$

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي في المدى القصير وفقاً لهذا النموذج أعطى نتيجة 6.897 لسنة 2018 و 7.0843 لسنة 2019 وهي نتيجة موجبة، وبالتالي فإن المؤسسة لن تكون أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير نتيجة توفرها على سيولة نقدية كبيرة سنة 2018/2019 وبالتالي القدرة على سداد ديونها.

ثانياً نموذج (Kida-1980):

يتم حسابه وفق المعادلة التالية:

$$Z=1.042X_1+0.42X_2+0.461X_3+0.463X_4+0.271X_5$$

حيث أن:

Z: مؤشر الاستمرارية.

X_1 : صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع الأصول.

X_2 : حقوق المساهمين/مجموع الأصول.

X_3 : النقديات/ الخصوم المتداولة.

X_4 : المبيعات/ إجمالي الأصول.

X_5 : النقديات/ مجموع الأصول.

$$Z_{2018}= 1.042\left(\frac{-240295566991}{2347444328617}\right) + 0.42\left(\frac{0}{2347444328617}\right) + \\ 0.461\left(\frac{17243513642}{400204727607}\right) + 0.463\left(\frac{676265835753}{2347444328617}\right) + 0.271\left(\frac{17243513642}{2347444328617}\right)$$

$$\boxed{Z_{2018}= 0.071}$$

$$Z_{2019}= 1.042\left(\frac{-135341074679}{2587450893666}\right) + 0.42\left(\frac{0}{2587450893666}\right) + 0.461\left(\frac{72292916681}{320388287518}\right) + \\ 0.463\left(\frac{825909975865}{2587450893666}\right) + 0.271\left(\frac{72292916681}{2587450893666}\right)$$

$$\boxed{Z_{2019}= 0.205}$$

نلاحظ أن نتيجة التقييم لإمكانية وقوع المؤسسة في خطر الفشل المالي وفقاً لهذا النموذج أعطى نتيجة 0.071 لسنة 2018 و 0.205 لسنة 2019 وهي موجبة، وبالتالي فإن المؤسسة في أمان من خطر الوقوع في الفشل المالي في المدى القصير.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة الأساليب الإحصائية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

سنقوم من خلال هذا المطلب بتقدير مبيعات المؤسسة بالإضافة إلى تقدير ربحية المؤسسة، و ذلك من خلال أسلوب السلسل الزمنية.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

الفرع الأول: تقدير مبيعات مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) باستخدام السلسل الزمنية.

من خلال هذا الأسلوب سنقوم بتقدير مبيعات المؤسسة وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، و معرفة اتجاه تغيرها، حيث نرمز لمبيعات بالرمز y_i و الزمن بالرمز t_i .

و الجدول التالي يلخص تقدير مبيعات مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) باستخدام السلسل الزمنية كما يلي:

$$\bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n} = 7510879058.09 \quad \bar{T} = \frac{\sum t_i}{n} = 1.5 \quad N=2$$

جدول رقم (24):المبيعات المقدرة لمؤسسة للفترة (2018-2019)

t_i^2	$\times y_i t_i$			T	المبيعات	البيان
0.25	374110350.28	-748220700.56	-0.5	1	6762658357.53	2018
0.25	374110350.28	748220700.56	0.5	2	8259099758.65	2019
0.5	748220700.56	/	/	/	المجموع	

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف لمؤسسة.

$$= \hat{a} + \hat{Y} \hat{b} \times t_i$$

$$\hat{b} = \frac{\sum y_i t_i}{\sum t_i^2} \rightarrow \hat{b} = \frac{748220700.56}{0.5}$$

$$= \hat{b} 1496441401.12$$

$$= \hat{a} - \bar{y} - \hat{b} \bar{T} \quad \hat{a} = 7510879058.09 - (1496441401.12) \times 1.5$$

$$\hat{a} = 5266216956.41$$

ومنه تكون معادلة الاتجاه العام المقدرة لمبيعات مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) كما يلي:

$$= 5266216956.41 + 1496441401.12 t_i \hat{Y}$$

حيث أنه يمكن تقدير مبيعات المؤسسة المستقبلية من خلال هذه المعادلة.

والجدول الموالي يبين تقدير مبيعات المؤسسة لسنتي 2018 و 2019:

جدول رقم(25):المبيعات المقدرة لسنوي 2020-2021

\hat{Y}	T	السنة
9755541159.77	3	2020
11251982560.89	4	2021

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجدول السابق.

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميله)

نلاحظ من خلال جدول تقدير مبيعات المؤسسة من خلال المعادلة لسنتي (2020-2021) أنها في ارتفاع مستمر، وقد يعود ذلك إلى إمكانية تخفيض التكاليف التشغيلية أو زيادة حجم المبيعات و أسعار البيع.

الفرع الثاني: تقدير ربحية مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) باستخدام السلسل الزمنية.

والجدول التالي يلخص تقدير ربحية مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) كما يلي:

$$\bar{Y} = -1878183208.35 \quad \bar{T} = 1.5 \quad N = 2$$

جدول رقم (26): الأرباح المقدرة للمؤسسة للفترة (2018-2019)

t_i^2	$\times y_i t_i$			T	الأرباح	السنة
0.25	262386230.78	-524772461.56	-0.5	1	-2402955669.91	2018
0.25	262386230.78	524772461.56	0.5	2	-1353410746.79	2019
0.5	524772461.56	/	/	/	المجموع	/

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف للمؤسسة.

$$= \hat{a} + \hat{Y} \hat{b} \times t_i$$

$$\hat{b} = \frac{\sum y_{it_i}}{\sum t_i^2} \quad \Rightarrow \quad \hat{b} = \frac{524772461.56}{0.5}$$

$$\hat{b} = 1049544923.12$$

$$= \hat{a} \bar{y} - \hat{b} \bar{T} \Rightarrow \quad \hat{a} = -1878183208.35 - (1049544923.12) \times 1.5$$

$$\hat{a} = -3452500593.03$$

ومنه تنتج معادلة الاتجاه العام المقدرة لأرباح مؤسسة سونلغاز (وحدة ميله) كمالي:

$$\hat{Y} = -3452500593.03 + 1049544923.12t_i$$

والجدول الموالي يبين تقدير الأرباح لسنتي 2018 و 2019:

جدول رقم (27): الأرباح المقدرة لسنتي 2020-2021

\hat{Y}	T	السنة
-303865823.67	3	2020
745679099.45	4	2021

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على جدول حساب النتائج المقدم من طرف للمؤسسة.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة الربحية المتوقعة لسنة 2020 هي نتائج سالبة و بالتالي يجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه التوقعات ، و محاولة تحسين أدائها ، أما في سنة 2021 نلاحظ أن القيمة المتوقعة موجبة، و هذا يمكن إرجاعه إلى تحسين أدائها و زيادة في مستوى الربحية و تحقيق العائد المناسب على الأموال المستثمرة .

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة).

تكشف لنا قائمة التدفقات النقدية تدفقات المؤسسة النقدية الداخلية و الخارجية ، وهي من الأمور المهمة التي تحتاجها المؤسسة ليكون لديها كمية مال كافية لدفع نفقاتها وشراء الأصول، وسنقوم في هذا المطلب بتحليل التدفقات النقدية المتأثرة من أنشطة الاستثمار و أنشطة التمويل وكذلك من أنشطة الاستغلال الذي يعتبر النشاط الأساسي بالنسبة لأي شركة و منه يمكننا وضع مجموعة من النسب المالية التي من خلالها يتم تقييم الأوجه المختلفة لنشاط المؤسسة بالإضافة إلى اختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية.

الفرع الأول: مقاييس جودة الربحية

إن ربحية المؤسسة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتبعها الإدارة ، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتحذى فيها المؤسسة قراراتها التشغيلية و الاستثمارية ، فالمستثمرين يبحثون عن الفرص المرجحة لتجهيز أموالهم بأمان إلى مؤسسات تحقق أرباح وقدرة على دفع التزاماتها.

إن أهم النسب التي تمكنا من تقييم جودة الأرباح كماليي:

أولاً:مؤشر النشاط التشغيلي.

و الجدول الموالي يبين مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة سونلغاز لسنوي 2018 و 2019 :

الجدول رقم (28): مؤشر النشاط التشغيلي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
النتيجة العملياتية	-2 401 875 189,91	-1 353 410 746,79
مؤشر النشاط التشغيلي	-3.06	-6.60

المصدر: من إعداد طالبين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر النشاط التشغيلي منخفضة و سالبة سنة 2018 مما يدل على سوء أرباح المؤسسة ، و في سنة الموالية كان مؤشر النشاط التشغيلي سالب أيضا و لم يكن هناك تحسن بل زادت أكثر سوء ، دلالة على عدم قدرة الأرباح في توليد التدفق النقدي التشغيلي موجب وتعود سلبية هذه النسبة على النتيجة العملياتية السالبة .

ثانيا: العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي.

والجدول الموالي يلخص العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لسنوي 2018 و 2019.

**الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي
لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)**

الجدول رقم (29): العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
8 935 260 915,48	7 344 732 695,18	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
25874508936.66	23474443286.17	مجموع الأصول
0.35	0.31	العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي بلغت 31 % وهي نسبة مرتفعة، و ترجع هذه النسبة إلى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات النقدية التشغيلية، كما أنه كانت هناك زيادة طفيفة في النسبة سنة 2019 ، و هذا راجع إلى كفاءة الإدارة في تسخير الأصول لتوليد تدفق النقدي التشغيلي.

ثالثاً: نسبة التدفق النقدي.

والجدول الموالي يبيّن نسبة التدفق النقدي لمؤسسة لسنوي 2018 و 2019

الجدول رقم (30): نسبة التدفق النقدي لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
9 659 176 080,65	7 998 186 991,05	التدفقات النقدية التشغيلية الداخلية
8 259 099 758,65	6 762 658 357,53	رقم الأعمال
1.17	1.18	نسبة التدفق النقدي

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

من خلال الجدول نلاحظ أن سنة 2018 نسبة التدفق النقدي قدره ب 1.18 و شهدت انخفاض طفيف خلال السنة المالية وبلغت 1.17 ، و يرجع هذا إلى كفاءة المؤسسة في توليد النقدي.

رابعاً: مؤشر النقدية التشغيلية.

والجدول الموالي يلخص مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة لسنوي 2018 و 2019:

الجدول رقم (31): مؤشر النقدية التشغيلية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

2019	2018	البيان
8 935 260 915,48	7 344 732 695,18	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
- 1 353 410 746,79	- 2 402 955 669,91	الربح الصافي
-6.60	-3.06	مؤشر النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد طالبتي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نسبة مؤشر النقدية التشغيلية سالب في 2018 و2019، وتعود سلبية النسبة إلى النتيجة الصافية التي حققتها المؤسسة و تختلف هذه النسبة عن مؤشر النشاط التشغيلي في كونها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب ، و تدل هذه النسبة على الأداء غير الجيد للمؤسسة.

الفرع الثاني: مقاييس جودة السيولة المالية

تعرف السيولة بأنها قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، و تقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، و سيتم حساب كل من نسبة التغطية النقدية و مؤشر التدفقات النقدية الضرورية و كذلك نسبة الفائدة المدفوعة.

أولاً: نسبة التغطية النقدية.

و الجدول الموالي يلخص نسبة التغطية النقدية المؤسسة لسنوي 2018 و2019:

الجدول رقم (32): نسبة التغطية النقدية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية	-10 842 175 517.17	-12 722 772 284.55
نسبة التغطية النقدية	-0.68	-0.70

المصدر: من إعداد طالبي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التغطية النقدية سالبة في السنين 2018-2019 ، وهذا يدل على أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، وهو مؤشر غير جيد للمؤسسة و يؤثر على استمرارية نشاطها، حيث أن المؤسسة لم تحقق نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.

ثانياً: مؤشر التدفقات النقدية الضرورية .

و الجدول الموالي يبين مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة لسنوي 2018 و2019:

الجدول رقم (33): مؤشر التدفقات النقدية الضرورية لمؤسسة خلال الفترة (2018-2019)

البيان	2018	2019
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	7 344 732 695,18	8 935 260 915,48
الديون المستحقة الأداء	4002047276.07	3203882875.18
مؤشر التدفقات النقدية الضرورية	1.84	2.79

المصدر: من إعداد طالبي بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة استخدام الأدوات الحديثة للتنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)

وبحسب الجدول نجد أن مؤشر التدفقات النقدية الضرورية خلال سنتين (2018-2019) مرتفعة ، وهي نسبة جيدة لقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا بالوقوف على الوضع المالي لمؤسسة سونلغاز بميلة، فطرقنا بداية إلى نشأة المؤسسة و التعريف بها و بهيكلها و بعدها اعتمدنا على الأدوات التقليدية للتحليل المالي في دراسة الوضع المالي للمؤسسة من خلال دراسة النسب المالية و كذا مؤشرات التوازن المالي و اتضح أن المؤسسة تمويل تثبياتها غير الجارية بالأموال الدائمة و أن لها هامش أمان يمكنها من تعطية جزء من أصولها الجارية. و تبين لنا أيضاً أن للمؤسسة رأس مال صافي موجب، و كذا خزينة صافية موجبة خلال فترة الدراسة (سنة 2018، و سنة 2019) و هو ما يدل على تحقيق المؤسسة للتوازن المالي.

كما تم تطبيق بعض الأدوات الحديثة التي تعد جد مهمة في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، و تمثلت في نماذج التنبؤ بالفشل المالي، حيث كانت نتائج هذه النماذج مطمئنة فقد اظهر نموذج "Beaver" توفر المؤسسة على سيولة نقدية كبيرة وعلى قدرتها على سداد ديونها، كما جاء نموذج "kida" مؤكداً حالة عدم وقوع المؤسسة في خطر الفشل المالي على المدى القريب . و إضافة إلى هذه النماذج تم تطبيق الأساليب الإحصائية من خلال تقدير مبيعات المؤسسة محل الدراسة بواسطة السلاسل الزمنية و قد توصلنا إلى أنها في تزايد مستمر خلال سنتي 2018 و 2019.

في حين لم يتتسن لنا دراسة الأدوات النوعية الحديثة للتحليل المالي و دورها في التنبؤ بالوضع المالي لمؤسسة سونلغاز، و ذلك لعدم القراءة على التواصل مع المؤسسة لمعرفة واقع تطبيق هذه الأدوات و مدى استخدامها من قبل المؤسسة، و ذلك للظروف التي تمر بها المؤسسة في ظل جائحة كورونا و توقفها عن النشاط و استقبال الطلبة المتربيين.

الله
لهم

من خلال دراستنا لموضوع الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، خلصنا إلى إن التحليل المالي يعتبر من أحد أهم الركائز الأساسية للمؤسسة، إذ يعد وسيلة هامة للوقوف على الوضع المالي الحالي للمؤسسة، و كذا التنبؤ بالوضع المالي المستقبلي، بالإضافة إلى مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة.

يعتمد التحليل المالي على قواعد ومبادئ تمكن المسير المالي من تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال المؤشرات المالية التي تقيس مدى نجاح المؤسسة وتطورها وتمكنها من تحقيق أهدافها، إلا أنه لا يمكن الوصول من خلال أساليب التحليل المالي التقليدية إلى نتائج مطلقة، بسبب حالات عدم التأكيد التي تتخلل نتائجه، كونها تميز بالسكون وتعبر عن فترة معينة من نشاط المؤسسة، كما أن المحلل المالي لا يتمكن من التنبؤ بالمستقبل المالي للمؤسسة، وتعتبر هذه الأمور من أهم الأسباب التي أدت إلى تطوير مجموعة من الأدوات المالية الحديثة، لها دور فعال في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة، إذ تبين أن التنبؤ بالوضع المالي لأي مؤسسة توجب الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل باتخاذ التدابير لتجنب الواقع في الفشل وضمان البقاء والاستمرارية، و كذلك الأساليب الإحصائية و الرياضية و تحليل قائمة التدفقات النقدية، إذ يؤدي الاعتماد عليها إلى اتخاذ القرارات السليمة و تحديد نقاط القوة والضعف لتصحيحها.

كما خلصنا من خلال دراسة الحالة التي تمت على مؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة)، من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية (لسنتي 2018 و 2019) أن المؤسسة لا تطبق أدوات التنبؤ المالي سواء باتجاهاته التقليدية أو الحديثة، و لا تعطي اهتمام لتقنياته، و إذ تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية و ترسلها إلى المؤسسة الأم التي تقوم باستغلالها، فهي لا تعمل على تحليل مركزها المالي و التنبؤ من أجل تقييم نشاطها.

من خلال ما تطرقنا له في فصلين نظريين و كذا فصل الدراسة التطبيقية يمكننا استخلاص النتائج المتوصل لها و التي من خلالها يمكن إثبات أو نفي فرضيات هذا البحث، و من ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة، كما قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات الهامة المتعلقة بموضوع البحث، إلى جانب اقتراح العديد من البحوث التي يمكن إنجازها مستقبلاً كامتداد لموضوعنا هذا.

أولاً: نتائج الدراسة النظرية.

وعلى ضوء ما عرضناه في الجانب النظري لموضوع دراستنا توصلنا إلى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- التحليل المالي مكون هام في حقل الإدارة المالية يهتم بتقييم الأداء و تقديم معلومات هامة لتخاذل القرار في المؤسسة بخصوص وضع المالي ومسارها المستقبلي.
- يعتمد المسيرين الماليين على استخدام أدوات التحليل المالي لتحديد الأسباب الحقيقة لمشاكل المؤسسة والبحث عن الحلول والإجراءات التي تمكنتها من المحافظة على نشاطها.
- التحليل المالي يعتبر الأمثل في دراسة الوضع المالي للمؤسسة و التنبؤ بمستقبلها وبالتالي تقييم المخاطر والعوائد.
- قائمة المركز المالي (أو الميزانية) يستخدمها المحلل المالي، وهي عبارة عن كشف يوضح إجمالي ما للمؤسسة من أصول وما عليها من خصوم في لحظة زمنية معينة هي تاريخ إغلاق الحسابات.
- جدول حساب النتائج وهي بيان ملخص للأعباء التي تحملتها المؤسسة خلال الدورة والإيرادات التي أنتجتها يسمح بإعطاء النتيجة الصافية للسنة المالية.
- التحليل المالي بأدوات الحديثة يمكن منه تجنب القرارات الخاطئة ، سواء كانت الاستثمارية أو المالية أي يساهم في الحفاظ على قيمة المؤسسة.
- اعتماداً المؤسسة على تحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل المالي الذي هو تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها.
- تعتبر النماذج الكمية للتنبؤ بالفشل إنذارات مبكرة قبل حدوث الفشل المالي من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة.
- يعتبر جدول تدفقات الخزينة قائمة مالية هامة للمحلل المالي بالنظر لما تتوفره من معلومات مالية تساعده في التنبؤ بالوضع المستقبلي للمؤسسة.

ـ يتطلب التحليل المالي الحديث جهداً ووقتاً كبيراً من أجل معالجة الكم الهائل من المعلومات الخاصة بالمؤسسة، من أجل بناء نموذج معين لاتخاذ أهم القرارات.

ثانياً: الدراسة التطبيقية.

و من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) خلال الفترة (2018-2019) توصلنا إلى مجموعة من نتائج ذكر منها:

ـ المؤسسة في سنة 2018 لم تكن قادرة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها أما في سنة 2019 سجلت فائض من خلال تغطية التزاماتها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها.

ـ المؤسسة تعتمد على الديون الطويلة الأجل مقارنة بالديون قصيرة الأجل.

ـ حققت المؤسسة رأس مال عامل موجب، و هو يعتبر نتيجة إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل احتياجاتها بمواردها.

ـ المؤسسة لن تكون أمام خطر وقوعها في الفشل المالي في المدى القصير، و هذا طبقاً لنتائج نموذج Beaver Model kida و نموذج kida.

ـ بتطبيق الأساليب الإحصائية لتقدير مبيعات المؤسسة باستخدام السلسل الزمنية لسنوي 2020-2021 نلاحظ أنها تشهد ارتفاعاً مستمراً، أما بالنسبة لتقدير الأرباح نجد سنة 2020 نتيجة سالبة أما سنة 2021 من المتوقع تحقيق نتيجة موجب.

ـ من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة سونلغاز (وحدة ميلة) تبين لنا أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لا يغطي التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية، و هو ما يعتبره مؤشر سيئ لسيولة المؤسسة وقدرتها على استمرار نشاطها .

ـ لم نستطع التوصل إلى معلومات بشكل كافي التي تمكنا من حساب نسب السوق و دراسة التحليل المالي النوعي الحديث و ذلك لنقص المعلومات من مؤسسة سونلغاز بسبب وباء كورونا و إصابة العديد من عمال مصلحة المحاسبة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات.

باعتماد على الدراسة النظرية و التطبيقية السابقة وعلى ضوء تحليل نتائج الدراسة التي تم التوصل، إليها يمكن الإجابة عن إشكالية البحث المطروحة و المتمثلة في استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي للتتبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بإجابة على التساؤلات الفرعية لموضوع البحث من خلال اختبار فرضيات البحث التالية:

الفرضية الأولى:

كان نص هذه الفرضية بـ: أن استخدام الأدوات التقليدية للتحليل المالي كالنسبة المالية لا يوفر صورة واضحة عن الواقع المالي للمؤسسة، قد تم التأكيد من صحة **الفرضية الأولى** ، حيث أن لتحليل المالي مجموعة من الأدوات متمثلة في النسبة والمؤشرات وإن أبرز فوائد أدوات التحليل المالي هو استخدامها للتتبؤ بالوضع المالي، ويوضح لنا من خلال ما تم التطرق له سابقاً بأن الأدوات التقليدية تكون غير دالة بشكل واضح و دقيق لواقع وضعيتها المالية كما تمتاز بالسكون.

الفرضية الثانية:

نص هذه الفرضية: تقوم الأدوات الحديثة للتحليل المالي على دراسة نماذج التتبؤ بالفشل و التدفقات النقدية، لقد تم إثبات هذه الفرضية، حيث يستخدم التحليل المالي أدوات حديثة في تحليل القوائم تشمل الأدوات التقليدية القائمة على أسلوب النسب المالية المستخرجة من بنود الميزانية و جدول حساب النتائج، حيث تتضمن أساليب الكمية وتحليل جدول تدفقات الخزينة، و كذلك دراسة إمكانية وقوع المؤسسة في الفشل المالي.

الفرضية الثالثة:

نصت هذه الفرضية بأن إسقاط مختلف أدوات التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة سونلغاز يمكن من تشخيص وضعها المالي و كذا اكتشاف الاختلافات الحاصلة لها من خلال تقييم أدائها المالي، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث والذي تضمن إجراء الدراسة التطبيقية لمؤسسة سونلغاز وذلك خلال مدة عامين بتطبيق أدوات التحليل المالي، وفي ظل المعطيات التي تم جمعها و الحصول عليها من أجل التتبؤ بالوضع المالي للمؤسسة و من بينها نماذج التتبؤ

بالفشل، والأساليب الإحصائية والرياضية، جدول تدفقات الخزينة، وذلك لاكتشاف نقاط ضعف و القوة في هذا الجانب.

رابعاً: التوصيات.

و انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح بعض التوصيات وهي كما يلي:

- ضرورة متابعة الوضع المالي للمؤسسة.
- على المؤسسة أن تولي أهمية كبيرة للتحليل المالي، والاعتماد عليه في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة.
- هدف اكتشاف نقاط القوة والضعف.
- يجب على المؤسسة استخدام أدوات التحليل المالي الحديثة خاصة من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة للوضع المالي.
- ضرورة تطوير نماذج التنبؤ بالفشل والعمل على تطوير التحليل المالي لكي تستطيع المؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل.
- ضرورة تتبع كل ما هو جديد في مجال التحليل المالي ومحاولة مواكبة التطورات الدولية له.

خامساً: آفاق البحث.

بعد معالجة الموضوع المتمثل في استخدام الأدوات الحديثة للتحليل المالي في التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، اتضحت لنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون قاعدة لانطلاق بحوث مستقبلية معمقة في مجال الدراسات للمهتمين في هذا الصدد:

- دور التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار و التمويل في ظل النظام المحاسبي المالي.
- مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- قياس الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي دراسة حالة مؤسسة اقتصادية.

فَائِمَة

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً الكتب:

1. ابو زيد محمد المبروك ،**التحليل المالي شركات و اسواق مالية**، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، 2009.
2. أبو شنب جمال ، **العلم والتكنولوجيا و المجتمع من البداية و حتى الآن**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999
- 3.الجزيري خيري علي ، **مقدمة في مبادئ الإدارة**، مكتبة عين الشمس، القاهرة مصر ، 2002.
- 4.الجعارات خالد جمال ، **معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS 2007** (IAS/IFRS 2007)، ط1، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
5. الحيالي وليد ناجي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2004
6. الحيالي وليد ناجي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط1، دار الإثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
7. الحيالي وليد ناجي ، **مذكرة التحليل**، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك 2007
8. الحيالي وليد ناجي ،محمد عثمان البطمة، **التحليل المالي**، دار حنين للنشر والتوزيع،عمان، الأردن، 1996 .
9. الدوري مؤيد عبد الرحمن ، أبو زياد زناد نور الدين أديب ، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ،الأردن، 2006 .
10. الرماحي نواف محمد عباس ، **المحاسبة الإدارية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 .
11. الزبيدي حمزة محمود ، **التحليل المالي لاغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل**، عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2004.
12. الشحادة عبد الرزاق قاسم وآخرون، **نظريّة المحاسبة**، ط1، زمز ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2011 .

13. الشمري خالد توفيق، **التحليل المالي الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
14. الشيخ فهمي مصطفى، **التحليل المالي**، رام الله، فلسطين، 2008.
15. الصيرفي محمد ، **ادارة المال وتحليل هيكله**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
16. العداسي أحمد محمد ، **التحليل المالي للقواعد المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
17. العصار رشاد ، وأخرون، **الادارة والتحليل المالي**، الطبعة الثانية، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
18. النعيمي عدنان تايه ، التميمي ارشد فؤاد ، **التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2008.
19. النعيمي عدنان تايه ، الساقي سعدون مهدي وآخرين، **الإدارة المالية**، الطبعة 1 ، دار المسيرة، عمان الأردن، 2007.
20. القاضي حسين يوسف ، الريشاني سمير معنی ، **موسوعة المعايير المحاسبية الدولية**، ج 1، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
21. القاضي دلال ، عبد الله سهيله و البياتي محمود، **الإحصاء للإداريين والاقتصاديين**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
22. بن ربيع حنيفة، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، ج 1، كلية النشر، الجزائر، 2010.
23. خلف علي عبد الله، **التحليل المالي للرقابة على الأداء و كشف الانحرافات**، مركز الكتاب الأكاديمي،2015.
24. خنفر مؤيد راضي ، غسان فلاح المطرانة، **تحليل القوائم المالية:مدخل نظري و تطبيقي**، ط3، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
25. دادي ناصر عدون ، الاتصال و دوره في كفاءة المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة، الطبعة الاولى،الجزائر،2004.

- .26. دادي ناصر عدون، **تفنيات مراقبه التسيير، التحليل المالي**، الجزء الأول، دار الهدایة العامة، عمان ،الأردن، 1998.
- .27. داود نعيم نمر ، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.
- .28. رستمية احمد أبو موسى، **الأسواق المالية والنقدية**، الطبعة الأولى، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- .29.رمي迪 عبد الوهاب ، سماي علي ، **المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2016،
- .30. شاكر منير و آخرون، **التحليل المالي**، مدخل صناعة القرار ، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- .31. شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية المالية**، ج 1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر 2008.
- .32. عباس علي، **الإدارة المالية في منظمات الأعمال**، مكتبة الرائد العلمية، عمان، الأردن، 2002.
- .33. عبد الهادي محمد سعيد ، **الإدارة المالية:الاستثمار والتمويل-التحليل المالي و الأسواق المالية الدولية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- .34. عطية عبد الرحمن ، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار جبلي للنشر والتوزيع، برج بوعريج الجزائر 2009.
- .35. عقل محمد مفلح عقل، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار اجنادين للنشر والتوزيع، عمان، ا الأردن، 2011.
- .36. فايد عبد الحميد بهجت ، إدارة الإنتاج، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر ، 1997
- .37. كراجة عبد الحليم، و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي: أسس مفاهيم تطبيقات**، الطبعة الرابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- .38. محمد مسن، **التدبير الاقتصادي للمؤسسات**، منشورات الساحل، الجزائر،2001.
- .39. مطر محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، الطبعة 3، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

40. نعيم نمر داود، **التحليل المالي دراسة نظرية تطبيقية**، دار البداية، عمان، الأردن، 2012.
41. هادفي خالد ، **البدر في التسيير المحاسبي والمالي**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

ثانياً الرسائل و الأطروحات:

1. العربي حسن محمد ، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص العلوم المالية و المحاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014
2. بن مالك عمار،**المنهج الحديث للتحليل المال الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه منتوري ،قسنطينة 2010/2011.
3. باصور رضوان ، دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017/2018.
4. حوري زينب ، **تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة، 2002.
5. سعادة اليدين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها، رسالة الماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.
6. سليماني انتصار ، **التبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعه باتنة 1، 2015/2016.
7. شناي عبد الكريم، **تكيف القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية**، رسالة ماجستير ، علوم التسيير، جامعة باتنة، 2009.
8. عوادي منير ، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019/2020.
9. عيشوش محمد الحافظ ، **التحليل المالي طبقاً للمعايير المحاسبية و دوره في تحديد الوضعية المالية و التبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، المركز الجامعي الوادي

10. فريد أيمن، استخدام أدوات التحليل المالي للتتبؤ بالفشل المالي، مذكرة ماجister في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

11. قادری محمد ، الاتصال الداخلي في المؤسسة الجزائرية، مذكرة ماجister، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة ابی بکر بلقايد، تلمسان، 2009/2010.

12. ¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقواعد المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة 2012.

13. مریم باي، السوق السندي و إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية السوق - دراسة حالة المؤسسة الجزائرية للكهرباء والغاز -، رسالة ماجستير، غير منشورة، تخصص: علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2008.

14. مطر جهاد حمدي إسماعيل ، نموذج مقترن للتتبؤ بتبعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.

15. هادفي خالد ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير اساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019.

ثالثاً: المحاضرات:

1. بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

2. بن سانية عبد الرحمن ، مطبوعة دروس بعنوان اساسيات التحليل المالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2018.

3. صوفان العيد ، مطبوعة محاضرات في التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق يحيى، جيجل، 2017/2018.

4. كتوش عاشور ، المحاسبة العامة، أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.

5. حياة نجار ، مطبوعة دروس في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015/2016.

رابعاً: القرارات:

1. قرار مؤرخ في 26/07/2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحظى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصدرة في 25/03/2009.

خامساً: المواقع الالكترونية:

1. <https://www.britannica.com/topic/business-finance#ref271595> le 20/06/2020 à 11:20
2. <https://www.investopedia.com/ask/answers/042215/whats-difference-between-budgeting-and-financial-forecasting.asp> le 20/06/2020 à 11:39
3. <https://www.dr-chetatha.com/2019/09/blog-post.html?m=1> le 19/06/2020 à 21:21
4. <https://www.tassiliaalgerie.com/vb/showthread.php?p=553908> le 19/06/2020 à 21:37
5. <https://m.marefa.org/%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7> le 25/6/2020 , à 16:55

قائمة المراجع باللغة الانجليزية :

Books

1. Anne Dolganos picher, **international economic indicators and central**, jhon wiley & Sons, 2007.
2. James R-hitchner, **financial valuation work book**, John Wiley & Sons, 2006.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres:

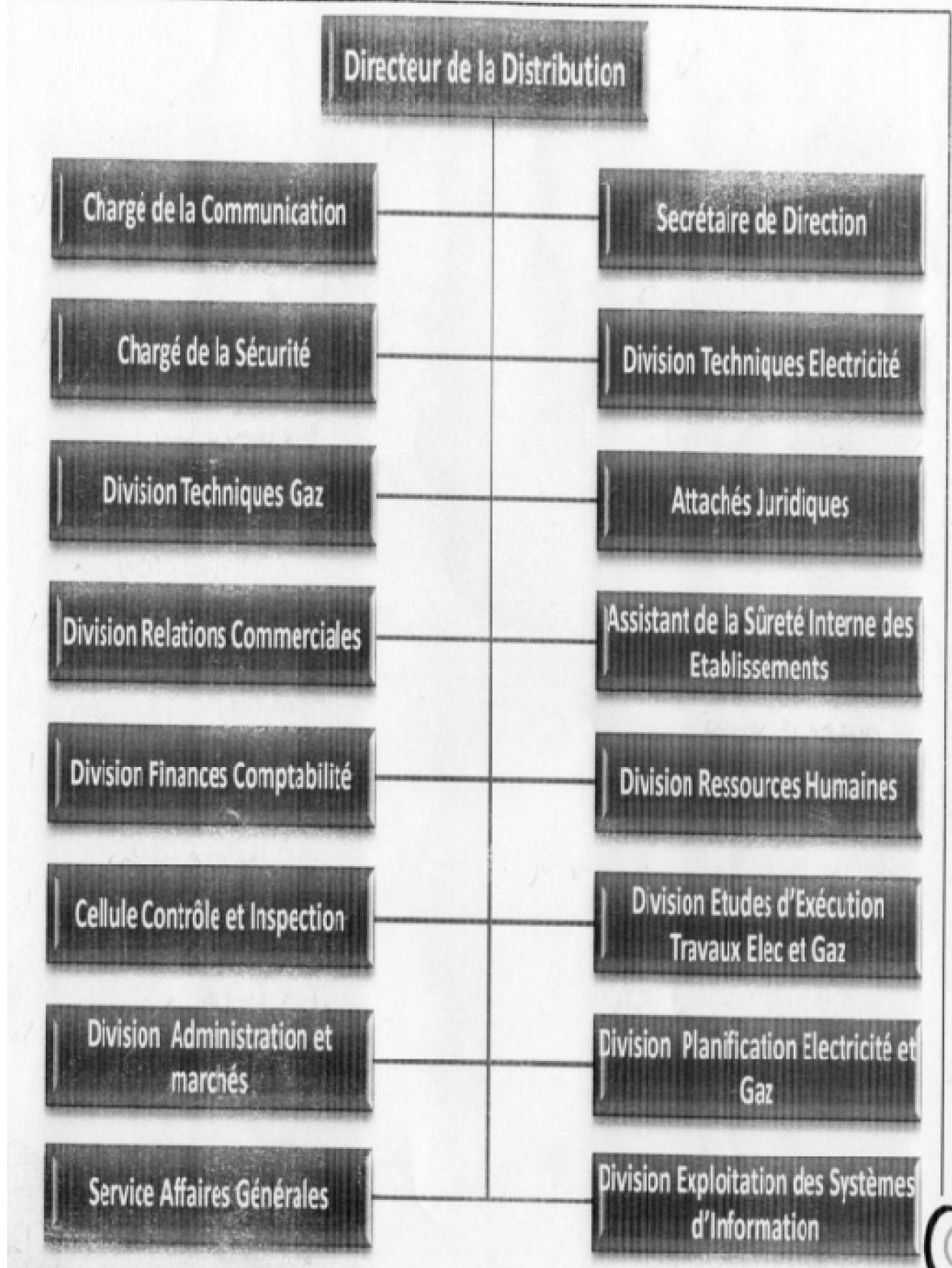
1. Hubert de la Bruslerie, **Analyse Financière**, 3ème édition, Dunod, 2008.
2. Saadi Nacer Eddine, **analyse financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes française et internationales**, l'harmattan, paris, France, 2009.
3. WARCH, CLARAN, **Les rations clés du management**, Edition Village Mondiale, 1998.

Les articles:

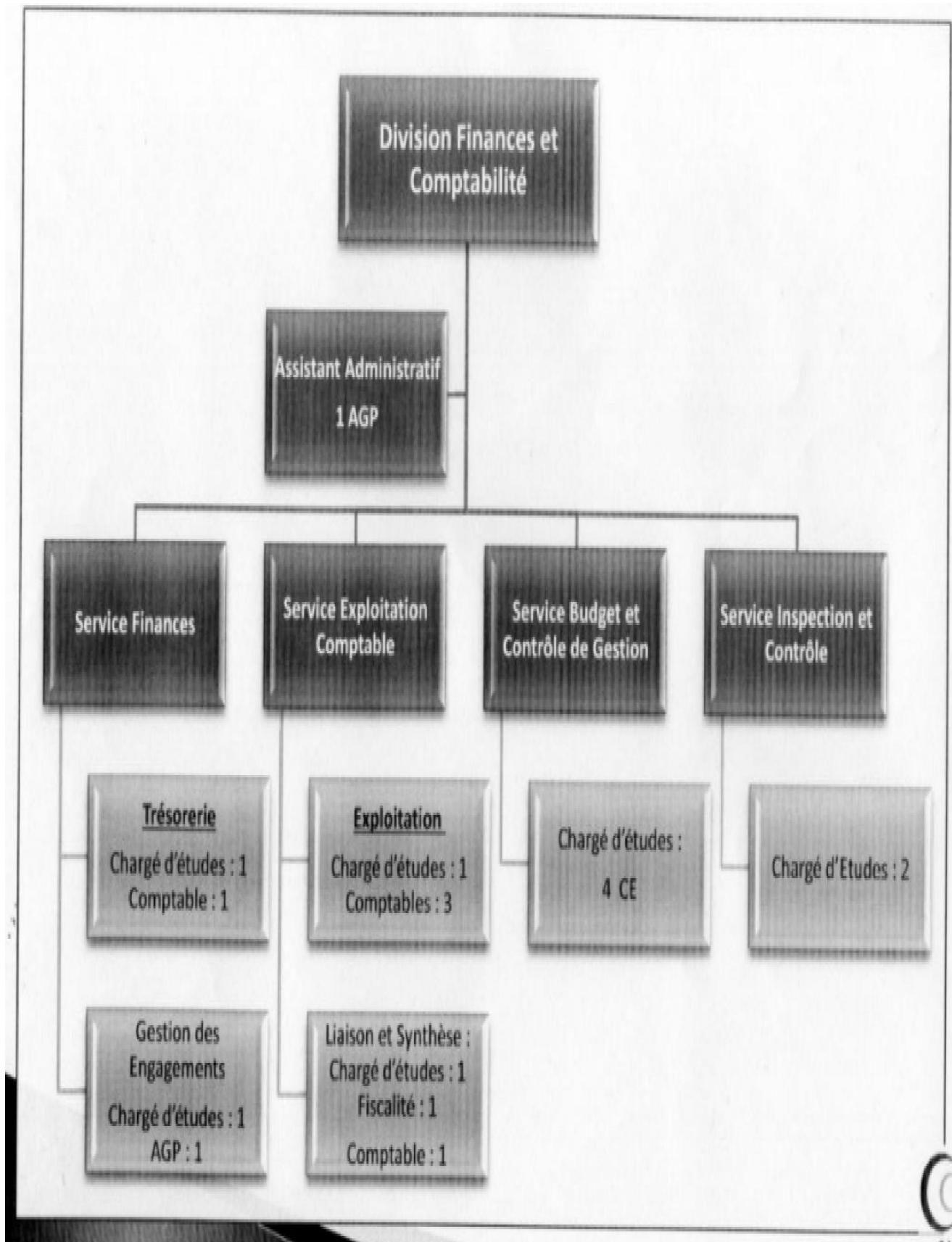
1. Richard, Christelle, robert, article accepté de contribution à l'analyse de la qualité, paris 2002.

الله
لهم
احفنا

الملحق رقم (01) : الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز - ميلة -



الملحق رقم (02) : الهيكل التنظيمي لقسم المالية و المحاسبة



الملحق رقم (03) : الميزانية المالية

الميزانية: أصول

ن-1 الصافي	ن				ملاحظة	الأصول
صافي	صافي	إهلاك ومؤونات	إجمالي			
						أصول غير جارية. فارق بين الافتاء-المتحف الإيجابي أو السلبي. تثبيتات غير مادية تثبيتات مادية أراضي مباني تثبيتات مادية أخرى تثبيتات تخرج امتيازها تثبيتات جاري إنجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع المعادلة مساهمات أخرى وديون مماثلة مرتبطة بها سندات أخرى مشتبه قروض وأصول أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة عن الأصل.
						مجموع الأصول غير الجارية
						أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ ديون دائنة واستخدامات مماثلة الربات المديونون الآخرون الضرائب وما شابهها ديون دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية الخزينة
						مجموع الأصول الجارية
						المجموع العام للأصول

الميزانية : خصوم

الميزانية بتاريخ

ن-ن	ن	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة رأس مال الصادر رأس مال غير المستعاد به علاوات واحتياطات (احتياطات بحددة (1)) فارق إعادة التقييم فارق العادلة (1) نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة للمجمع (1)) رؤوس أموال خاصة أخرى / ترجيح من جديد. حصة الشركة المجيدة (1) حصة ذوي الأفلاة (1)
			المجموع (1)
			الخصوم غير الجارية قروض ودائعون مالية ضرائب (مجلحة ومرصود لها) ديون مدينة وأخرى غير جارية ميزونات ومتطلبات ثانية سلماً
			مجموع الخصوم غير الجارية (2)
			الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحة ضرائب ديون مدينة أخرى حرمة سبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			المجموع العام للخصوم

الملحق (04) : جدول حسابات النتائج

..... إلى من القراءة

ن-1	ن	ملاحظة	
			رقم الأعمال تغير مخزونات المشتقات المصنعة والخاري تصنيعها
			الإناج المتب إعانت الاستغلال
			1. إناج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاسهالات الأخرى
			2. استهلاك السنة المالية
			3. قيمة الاستغلال المضافة (1-2) أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4. الفائض الإجمالي عن الاستدلال المشتقات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهلاكات والأرصدة استئثار عن خسائر القيمة والأرصدة
			5. النتيجة العملياتية المشتقات المالية الأعباء المالية
			6. النتيجة المالية
			7. النتيجة العادلة قبل الضرائب (6+5) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادلة الضرائب المؤجلة (غيرات) حول النتائج العادلة مجموع منتجات الأنشطة العادلة مجموع أعباء الأنشطة العادلة
			8. النتيجة الصافية للأنشطة العادلة العناصر غير العادلة - المشتقات (يطلب بيانها) العناصر غير العادلة - الأعباء (يطلب بيانها)
			9. النتيجة غير العادلة
			10. النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
			11. النتيجة الصافية للمجمع المدمج ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

الملحق (05): جدول تدفقات الخزينة (طريقة مباشرة)

الفقرة من إلى
.....

السنة المالية (ن-1)	السنة المالية (ن)	ملاحظة	
			<p>تدفقات أموال الخزينة المائية من الأنشطة العملياتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - التحصيلات المتبروحة من عند الزبائن. - إلئان الدفعية لسوريدين و العملين. - القروض و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة. - الضريب عن الشائع المدفوعة.
			<p>تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية.</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).</p>
			<p>صافي تدفقات الخزينة المائية من أنشطة الاستدلال (أ).</p>
			<p>تدفقات الخزينة المائية من عمليات الاستثمار.</p> <p>المسحوبات عن اقتناه ثبيبات مادية أو غير مادية</p> <p>التحصيلات عن عمليات بيع ثبيبات مادية أو غير مادية</p> <p>المسحوبات عن اقتناه ثبيبات مالية</p> <p>التحصيلات عن عمليات بيع ثبيبات مالية</p> <p>الفرائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية</p> <p>المحصص و الأنساط المتبروحة من الشائع</p>
			<p>تدفقات أموال الخزينة المائية من أنشطة الاستثمار (ب)</p>
			<p>تدفقات الخزينة المائية من عمليات التمويل</p> <p>التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم</p> <p>المحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p> <p>التحصيلات المالية من الفروض.</p> <p>تسديدات الفروض أو السبون الأخرى المالية.</p>
			<p>تدفقات الخزينة المائية من أنشطة التمويل (ج).</p>
			<p>تأثير و تغيرات سعر الصرف على العملات و شبه العملات</p>
			<p>تغير أموال الخزينة للفقرة (أ+ب+ج).</p>
			<p>أموال الخزينة عند الارتفاع.</p> <p>أموال الخزينة عند الانخفاض.</p> <p>تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية.</p>
			<p>تغير أموال الخزينة.</p>
			<p>المقارنة مع النتيجة المحاسبية</p>